تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث

الدكتور
الصادق عبد الرحمن الغرياني

منشورات
مجمع الفاتح للجامعات
1989



تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث

الدكتور
الصادق عبد الرحمن الغرياني

منشورات
مجمع الفاتح للجامعات
1989

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

« مقـدمـة »

الحمد لله رب العـالمين على آلائه، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آلـه، وصحبه، ومن اهتدى بهديه.

وبعد،

فإن تراثنا الثقافي، الـذي ورثناه عن الأسلاف، وصنعـه الآباء والأجداد، يضمّ في تخصصاته المختلفة كنوزاً من العلـوم، ونفائس من المعـارف، ولا يزال كثير منه حبيس أرفف المخطوطات، لم يتم نشره للناس، وقد صار ـ بحمد الله ـ إخراج هذا التراث ونشره هدفا، لا يماري في أهميته، ولا يختلف الناس في عظيم نفعه، فهو يربط خلف الأمة بسلفهـا، وماضيهـا بحاضرهـا، ويمدهـا برصيـد من الثقافة والفكـر، وصور الحضارة الإنسانية، وتجارب الحياة، وهو على كونه ميراثاً، لا يزال يحمل في كثير من جوانبه معنى الابتكار والتجديد.

وإنه لمن اليُمْن والخير أن تتضافر في تحقيق هذا الهدف جهات علمية وثقافية شتى، من جامعات، ومعاهد، ومراكز للتراث.

ولما كان قسم الدراسات العليا في وحدة اللغة العربية، والدراسات الاسلامية، جاعلا ضمن أهدافه، أن يكون جزءٌ من الرسائل التي يُعِدُّها الطلبة لنيل درجة الماجستير في تحقيق التراث ونشره ـ كُلِّفت بتدريس هذه المادة على طلبة السنة التمهيديـة في قسم الدراسات العليا.

وما أقدمه للقارىء هو خلاصة تلك الدروس.

وقد قسّمت هذه الدراسة إلى قسمين بعد التمهيد: قسم في بيان أن تحقيق النصوص، هو

من الأمر القديم الذى سبق إليه علماء هذه الأمة، وعرفه المسلمون منذ فجرهم الأول، فى تدوين القرآن والسّنة، ووضعوا له القواعد والضوابط التى تحدّده، وترشد إليه.

والقسم الثانى فى تحقيق النصوص عند المُحدّثين، ومناهجهم فى ذلك.

والله أسأل العون، والتوفيق، والإخلاص والقبول، وما توفيقى إلا بالله.

«تمهيد»

معنى تحقيق نصوص التراث:

التحقيق أصله في اللغة من حَقَّ الشيء إذا ثبت صحيحا، فالتحقيق: إثبات الشيء، و إحكامه، وتصحيحه، تقول: حققتُ الأمر، وأحققتُه، إذا أثبتَّه، وصرت منه على يقين[1].

وتحقيق المخطوطات والكتب: هو إخراجها للناس، وتيسيرها للاستفادة منها، في الصورة التي أرادها لها مؤلفوها، أو أقرب ما تكون الى ذلك، ولا يُدْرَك ذلك إلا بعناء، وصبر على البحث والتمحيص.

والنصوص جمع نصٍّ، وله معان في اللغة، عُظْمها يرجع إلى ظهور الشيء، ووضوحه، والارتفاع به إلى غايته، ومنه قول الراوي في الحديث، في وصف سَيْر النبي صلى الله عليه وسلم حين دفع من عرفات: «سار العَنَقَ، فإذا وجد فجوة نَصَّ[2]».

ونصّ القرآن والسنة، هو: اللفظ الوارد في القرآن، أو السنة، المستدلُّ به على حكم الأشياء[3]، ولذلك يقولون: «الخواتم بالفصوص، والأحكام بالنصوص[4]».

وقد يُتَوَسَّع فيه، فيُجْعَل بمعنى مطلق الدليل، فيشمل أقوال الفقهاء الاجتهادية، فتراهم يقولون: نَصَّ مالك على كذا، ونَصَّ الشافعي على كذا. الخ.

والمراد بالنصوص في باب التحقيق: أقوال المؤلف الأصليّة، لتمييزها عما يكتبه المحقق في الهامش من شروح وتعليقات[5].

والتراث من ورِث، أصله الوُرَاث ــ بتخفيف الراء ــ أبدلت واوه تاء، فقالوا: تراث،

---

(1) انظر الصحاح 1461/4.

(2) صحيح البخاري مع فتح الباري 265/4، والعَنَق: ضَرب من السير فسيح سريع.

(3) الإحكام 42/1.

(4) أساس البلاغة ص 342.

(5) آمالي مصطفى جواد مغنية ــ مجلة المورد ص 19.

كما قالوا في تهمة، وتخَمة، وتليد (ضد طارف) من وهِم، ووخِم، وولَد.

والتراث: ما تركه السابق للّاحق، وصار إلى الحي من الميت، من مال وغيره. قال تعالى: ﴿ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴾[6] أي: ميراث اليتامى، فقد كانوا في الجاهلية يأكلون ميراثهم، ولا يورِّثون النساء، ولا الصبيان.

والمرادَ بالتراث في باب التحقيق: كل ما صار إلينا مكتوبا، مما تركه السابقون في مختلف العلوم، يستوي في ذلك قديم العهد، وحديثه، وما كان مطبوعا، ومخطوطا[7].

بعض الكتب المطبوعة تحتاج إلى تحقيق:

التحقيق ليس مقصورا على المخطوط من التراث، بل إنّ كثيرا من الكتب المطبوعة حاجتها إلى التحقيق أمسُّ من بعض المخطوطات، لما أصابها من تحريف، وتشويه، واضطراب، فالنصُّ الذي يُطْبَع محرّفا يصيب الناسَ منه ضررٌ ووبال؛ لأنّه إنْ كان في علوم الشرع والحديث، ربما أدَّى إلى تحليل الحرام، وتحريم الحلال، أو الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك بنسبة شيء إلى الحديث، وليس منه، و إن كان في غيرهما من العلوم، ربَّما أعطى أحكاما خاطئة في بعض القضايا، وقعت في يد باحث، ففرح بها، فأسلمته إلى نتائج خاطئة، لأن ما بُني على الخاطىء خاطىء، وعليه، فإن كثيرا من كتب تراثنا التي أخرجتها المطابع على غفلة من التحقيق، بها حاجة بالغة إلى من يراجع أصولها المخطوطة، ليصلح ما فيها من تحريف وتشويه، وليقف أمام ما تضمّنته من استشهاد بالسّنة والأثر، أو الشعر والمثل، وقفة تأصيل وتمحيص، يحكم فيها على كل استشهاد بما يليق به، وما أكثر الكتب التي طُبِعَتْ، تضمّ بين صفحاتها أقوالا منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو حكايات مردودة إلى أصحابه، وسلفنا الصالح، لا سند لها من الصحة، فما أحراها أن تُخرَج في ثوب جديد.

وفيما يلي أمثلة للتحريفات الواقعة في بعض الكتب المطبوعة، منها يتبين مدى أهمية هذا الأمر:

1 ـ جاء في الموطأ في بيان ميراث الأخوة للأم ما يلي:

«فإن كانا اثنين فلكل واحد منهما السُّدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في

(6) سورة الفجر 19.

(7) أنظر مناهج تحقيق التراث ص 8.

الثلث، يقتسمونه بينهم بالسَّواء، للذكر مثل حظ الانثيين[8]» والنصّ بهذه الصورة محيِّر، فكيف يكون اقتسام الثلث بينهم بالسّوية، ثم يكون للذكر مثل حظ الأنثيين؟. هذا ما جاء في نسخة «الموطأ» «تنوير الحوالك». ولما كانت هذه الطبعة من الكتاب غير محققة، طُلِب تصحيح المسألة من طبعة «الموطأ»، التي حققها محمد فؤاد عبد الباقي، و إذا بالنص فيها كما هو حاله في الأولى، واتفاق طبعتين مختلفتين على خطإ واحد، في موضع بعينه، يُبعد أن تكون المسألة مجرد خطإ مطبعي، بل يُرجَّح أن يكون الخطأ سببه تحريف في إحدى نسخ مخطوطات الكتاب، لم ينتبه إليه، وبالرجوع إلى نصّ «الموطأ»، المطبوع مع شرحي الباجي، والزرقاني ـ على كثرة ما فيها من أخطاء أيضا ـ، بَرِح الخفاء، وزال العجب، فصواب النصّ كما جاء فيهما: «يقتسمونه بينهم بالسّوية، للذّكر مثل حظ الأنثى»[9].

2 ـ نبّه الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه لسنن الترمذي[10] على خطأين، وقعا في الجزء الأول من «سنن الترمذي»، المطبوعة مع شرحها «عارضة الأحوذي»، للقاضي أبي بكر بن العربي ـ ضربهما مثلا لكثرة الغلط الواقع في هذه الطبعة، ولذلك قال: إنه لا يوثق بشيء منها، لكثرة الخلط فيها من المصححين[11].

الأول: في الجزء الأول من العارضة صفحة 13 بعد أن خرّج الترمذي حديث أبي هريرة: «إذا توضأ المسلم خرجت خطاياه...» جاء قول الترمذي كالآتي: «وأبو هريرة اختلف [على نحو ثلاثين قولا] في اسمه»، وجملة: «على نحو ثلاثين قولا» ليست من كلام الترمذي، بل هي من تعليقات الشيخ أحمد شاكر، الموجودة في هامش الكتاب، الذي كان قد أعاره لصاحب المطبعة؛ ليستعين به على طبع «العارضة».

الثاني: في الجزء الأول صفحة 83 من «العارضة» عقب تخريج حديث: «أتتوضأ من بئر بُضاعة..؟» نُسب للترمذي قوله: » رواه أحمد، وأبو داود، فجعلوا الترمذي

(8) أنظر الموطأ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي 507/2، وتنوير الحوالك 331/1.

(9) المنتقى 229/6، والموطأ بشرح الزرقاني 427/3.

(10) 8/1.

(11) الطبعة المشار إليها، طبع منها 7 أجزاء بالمطبعة المصرية 1350هـ، والباقي بمطبعة الصاوي 1352هـ. وقد صورت هذه الطبعة في بيروت طبق الأصل بأخطائها.

يخرّج أحاديثه من مسند أحمد، وسنن أبي داود، وليس هو إلاّ إدراج تعليقات أحمد شاكر في كتاب «سنن الترمذي» مرة أخرى.

3 ــ إليك هذا النص من «شرح الزرقاني على الموطأ»، لتقف على مدى الحيرة التي تسببها النصوص المطبوعة إذا أسيء إخراجها.

قال الزرقاني: (وفي البخاري عن يونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر «أقبل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من أعلى مكة» وله ــ أي البخاري ــ في المغازي عن فليح عن نافع: «وهو مُردِف أسامة على القَصْواء، ثم اتفقا ومعه بلال وعثمان بن طلحة، حتى أناخ بالمسجد».. الخ[12].

وبقراءة النصّ على هذه الصورة يتحيّر القارىء ما عسى أن تكون عبارة: «ثم اتفقا» وسط الحديث، فلا يتجه لها معنى، وبمراجعة أصل النصّ في «فتح الباري»[13] تبين أنه رسم هكذا: «وهو مردف أسامة على القصواء» ثم اتفقا «ومعه بلال وعثمان الخ.»، فعبارة: «ثم اتفقا» ليست من الحديث في شيء، وإنما هي عبارة ابن حجر يبين بها موطن الاتفاق بين روايتي يونس وفُلَيح عن ابن عمر.

4 ــ جاء في تفسير القرطبي وهْم، عند الكلام على تفسير آية البقرة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ هذا الوهم أوحته آية أخرى في سورة آل عمران، تشبه هذه، فإن آية البقرة كما هو واضح من نصها، ليس فيها «ولا ينظر إليهم»، ولكن القرطبي عند تفسير الآية قال: «ولا ينظر إليهم»: لا يرحمهم، ولا يعطف عليهم[14].

5 ــ تشويه الكلام في بعض كتب الفقه والأحكام، ربما ترتب عليه تغيير الحكم برمته، وذلك بسبب التحريف في حرف واحد أحيانا، كأن يُنفَى المثبت، أو يُثبَت المنفي.

مثال ذلك: ما جاء في شرح الباجي «المنتقى» لقول مالك في «الموطأ»: «إن المريض والصبي الذي لا يطيق الرَّمْيَ في أيام مِنى، ينيب من يرمي عنه، ويُهدي. قال الباجي: ومعنى ذلك: أن الصبي يلزمه الرمي كما يلزم غيره، وكذلك المريض، فمن

(12) شرح الزرقاني على الموطأ 198/3.

(13) 209/4.

(14) تفسير القرطبي 235/2.

استطاع منهما المشي إليه، أوكان له من يحمله غيرُه، فإنه لا يلزمه أن يباشر الرّمْي بنفسه»[15].

لا شك أن الصواب: فإنه يلزمه أن يباشر الرّمْي بنفسه، ولكن التحريف الذي سببته «لا» عمِل عمله، فأفاد عكس المراد.

(15) المنتقى 49/3.

القسم الأول
تحقيق النصوص عند الأقدمين

الفصل الأول: الجذور الأولى لتحقيق النصوص عند المسلمين

الفصل الثاني: أصول قواعد التحقيق عند المحدِّثين



الفصل الأول
الجذور الأولى لتحقيق النصوص عند المسلمين

إذا كان الغرض من تحقيق النصوص هو المحافظة عليها، و إخراجها في الصورة التي أرادها لها مؤلفوها، فإن الشروط والضوابط التي وضعها علماء المسلمين، وعلى الأخص علماء الحديث، للتحقّق من صحة النصّ، وضبطه، واتقانه قد بلغت من ذلك الغاية.

و إن أول ما ينبّهنا في أعمال المسلمين الأولى إلى مبدإ التحقيق متمثلا في معارضة النصوص، لتوثيقها وتصحيحها أمور:

الأول:

معارضة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن مع جبريل عليه السلام في رمضان من كل سنة، منذ بدأ نزول القرآن، إلى أن توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم أجودَ الناس بالخير، وأجود ما يكون في شهر رمضان، لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان، حتى ينسلخ، يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن..». وفي رواية أخرى للبخاري: «فعَرَض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه[1]».

ومعارضة النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل، و إن لم يتمحّض فيها معنى التحقيق بمفهومه كله، لأن الباريء عزّ وجلّ خاطب رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله: ﴿ سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾[2] ـ فإنها تركت منهجاً، ومثال يُحتذى في الأخذ بمنهج التحقيق، بالإضافة إلى أن العرضة الأخيرة كان عليها الاعتماد، في بيان ما استقرّ عليه الوحي بعد نسخ المنسوخ.

الثاني:

معارضة زيد بن ثابت ما كان يكتبه من الوحي على رسول صلى الله عليه وسلم بعد كتابته.

(1) صحيح البخاري مع فتح الباري 419/10، 421.

(2) سورة الأعلى آية 6.

قال القاضي عِياض: «وقد روي عن زيد بن ثابت أنه قال: كنت أكتب الوحي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهويُمْلي عليّ، فإذا فرغت، قال: اقرأه، فأَقْرَأُه، فإن كان فيه سقَط أقامه[3]».

الثالث: جمع المصحف:

لم يُجمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، في مصحف، و إنما كان مكتوبا على أشياء مختلفة، من الحجارة، وجريد النخل، والرقاع، والأكتاف، وكان ذلك بمنزلة أوراق وُجِدَت في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يأمر بكتابتها، ولكنها مفرّقة، فلمّا عزم الصحابة على جمعها ــ بإشارة عمر رضي الله عنه ــ في مصحف واحد، وذلك على عهد أبي بكر رضي الله عنه، وضعوا خُطَّة للعمل، ضَمِنَتْ الغاية في التأكّد، والحيطة، المؤدّية إلى صحة النصّ، وتوثيقه، فكان أول ما عمِل أبوبكر أن عهِد بالأمر إلى رجل، توفرت فيه أهمّ الصفات المطلوبة لمن يروم تصحيح نصّ، وتوثيقه؛ وهي الأمانة، والدُّربة، والقدرة على الصبر، والضمير المتحرج، كل هذه الصفات تنطق بها كلمات أبي بكر رضي الله عنه في حواره مع زيد، وهويسند إليه الأمر، في حديث البخاري، قال أبو بكر رضي الله عنه ــ مخاطبا زيدا ــ : «إنك رجل شاب عاقل، لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتتبَّع القرآن فاجمعه». وكان ردُّ زيد ردَّ من تحرّج ضميره، فأدرك جسامة المسؤلية، التي كُلِّف بها، قال: «فوالله لوكانوا كلَّفوني نقل جبل من الجبال، ما كان أثقل عليّ مما أمرني به، من جمع القرآن»[5]، فكان من أدرى الناس بترتيب القرآن، وبالمنسوخ منه، ولابد أن يكون زيدٌ قد استعـان بغيره، وأَنَّ من استعان بهم هم أيضا، من أهل العلم والخبرة والفصاحة، يشهد لذلك قول عمر رضى الله عنه: «لا يملينّ في مصاحفنا الّا علماء قريش وثقيف»[6]، وكانوا مع ذلك كله يستظهرون على المكتوب بالمحفوظ في صدور الرجال. وبَقِي هذا النصّ محفوظا في بيت الصديق حياته، ثم عند خليفته الفاروق إلى أن مات، ثم تحوّل إلى بيت النبوّة عند حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(3) الإلماع ص 161.

(4) صحيح البخاري مع فتح الباري 387/10.

(5) البرهان 287/1.

(6) فتح الباري 393/10.

الرابع: نشر المصحف وتوزيعه في الأمصار:

لمّا عزم عثمان رضي الله عنه في خلافته على نشر هذا المصحف، وتوزيعِه في الأمصار الإسلامية، أحضر المصحف الإمام، أو النسخة الأمّ من حفصة، وعهِد بالأمر إلى جماعة من ذوي الحفظ، والعلم، والفطنة، والفصاحة من قبائل العرب، وكان على رأس هؤلاء الجماعة زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، أمّا زيد، فأهّله للأمر ما سبق من صفاته، ولأن المصحف الأصل مكتوب بخط يدهِ، وليس أنسب لذلك الأمر منه، وأما سعيد بن العاص، فلأنه كان أفصح الناس، فقد جاء أن عثمان رضي الله عنه، لما عزم على القيام بهذا الأمر، سأل، فقال: «من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم، زيد بن ثابت، قال: فأيّ الناس أعرب، وفي رواية: أفصح، قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فليُمِلّ سعيد، وليكتب زيد»[7]. وكان سعيد هذا أشبه الناس لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم.

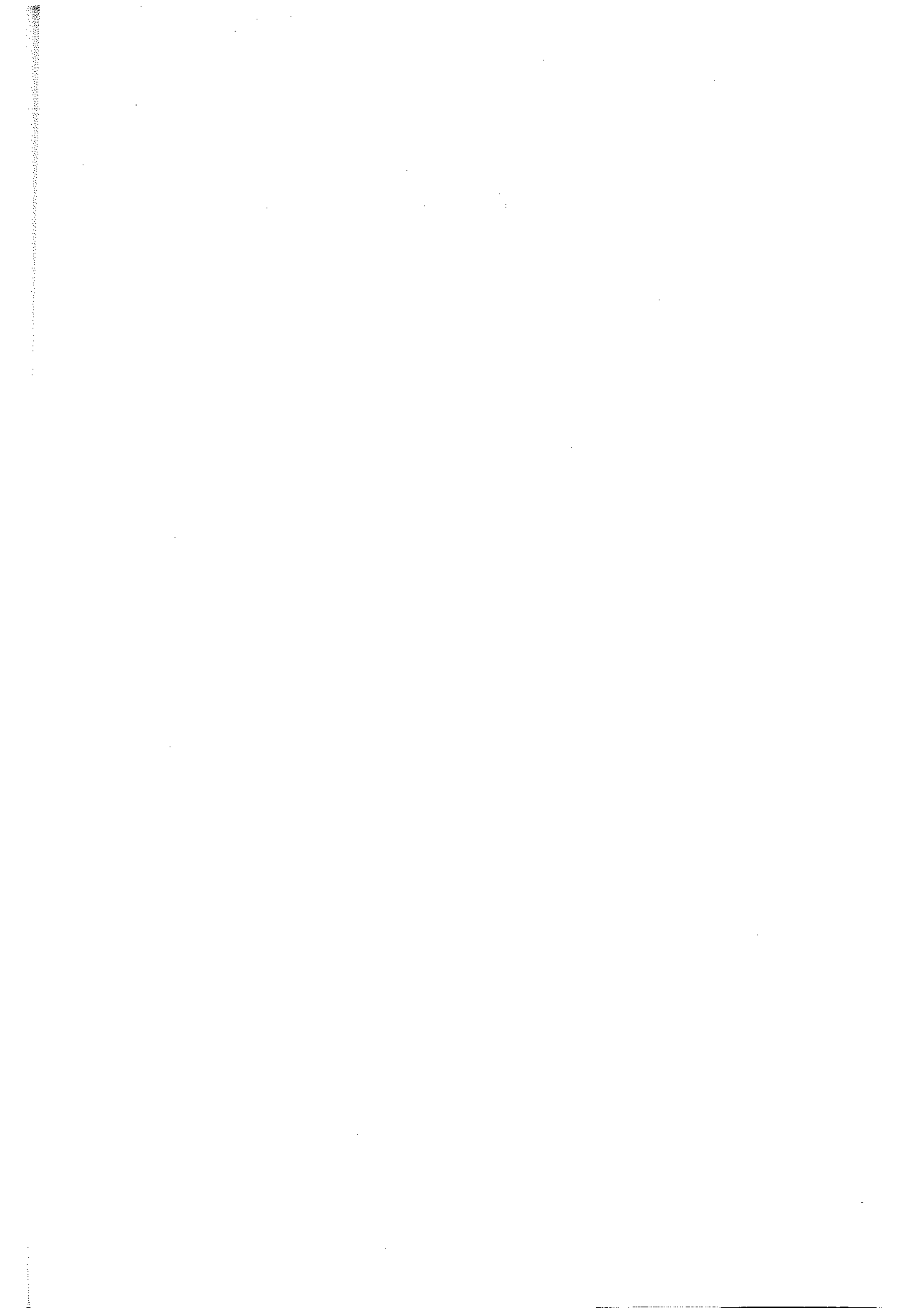
وذكر البخاري من أعضاء هذه الجماعة التي أسند إليها نشر المصحف الشريف ـ عبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وذكر غيره آخرين بلغوا في مجموعهم اثني عشر رجلا، منهم أُبيّ بن كعب، وابن عباس، وغيرهما، وكان من المنهج الذي اختطوه إذا اختلفوا في شيء أن يكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل القرآن بلسانهم ـ وبذلك ضمِنوا أفصح اللهجات ـ، وأن يكتبوا ما اختلفوا فيه على العرضة الأخيرة[8]، وهذا يُضاهي ما يعرف الآن في فنّ التحقيق بتقديم النسخة الأخيرة، إذا كان لأصل الكتاب أكثرُ من إبرازة.

ولمّا تمّ لهم ذلك، وزّع عثمان هذه النشرة على الأمصار الإسلامية، وألزم الناس بها، وبترك ما سواها؛ لأنها صارت حُجّة بما حظيت به من عناية وتوثيق.

---

(7) فتح الباري 393/10.

(8) فتح الباري 393/10.



الفصـــل الثانـي
أصـول قـواعد التحقـيق عـند المحدِّثـيـن

ألّف علماء المسلمين، وخاصة أهل الحديث منهم، كتبا تشتمل على قواعد في كتابة العلم وضبطه، هي في غاية الأهمية للمحقق، ترشده إلى كثير من الأمور، التي يحتاج إليها في التحقيق، ابتداءً من كيفية التعرف على قراءة الخط، والإهتمام بدراسة صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، وانتهاءً بوضع الفهارس، وبيان كيفية استعمال الاختصارات والرموز، بحيث تكون واضحة، منبَّها عليها في أول الكتاب، أو في آخره.

وبعض هذه القواعد، والضوابط طبقها علماء الحديث في كتبهم تطبيقا عمليّا، بقي منهجا لمن بعدهم، يمكن استخلاصه من كتبهم، وتقنينه، بالدراسة والتأمل، لمن يريده، وبعضها الآخر قنّنوه هم أنفسهم، ونبّهوا عليه في كتب، ألّفوها مخصوصة لبيان هذه القواعد، ومن أهم الكتب التي جاءت في ذلك:

1 ـ «المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي» للحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد الرامَهُرْمزي (ت .360هـ .).

2 ـ «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (أبوبكر أحمد بن علي، ت 463 هـ.).

3 ـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي.

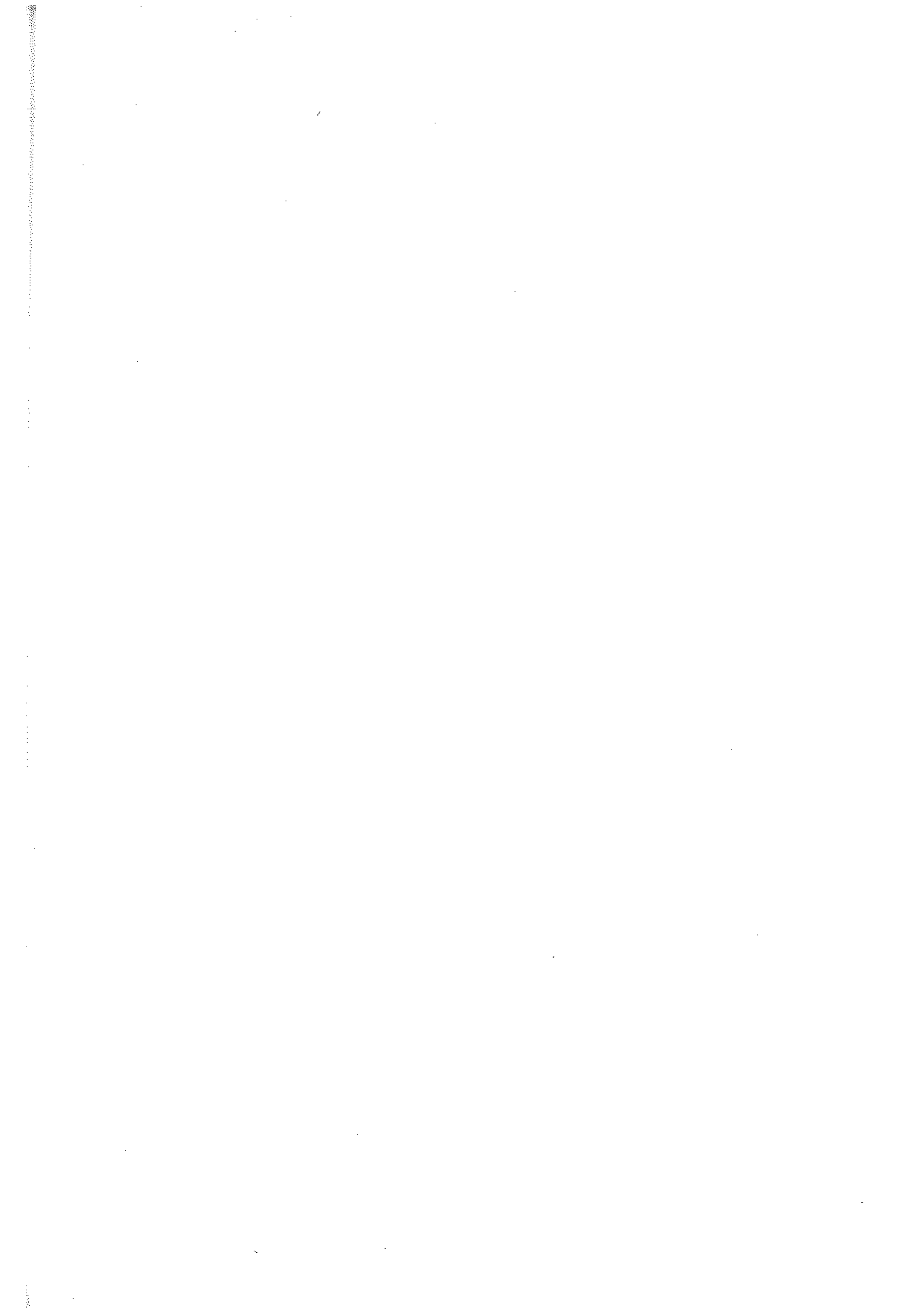
4 ـ «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض بن موسى اليحصُبي (ت 544 هـ.).

5 ـ «مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث» لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِي (ت 643 هـ.).

6 ـ «تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم» لابن جماعة (محمد بن ابراهيم ت 733 هـ.).

7 ـ «المعيد في أدب المفيد والمستفيد» لعبد الباسط بن موسى العَلْمَوِي (ت 981 هـ.).

هذا و إن مما جاء في هذه الكتب، منه ما يندرج في فَنّ قواعد التحقيق ومكملاته، ومنه ما هو من الأمور المساعدة للمحقق على التحقيق، وفيما يلي تفصيل ذلك في مبحثين.



المبحث الأول
قواعد فنّ التحقيق ومكملاته

في كتب علماء الحديث، التي سبقت الإشارة إليها، وفي غيرها كثير من المبادىء التي تعالج قواعد تحقيق النصّ، وتوثيقه، وتقويمه.

وفيما يلي عرض لأهم هذه القواعد من كتبهم:

1 ـ صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه:

من الأشياء الأولى، التي يجب على المحقق أن يُعنِّي نفسه بها، مسألة صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، فإن من الكلام كلاما موضوعا على صاحبه، وليس ناشئا منه، وأوضح ما يدلّنا في كتب الحديث على وجوب التحقق من هذا الأمر، والاعتناءِ به، تفحص أصحابها للأحاديث، ونقدها نقدا داخليا، وما يسمى بعلل المتن، أو نقده، في علم الحديث، فإذا نسب الوضّاعون كلاماً للنبي صلى الله عليه وسلم، زاعمين أنه حديث، انبرى له جهابذة المحدِّثين، ونقَده العلم، وأبطلوا نسبته المزعومة، وقوّضوا أركانه من داخله، ولا يفيد واضعيه أنهم أسندوه بأسانيد، صحيحة الرجال والرواة.

روى الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، في ترجمَة الخطيب البغدادي قال: «أظهر بعض اليهود كتابا بإسقاط النبي صلى الله عليه وسلم الجزية على أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، فعرضه الوزير على أبي بكر الخطيب، فقال: هذا مزوّر، قيل من أين قلت هذا؟، قال: فيه شهادة معاوية، وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ، ومات قبل خيبر بسنتين»[1].

وفي هذا الكتاب أيضا من أمارات الوضع أن الجزية لم تكن معروفة، ولا مشروعة في عام خيبر، و إنما نزلت آية الجزية في سورة التوبة، بعد عام تبوك، فحقائق التاريخ كلها تنفي صحة نسبة هذا الكتاب للنبي صلى الله عليه وسلم.

ومن الأحاديث التي حكموا فيها بالوضع، لأن حقائق التاريخ لا تقرّها، ما زعمه الوضّاعون بالسّند المتّصل إلى محمد بن إدريس الشّافعي، عن مالك بن أنس، عن ربيعة

---

(1) تذكرة الحفاظ 1141/3.

بن عبد الرحمن، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «لما أنزل الله تعالى ﴿إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمُعاذ: اكتبها يا معاذ، فأخذ معاذ اللوح والقلم والنّون ــ الدّواة ــ، فكتبها معاذ، فلما بلغ ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ سجد اللوح، وسجد القلم، وسجدت النون، وهم يقولون: اللهم ارفع به ذكرا، اللهم احطط به وزرا، اللهم اغفر به ذنبا، قال معاذ: سجدت، وأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسجد.[2]».

وعلى الرغم من وضع سند لهذا الكلام، في رجاله مثل الشّافعي ومالك، ــ نفى ابن الجوزي وغيره نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم، أو أنْ يكون حُدِّث بهذه الصورة بحضرته، وكان يقول: «ما أبرد هذا الوضع، وما أبعد صاحبه عن العلم»[3]. والنصّ ذاته يحمل دلائل بطلانه، فإن سورة اقرأ، هي أول ما نزل من القرآن بمكة المشرفة، ومُعاذ بن جبل أنصاري، لم يعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلّا بعد هجرته إلى المدينة. فهذا النصّ الذي يقول: لما نزلت سورة اقرأ كان معاذ يكتبها، تبطله حقائق التاريخ، لأن بين نزول هذه السورة، وصحبة معاذ عشر سنوات على أقل تقدير.

ومن ذلك أيضا ما زعمه الرافضة، «أنه لما أسري بالنبي صلى الله عليه وسلم، أتاه جبريل بسفرجلة من الجنّة، فأكلها، فحملت السيّدة خديجة أمّ المؤمنين بفاطمة رضي الله عنها (ت 11 هـ.)، فكان إذا اشتاق إلى رائحة الجنّة، شمّ فاطمة».

وقد فات واضع هذا الخبر أن السيدة فاطمة ولدت قبل الاسراء والمعراج، بل قبل البعثة بثلاث سنوات على أقل تقدير[4].

ومن ذلك أيضا ما يطعن به الطّاعنون على أبي هريرة، أنه لحرصه على الأكل، ورغبته في الطيّبات منه، كان يأكل عند معاوية، ويصلي عند عليّ، ولم يسألوا أنفسهم كيف يتأتى له ذلك، فإن عليّا كان إمّا بالمدينة، و إمّا بالكوفة، ومعاوية كان بالشام[5].

واذا كان التمرس بأساليب الكاتب، ومعرفة طريقته في التعبير، من الوسائل التي تعين على معرفة صحة نسبة المخطوط إلى صاحبه في قواعد تحقيق المخطوطات، فإن هذا المبدأ لم

(2) تفسير القرطبي 129/20.

(3) اللآلي المصنوعة 239/1، وانظر القرطبي ومنهجه في التفسير ص 407.

(4) انظر منهج نقد المتن عند علماء الحديث ص 51، وفي تفسير القرطبي أن فاطمة رضي الله عنها ولدت قبل النبوة بخمس سنين انظر 241/14.

(5) انظر دفاع عن الحديث النبوي ص 115.

يغفله علماء الحديث، فإنهم يعدون من العلامات التي يُعرف بها كلام النبي صلى الله عليه وسلم من الكلام المدسوس عليه ـ ركاكة اللفظ، واختلاله، بحيث لا يتفق وفصاحةَ النبي صلى الله عليه وسلم، وأسلوبه في البيان.

قال ابن دقيق العيد: «وكثيرا ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المرويّ، وحاصله أنهم لكثرة ممارستهم لألفاظ الحديث، حصلت لهم هيئة نفسية، وملكة قويّة، يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم، وما لا يجوز»[6].

مثال ذلك، ما رواه العُقَيلي عن أنس مرفوعا: «الدّيك الأبيض الأقرن حبيبي، وحبيب حبيبي جبريل، يحرُس بيته، وستة عشر بيتا من جيرته، أربعة عن اليمين، وأربعة عن الشمال، وأربعة من قدام، وأربعة من خلف.»[7].

ومنه أيضا ما روي عن أبي هريرة مرفوعا: «أربع لا يشبعن من أربع: أرض من مطر، وأنثى من ذكر، وعين من نظر، وعالِم من علم.»[8].

فالذي يقرأ مثل هذه الأحاديث المزعومة، لا يملك نفسه من الضحك؛ لما هي عليه من السخف في المعنى، والركاكة في اللفظ.

2 ـ المقابلة بين النسخ:

المقابلة بين النسخ، أو المعارضة التي عليها يدور تحقيق النصّ، ـ هي عند علماء الحديث واحدة من أعلى طرق التحمل والرواية.

معنى المعارضة:

العرض أو المعارضة: طريق من طرق تحمّل العلم الثمانية[9] عند أهل الحديث.

ومعناها: أن يقابل الطالب أصله بأصل شيخه من حفظه، أو من كتابه، أو يقابله مع غير شيخه بحضرة الشيخ، بأن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، كما يعرض القارىء القرآن على المقرىء.

---

6) فتح المغيث 268/1.

(7) اللآلي المصنوعة 328/2.

(8) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص 275.

(9) طرق التحمل الثمانية:

(1) السماع من لفظ الشيخ، وهو أرفع أقسام التحمل، وأرفعه، ما كان إملاءً؛ لما يلزم فيه من تحرّز الشيخ

والأصل فيها: ما استدل به شيخ الصنعة أبو عبد الله البخاري في صحيحه في باب القراءة والعرض على المحدّث، من كتاب العلم، فقد روى بسنده عن أنس بن مالك[10]: «بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد، دخل رجل على جمل، فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد،؟ والنبي صلى الله عليه وسلم متكىء بين ظهرانَيْهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكىء، فقال له الرجل: ابنَ عبد المطلب، فقال

والطالب، وصيغة التحمل به: حدثنا، أو سمعت، أو حدثنا إملاء. انظر الالماع ص 69.

(2) الإجازة، وهي أنواع، وأعلاها: إذن الشيخ للطالب أن يروي عنه كتابا، أو كتبا معيّنة، لم يسمعها منه، ولم يقرأها عليه، وجمهور المحدِّثين على جوازها، وتكون لماهر بالصناعة، حاذق بها، وظهرت الإجازة في هذا العلم بعد أن صُنّفت الكتب، ووُثّقت نسبتها إلى أصحابها، بقراءتها على مؤلفيها، أو بمقابلتها على نسخهم، فقام هذا التوثيق مقام سماع الكتاب كله من الشيخ. هذا وللاجازة سبعة أنواع أخرى، بعضها باطل، وبعضها مختلف في صحة الرواية به، وصيغة التحمل بها: أخبرنا، أو أنبأنا إجازة. انظر الإلماع للقاضي عياض ص 88، ومقدمة ابن الصلاح ص 72، ومنهج النقد في علوم الحديث ص 215.

(3) المناولة، وهي: أن يعطي الشيخ لغيره كتابا يناوله إياه، ويقول له: اروه عنّي، والأصل فيها حديث البخاري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب لأمير السَّرية كتابا، وقال له: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا.

صحيح البخاري مع فتح الباري 164/1. ووجه دلالة الحديث على المناولة: أنه ناوله الكتاب، وأمره أن يقرأه على أصحابه، ليعملوا بما فيه.

وصيغة التحمل بها: أخبرنا، أو أنبأنا مناولة. انظر الإلماع ص 79 وما بعدها.

(4) المكاتبة، وهي: أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئا من حديثه، فيعطيه إياه، أو يرسله إليه، والقسم الأوّل منها يدخل في المناولة، وصيغة التحمل بالمكاتبة: أخبرنا، أو أنبأنا كتابة، والأصل فيها كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى عماله.

(5) الإعلام، وهو: أن يعلم الشيخ الطالب بأنه سمع هذا الحديث، أو الكتاب، ولكن من غير أن يأذن له في روايته عنه. ومن الناس من منع الرواية بالإعلام، ومن أجازه قال: هو في معنى الإجازة. انظر مقدمة ابن الصلاح ص 84.

(6) الوصية، وهي: أن يوصي الراوي عند موته بكتابه، أو كتبه لفلان، ومِنَ السّلف من رخص لمن أُوصِي له بذلك أن يرويَ تلك الكتب عن الموصِي، والصحيح خلافه، فلا تجوز الرواية بالوصيّة لضعفها، لأنّ الوصيّة إن أفادت تمليك الكتاب فلا تفيد الإذن بروايته. انظر الإلماع ص 115، ومقدمة ابن الصلاح ص 85، ومنهج النقد في علوم الحديث ص 215.

(7) الخط، أو الوِجادة، وهو ان يجد إنسان خطّ عالم في كتابه، دون أن يلقاه بنفسه، فيجوز أن يروي عنه كتابه هذا، فيقول: وجدت بخطّ فلان، حدثنا فلان إلى آخر السَّند. أنظر الإلماع ص 116، ومقدمة ابن الصلاح ص86.

(10) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص 258.

له النبيّ صلى الله عليه وسلم: قد أجبتك، فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم: إني سائلك، فمشدّد عليك في المسألة فلا تجد عليّ في نفسك، فقال: سل عمّا بدا لك، فقال: أسألك بربك وربّ مَنْ قبلك، آلله أرسلك إلى الناس كلهم، فقال: اللهم نعم، قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن تصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة، فقال: اللهم نعم، قال: أُنشِدك بالله آلله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السّنة، قال: اللهم نعم، قال: أُنشِدك بالله آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا، فتقسمها على فقرائنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم نعم، فقال الرجل: آمنتُ بما جئتَ به وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضِمام بن ثعلبة، أخو بني سعد بن بكر»[11].

ووجه دلالة الحديث على العرض واضح، فإن ضِماما كان يعرض ما سمعه من أركان الاسلام على النبيِّ صلى الله عليه وسلم، والنبيُّ صلى الله عليه وسلم يُقِرُّه على ذلك، ثم بيّن ضِمامٌ في آخر الحديث أنه رسول من وراءه من قومه؛ ليحمل إليهم ما يرويه، ولم يجيء التَّصريح في رواية البخاري، أن ضِماما أخبر قومه بما تَحَمَّل، وقد جاء التصريح في رواية غيره أنه أخبر قومه: «إن الله قد بعث رسولا، وأنزل عليه كتابا، وقد جئتكم من عنده بما أمركم به، ونهاكم عنه.»[12].

وبذلك تمَّ معنى المعارضة تحمّلا وأداء.

والعرض من أرقى صيغ التحمّل، مساوٍ للسماع عند كثير من علماء الحديث.

وصيغة التحمل به: حدثنا فلان قراءة عليه، أو قرأت على فلان، ومنهم من جوز فيه إطلاق لفظ:

حدثنا، أو سمعت.

سُئل مالك عن الكتب التي تُعرض عليه، أيقول الرجل حدثني؟

قال: نعم، كذلك القرآن، أليس الرجل يقرأ على الرجل، فيقول: أقْرأني فلان[13].

وسأله آخر: أرأيتَ ما قرأته عليك، هل أقول فيه: حدثنا، وأخبرنا.

قال: نعم، ألَسْتُ فرّغت نفسي لكم، وأقمت سقَطَه، وزلَلَهُ[14].

(11) صحيح البخاري مع فتح الباري 158/1.

(12) انظر فتح الباري 157/1.

(13) الالماع ص 69 و73.

(14) الإلماع ص 78، وترتيب المدارك 162/1.

ولم تكن طريقته، وطريقة ابن شهاب في التحديث إلا العرض.

قال عبد الله بن عمر العمري (ت 173 هـ): «ما أخذنا على ابن شهاب إلا قراءة، كان مالك بن أنس يقرأ لنا، كان جيد القراءة»[15].

وكذلك كان مالك، كانت أكثر رواية أصحابه عليه، يقوم أحد الرواة واقفا يقرأ من كتاب مالكٍ، ومالكٌ يسمع.

روى الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرِّف بن عبد الله، قال: «صحبت مالكا سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، بل يقرؤن عليه، قال: وسمعته يأبى أشدّ الإباء على من يقول: لا يجزيء إلا السّماع من لفظ الشيخ، ويقول: كيف لا يجزيك هذا في الحديث! ويجزيك في القرآن، والقرآن أعظم.»[16].

3 ـ كيفية المقابلة:

أما طريقة المقابلة، فقد نبّه عليها غير واحد من أهل الحديث، منهم القاضي عِياض، وابن الصلاح، وغيرهما.

وبيّنوا أنه على صاحب الشأن وقت المقابلة، أن يكون مقيِّدا لما تختلف فيه الرواية، جيّد التمييز بينها، كيلا تختلط عليه، وتشتبه.

وطريقته في ذلك أن يجعل الأم على رواية خاصة، ثمّ ما كان من خلاف في غيرها كتبه في الهامش، منسوبا لأصله، ذاكراً لاسمه بتمامه، أو رامزاً إليه بحرف من حروفه، على أن يبيِّن المراد بذلك الرمز في مقدمة كتابه، كي لا يطول عهده به فينسى،أو يقرأ غيره، فلا يهتدي إلى ما عناه برموزه[17].

4 ـ التلفيق بين النسخ:

وكان من طريقتهم أن الكتاب إذا رُوِي من عدّة طرق، لا يلفقون بين النسخ، بل يُروَى سماع كل طريق مفردا، من أوله إلى منتهاه، ولا تخلط رواية بشيء من رواية أخرى، بل يحافظ الراوي على كل نسخة من سماعه بحروفها.

(15) الكفاية في علم الرواية ص 387، وكشف المغطّى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ ص 14.

(16) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 259، وانظر الكفاية ص 394.

(17) انظر الالماع ص 189، ومقدمة ابن الصلاح ص 89.

وكذلك كانوا يفعلون في رواية الأحاديث، فلا يخلطون رواية من طريق بشيء من رواية طريق آخر، مع أن الحديث يكون واحدا، ومخرجه واحد.

وعلى الرغم من أن المحقّقين المحدَثِين لهم في هذه المسألة طريقتان:

طريقة المحدِّثين هذه، بجعل نسخة أمّ يسير عليها المتن بالأصل.

وطريقة أخرى، طريقة «النصّ المختار» بأن يجمع في المتن من النسخ كلها ما يُعتَقَد صحيحا ـ فإن الطريقة الأولى (طريقة المحدِّثين) أكثر أمانا، من حيث إن الطريقة الثانية تعتمد على اجتهاد المحقق في اختيار ما يراه صوابا، واختياره لا يكون دائما صحيحا.

والأمثلة على ما يصنعه المحدِّثون من عدم الخلط بين الروايات أكثر من أن تحصى، فكتاب «فتح الباري» مثلا ـ على كبر حجمه ـ لا تكاد تخلو صفحة منه، لا ينبِّه فيها ابن حجر على اختلاف ألفاظ البخاري، بسبب اختلاف طرق الرواية، فتراه يقول: كذا في رواية أبي ذر، وفي رواية كريمة كذا.

ويحكي ابن حجر: أنه راجع أصل سماعه لموطأ مالك من طريق يحي بن بُكَيْر، في حديث: «اللّهم ارحم المحلِّقين»، كررها النبي صلى الله عليه وسلم مرّتين، وقال في الثالثة: «والمقصِّرين»؛ لأن ابن عبد البرقال: انفرد يحي بن بُكَير، دون رواة الموطأ بإعادة الدعاء للمحلِّقين ثلاثا.

قال ابن حجر: «راجعت أصل سماعي من موطأ يحي بن بُكَير، فوجدته كما قال»[18].

5 ـ المفاضلة بين النسخ:

أ ـ قرب النسخة من المؤلف:

لا شك أن أرفع النسخ قدراً، وأعلاها شأنا ما كانت أقرب إلى المؤلف، بأن كانت بخطّه، أو مجازة من قبله، وكلّما قربت النّسخة المكتوبة من مؤلّفها كانت الثّقة بها أكبر، وكلما ابتعدت كان احتمال ورود الخطإ عليها أكثر؛ ولذلك كان المحدِّثون يتسابقون في طلب علوّ الإسناد، ويتركون الدّيار والبلاد في الرحلة إلى طلب الإسناد العالي، فقد كان أصحاب عبد الله بن مسعود يرحلون من الكوفة إلى المدينة؛ ليأخذوا عن عمر، طلبا للعلوّ، وكان للبخاري في هذا الأمر شأوٌ بعيد، فهو معاصر لمسلم بن الحجاج، ولكن لم يحصل لمسلم ما حصل للبخاري من علو الإسناد، لكثرة ما رحل، وجاب الآفاق.

(18) فتح الباري 309/4.

قال ابن السُّبكي في طبقات الشّافعية: «وأكثَرَ الحاكمُ في عدّ شيوخه ـ أي البخاري ـ، وذكرَ البلاد التي دخلها، ثم قال: و إنما سَمَّيتُ من كل ناحية جماعة من المتقدمين لِيُستدلّ بذلك على عالي إسناده، فإن مسلم بن الحجاج لم يُدرِك أحداً مِمّن سمّيتُهم إلّا أهل نيسابور.»[19].

و يبين ابن الصلاح فائدة علو السّند، واقتراب العلم من أصله، ومشرعه، بقوله: «والعلوّيبعد الإسناد من الخلل، لأن كل واحد من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته، سهوا، أو عمدا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جَلِيّ واضح.»[20].

فطلب الإسناد العالي سنّة مَنْ سلف من الائمة المحدِّثين، وبغيتهم التي كانوا يتزاحمون عليها بالمناكب، وكانوا يعدّونها قُرْبَةً لله عزّ وجلّ.

قيل ليحي بن مَعين ما تشتهي؟ قال: «بيت خال، و إسناد عال.»[21].

وذكر الحاكم: أن طلب الإسناد العالي، فيه سنّة صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم، في حديث مسلم عن أنس بن مالك، قال: «نُهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء، فكان يُعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقلُ، فيسألَه، ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية، فقال: يا محمد، أتانا رسولك، فزعم لنا أنك تزعُم أن الله أرسلك؟

قال: صدق».

وقد سأل الأعرابي بعد ذلك عن أركان الاسلام ركنا، ركنا، وفي كل مرة يقول: وزعم رسولك أن علينا كذا وكذا، وعدّد الصلاة، والصيام، والحج... إلى آخره، وفي كل مرة يقول له النبي صلى الله عليه وسلم: «صدق»، ثم ولَّى الأعرابي، وقال: والذي بعثك بالحقّ، لا أزيد عليهنّ، ولا أَنقُص منهنّ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لئن صدق ليدخلَنَّ الجنة»[22].

قال الحاكم: «فيه دليل على إجازة طلب المرء العلوّمن الإسناد، وترك الاقتصار على

(19) طبقات الشافية 3/2.

(20) مقدمة ابن الصلاح ص 130.

(21) المصدر السابق.

(22) صحيح مسلم 41/1، وقارن معرفة علوم الحديث للحاكم ص 6.

النزول فيه، و إن كان سماعه عن الثّقة، إذ البدويّ لما جاءه رسولُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، فأخبره بما فرض الله عليهم، لم يقنعه ذلك، حتى رحل بنفسه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسمع منه ما بلّغه الرسول عنه، ولو كان طلب العلوّ في الإسناد غير مستحب، لأنكر عليه المصطفى صلى الله عليه وسلم سؤاله إياه عما أخبره رسوله عنه، ولَأَمَرَهُ بالإقتصار على ما أخبره الرسولُ عنه»[23].

ولذلك أهتمّ المحدِّثون بتخريج العوالي، فخرّجوا الثُّنائيات، والثُّلاثيات، والرُّباعيات، ولمالك في الموطأ كثير من الثنائيات، مثال ذلك: مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأفرد العلماء ثلاثيات مسند الإمام أحمد، وصحيح البخاري، وغيرهما بالتأليف[24].

ب ـ النسخة التي اعتنى بها العلماء:

وكما تَفْضُل نسخة المخطوطة بقدر قربها من المؤلف، الذي يضاهي علو الإسناد في الرواية، كذلك تَفْضُل بتداول العلماء إياها، بأن يكون كتبها عالم، أو قابلها، أو تملكها، أو راجعها؛ لما قد تشتمل عليه من الحواشي والتصويبات.

ولذلك جعل الشيخ أحمد شاكر العمدة في تصحيح كتاب «سنن الترمذي» النسخة التي قام بمقابلتها العالم المحدِّث محمد عابد السِّندي المتوفى 1257هـ.

الذي يصفه الكتّاني في «فهرس الفهارس» بأنه محدِّث الحجاز ومَسنده[25].

وكذلك حازت نسخة الحافظ اليونيني (علي بن محمد ت 701هـ.) من صحيح البخاري القبول العام من الناس، فحفظت حتى طبع عليها النص المتداول من «الصحيح» اليوم.

وكان لها فضل على غيرها؛ لأنها صُحِّحت وقوبلت بمحضر جماعة من العلماء في مجالس علمية متعدّدة، أُحضِرَ لهـا على وجه الخصوص شيخ الاسلام، ابن مالك النحوي (محمد بن عبد الله ت 672هـ.)؛ لتصحيحها، وضبط ألفاظها، فقد جاء في آخر ورقة منها بخط صاحبها الحافظ اليُونيني: «بلغت مقابلةً وتصحيحا، و إسماعا بين يدي

---

(23) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 7.

(24) انظر رباعيات الإمام البخاري ص 139، وتاريخ التراث العربي 337/1.

(25) فهرس الفهارس 270/1.

شيخنا شيخ الإسلام حُجّة العرب، مالك أَزِمّة الأدب، العلّامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجَيّاني، أمدّ الله تعالى في عمره، في المجلس الحادي والسّبعين، وهويراعي قراءتي، ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجّحه وأمر بإصلاحه أصلحتُه وصحّحتُ عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان، أو ثلاثةٌ كتبت عليه «معا»، فأعملت ذلك على ما أمروُرجّح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر، والحافظ الأصيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي..»[26].

وبعد إتمام التصحيح كتب ابن مالك على النسخة نفسها في أول ورقة من الجزء الأخير ما نصّه: «سمعت ما تضمّنه هذا المجلّد من صحيح البخاري رضي الله عنه، بقراءة سيّدنا الشيخ الإمام، العالم الحافظ المتقن، شرف الدين أبي الحسن علي بن محمد بن أحمد اليُونيني رضي الله تعالى عنه، وعن سلفه، وكان السّماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلّما مرّ بهم لفظ ذو إشكال، بيَّنْتُ فيه الصواب، وضبطُّته على ما اقتضاه علمي بالعربية...»[27].

وقد أفرد ابن مالك تصحيحاته وتعليقاته هذه في كتابه: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح».

6 ـ تعدد إبرازات الكتاب:

قد تتعدّد إبرازات الكتاب أحيانا، وذلك على عادة العلماء، من أن صاحب الكتاب قد يتولّى إقراء كتابه سنين طويلة، وفي كل مرة يضيف، أو يَنقُص من كتابه، وفي كل مرة يكتب عنه ناس، وتُروَى عنهم سماعاتهم.

فتختلف مخطوطات الكتاب باختلاف وقت السماع.

وكانوا يعدّون أصح النسخ آخرها سماعا، ولذلك كانت لرواية الفَرَبْري (محمد بن يوسف ت 320هـ) لصحيح البخاري مزية على غيرها، فقد سمعه من مؤلفه مرتين، أُخراهما كانت عام 252هـ، ومات البخاري عام 256هـ، وقد أقرأ كتابه ما لا يقل عن ثلاث وعشرين سنة[28].

وكذلك كانت لرواية يحي بن يحي اللّيثي (ت 234هـ.) لموطأ مالك أفضليةٌ على غيرها

(26) مقدمة صحيح البخاري 7/1، وانظر شواهد التوضيح ص 220.

(27) شواهد التوضيح ص 220.

(28) انظر تاريخ التراث العربي 309/1 و310.

من الرّوايات، فكانت من أوفى روايات الموطأ، وأكثرها مطابقة لأصل مالك؛ لأن يحي رحل إلى مالك للسماع منه في السنة التي مات فيها، حتى إن أبوابا من الموطأ فاتته لم يسمعها من مالك، و إنما سمعها من زياد بن عبد الرحمن الملقّب شَبْطُون (ت 193هـ.).

وقد أقرأ مالك كتابه ما لا يقل عن عشرين سنة[29].

قال ابن عبد البر عن رواة الموطإ: «ويحي آخرهم عَرْضا، وما سقط من روايته، فعن اختيار مالك وتمحيصه»[30].

7 ـ استعمال الرموز وعلامات الترقيم:

كُتُب الحديث من أكثر الكتب استعمالاً للرموز، حتى أصبحت بعض الرموز المستعملة فيها لشهرتها، وكثيرِ استخدامها، معلومة للقارىء، لا تحتاج إلى بيان وأيضاح.

ومن أقدم الرموز استعمالا عندهم «ح» يعنون بها تحويل السند، عندما يكون للحديث إسنادان، أو أكثر، ويجمعون بينها في متن واحد.

ويكون التعدّد أحيانا في جزء من السَّند وأحيانا في السّند بكامله.

فإن كان التعدّد في جزء من السَّند، فيذكر صاحب الكتاب الطريق الأول للسّند منه إلى الراوي، الذي تدور عليه الطرق كلها، ثم يجعل علامة «ح»، ويذكر إسنادا آخر أيضا منه إلى ذلك الراوي نفسه، ويكرر ذلك إلى أن يستوفيَ جميع الطرق التي رُوي بها ذلك المتن، ثم يكمل السّند إلى منتهاه، ويحدِّث بمتن الكتاب[31].

و إن كان التّعدّد في السّند بكامله، ذكره بكامله إلى الصّحابي، ثم يجعل علامة

---

(29) مالك بن أنس ص 213.

(30) انظر التمهيد 100/1، وتهذيب التهذيب 301/11.

(31) مثاله: حديث مسلم: «إنّ خَلْقَ أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين ليلة...» الخ. بعض طرقه تدور على الأعمش، فيرويه مسلم عنه من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن جرير بن عبد الحميد ح، ومن طريق اسحاق بن ابراهيم، عن عيسى بن يونس ح، ومن طريق إبي سعيد الأشجّ، عن وكيع، كلهم (أي جرير، وعيسى، ووكيع) عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم.
مسلم مع شرح النووي 192/16.

«ح»، ويذكر السند الآخر أيضا، وبعدها يحدِّث بالمتن[32].

و«ح» التحويل هذه قديمة عندهم، فإن البخاري المتوفى 256هـ.، ومسلم بن الحجاج المتوفى 261هـ.، يستعملانها كثيرا في صحيحيهما، وشيوعها في صحيح مسلم أكثر[33].

ومِن الرمُوز الشائعة أيضا عند علماء الحديث «ثنا» لحدثنا، و«أنا» لأخبرنا.

ووضع الحافظ المِزِّي (ت 742هـ.) في كتابه: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» رمزاً في أوّل كل ترجمة يشير به إلى اسم الكتاب الذي لصاحب الترجمة فيه رواية.

فمثلا علامة (خ) عنده للبخاري في الصحيح مسنداً، و«خت» للبخاري في الصحيح تعليقا، و«ر» للبخاري في كتاب «القراءة خلف الإمام»، و«ي» للبخاري في كتاب «رفع اليدين في الصلاة»، و«بخ» له في كتاب «الأدب المفرد»، و«عخ» له في كتاب «أفعال العباد»، وعلامة ما اتفق عليه الجماعة في الكتب الستة «ع»، ولأصحاب السُّنن الأربعة «ع»، وهكذا إلى أن ذكر سبعا وعشرين علامة من هذه الرموز[34].

واصطلح عليها بعد ذلك من أتى بعده، فاستعملها ابن حجر في كتبه، والسّيوطي في الجامع الصغير، مع شيء من الإختلاف.

أمّا الرموز لنسخ المخطوطة عند المقابلة بين النسخ، فهو ما فعله الحافظ اليُونيني عندما قابل صحيح البخاري بمحضر العلماء، فكان يرمز لكل نسخة من النسخ التي يقابلها بحرف من اسم صاحبها، قال عن طريقته في العمل: «وعلامة ما وافقت عليه أبا ذَرّ الهَرَوِي «هـ»، والأصيلي «ص»، والدمشقي «ش»، وأبا الوقت «ظ» فليعلم ذلك.»[35].

وقد نبّه القاضي عياض وغيره إلى أنه لا ينبغي عند استعمال الرموز، أن يصطلح الإنسان مع نفسه في كتابة ما لا يفهمه غيره، فيوقع غيره في حَيْرة، وأنه إذا استعمل الرموز

---

(32) مثاله: حديث أبي هريرة في تقارب الزمان، وقبض العلم، يرويه مسلم عنه من طريق يحي بن أيوب عن اسماعيل بن جعفر، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة ح، ويرويه عن ابن نمير عن اسحاق بن سليمان، عن حنظلة، عن سالم، عن أبي هريرة ح، ويرويه عن محمد بن رافع، عن عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبّه عن أبي هريرة، كلهم قال: عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر الحديث.
مسلم مع شرح النووي 223/16.

(33) انظر مقدمة النووي على صحيح مسلم 38/1، وتدريب الراوي 88/2.

(34) انظر تهذيب الكمال 149/1، وتهذيب التهذيب 5/1.

(35) مقدمة صحيح البخاري 7/1، وانظر فيما سبق «النسخة التي اعتنى بها العلماء» زائد للتوضيح فقط من هذا الكتاب ص 48.

بالحروف من أوائل كل اسم، فينبغي أن ينبّه على ذلك في أول الكتاب أو آخره، مبيّنا مراده منها.

أما علامات الترقيم فلم يجيء عنهم فيها سوى أنهم يذكرون إذا كان الذي يُكْتَب حديثا، فينبغي أن يجعل الكاتب بين كل حديثين دارة، يتركها غُفلا، تفصل بين كل حديث والذي يليه، فإذا عارض نسخته، وقابلها، فكل حديث يفرَغُ من معارضته، ينقط في الدارة التي تليه نقطة أو يخط في وسطها خطا.

ولعلهم استعاروها من الدوائر التي تفصل الآيات في المصاحف.

وأحيانا يفصلون بين الجمل بوضع نقطة، أو دائرة يخرج منها خط منحن، أو دائرتين متداخلتين[36].

8 ـ الهوامش والإعتناء بالضبط والتخريج:

امتازت الكتب القديمة في علوم التفسير، والفقه، والسيرة، والعقائد، والبلاغة، والنحو، بوضع الشروح والحواشي عليها، وكثير من هذه الشروح والحواشي يقوم مقام الهامش في فنّ التحقيق، فالحاشية أو الشرح يضعه صاحبه على كتاب من الكتب التي درسها، وفهِمها فهما جيّداً، يهتم فيه ببيان الغامض، وتوضيح المشكل، وتعقُّب صاحب الأصل (المتن)، والتنبيه على أوهامه، وترجَمة الأعلام التي يذكرها، وتخريج الآيات القرآنية والأحاديث، أو تتميم نصّها، إذا اقتصر صاحب الأصل على ذكر أطرافها، مع استطراد بعض الفوائد التي يناسب المقام ذكرُهَا.

والحاشية في التحقيق الجيّد ليست محلا لعرض المعلومات، وكثرة الإستطرادات، ولذلك لم يَفُتْهُم أن يحذروا من التمادى في الاستطراد، و إثقال الحواشي، وتسويدها بما يناسب، وما لا يناسب، بل ينبغي أن يُقتصر في الحاشية على ذكر الأشياء المهمّة التي تُنبِّه على إشكال، أو بيان خطإ، يتصل بأصل الكتاب.

يقول العَلْمَوِي: «لا بأس بحواشي الكتب... ولا ينبغي أن يكتب إلّا الفوائد المهمّة المتعلّقة بذلك الكتاب والمحل، مثل تنبيه على إشكال، أو احتراز أو رمز، أو خطإ، أو نحو

(36) انظر الإلماع ص 189، ومقدمة ابن الصلاح ص 90، والمخطوط العربي منذ نشأته إلى آخر القرن الرابع الهجري ص 174.

ذلك، ولا يسوّده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرة يُظلِم منها الكتاب.»[37].

نموذج من الشروح التي تمثل التحقيق الجيد:

وشرْح الخفاجي «نسيم الرياض» على كتاب «الشفاء» للقاضي عياض فيه نماذج للتحقيق الجيّد، الذي يقوم فيه المحقق بتخريج الآيات، والأحاديث، وشواهد الشعر، وتزييف نسبته غير الصحيحة، وترجَمة الأعلام، وشرح الغريب، والاستدراك على الوهم، والإحالة على ما سبق ذكره من التراجم، وضبط الغريب من الألفاظ، إلى آخر ما يلزم المحقق من عمل، وفيما يلي شواهد على ذلك من الشرح المذكور:

أ ـ مثال تخريج الآيات:

قال القاضي عياض: فإن قلت فما معنى قوله: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾

قال الخفاجي معلقا: «قول الله تعالى في سورة ابراهيم عليه الصلاة والسلام.».

ب ـ التنبيه على الوهم:

قال القاضي عياض: «ثم قال بعدُ عن الرسل: ﴿ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا ﴾.

قال الخفاجي معلِّقا: «ليس بعد هذه الآية، فإن الأولى في سورة الأعراف وهذه في سورة ابراهيم[38]، وكونها بعدُ في النزول يحتاج إلى نقل، وقيل بعدُ في الجملة؛ لأنّ القصة واحدة، وهي قصة شعيب»[39].

جـ ـ تخريج الحديث:

قال القاضي عياض: «فلا تَشكُل عليك لفظة العود، وأنها تقتضي أنهم إنما يعودون

(37) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص 139.

(38) هكذا وردت العبارة، ولعل العكس هو الصحيح، فإن الأولى في سورة ابراهيم، وهذه في الأعراف.

(39) نسيم الرياض 45/4.

إلى ما كانوا فيه من ملَّتهم، فقد تأتي هذه اللفظة في كلام العرب لغير ما ليس لهم ابتداء، بمعنى الصَّيْرورة، كما جاء في حديث الجهنَّميِّين.».

قال الخفاجي معلقا: «أي الحديث الذي في حق أهل جهنم المروي في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه.».

د ـ ضبط الألفاظ وشرح الغريب:

قال القاضي عياض: «عادوا حُمَمًا».

قال الخفاجي: «بضم أوله، وفتح ثانيه، بزنة صُرَد، أي سوداً كالفحم جمع حُمَّة»[40].

هـ ـ تتميم الحديث محل الاستشهاد:

قال الخفاجي: «وأوله ـ أي الحديث ـ: إذا دخل أهل الجنةِ الجنةَ، وأهل النارِ النارَ، يقول الله تعالى: من كان في قلبه حبّة خردل من إيمان فأخرجوه، فيُخْرَجُون قد امتَحَشوا، وعادوا حُمَمَا، فيُلقَوْن في نهر الحياة فينبُتُون كما تنبُت الحبة في حميل السَّيل، وعادوا هنا بمعنى صاروا.»[41].

و ـ تخريج الشعر والتعريف بالشاعر، ومناسبة القصيدة[42]:

قال القاضي عياض: «ولم يكونوا قبل ذلك كذلك، ومثله قول الشاعر:

... فعادا بعدُ أبوالا.».

قال الخفاجي: «هو أمية بن أبي الصلْت من قصيدة مدح بها سيف بن ذي يَزَن، ملِك اليمن لمّا ظفَر بالحبشة، وقد غَلبوا على مُلكِهم، فغزاهم، ونفاهم عن بلاده، وذلك بعد مولد النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين، فأتته وفود العرب تهنئه، وفيهم قريش وعبد المطلب».

---

(40) لعل الصواب (حُمَمَة) انظر ترتيب القاموس 711/1، ومشارق الأنوار 201/1، وفتح الباري 222/14.

(41) نسيم الرياض 45/4. والحديث في البخاري، ومسلم، انظر البخاري مع فتح الباري 222/14، ومسلم مع شرح النووي 35/3، امتَحَشوا: احترقوا.

(42) المصدر السابق 46/4.

ز ـ تتميم شطر البيت:

قال الخفاجي: «فأنشد أمية بن أبى الصلْت ـ وهنا ذكر الخفاجي أبياتا من أوّل القصيدة، ثم ذكر بيت الشاهد وهو:

تلك المكارم لا قَعبانِ من لبن ∴ شِيبَا بماء فعادا بعدُ أبوالا.

والقصيدة بتمامها فى ديوانه، وفى كثير من كتب الأدب، والتاريخ، والسّير بأسانيد صحيحة»[43].

ح ـ إبطال النسبة غير الصحيحة للشعر:

بعد أن ذكر الخفاجي أبياتا لقائل عارض بها قصيدة أميّة ابن أبي الصلْت، فتمثل بها عمر بن عبد العزيز، فتوهّم الحافظ الحلبي أنَّها لَهُ، قال الخفاجي مبطلا ذلك الوهم: «وليس الشعر المذكور منها، كما توهمه من لا خبرة له بالأدب، وأساليب كلام العرب، وليس كما قيل لأبي الصّلْت، ولا للأعشى، ولا للنّابغة، ولا لعمر بن عبد العزيز، و إنما تمثل رضي الله تعالى عنه بهذا البيت ـ محل الشاهد ـ فتوهّم الحافظ الحلبي، أنه له.»[44].

ط ـ شرح البيت المستشهد به:

قال الخفاجي: « وهذا مثل في الفخر بمعالي الأمور، وعدم التّنزُّل لسَفسافها.

وشِيبا، بمعنى: خُلِطاً ومُزِجا، والقَعْبُ إناء معروف، يقول: إنك في معال وقصور رفيعة، متلذذا بالخمور، وتجود بالأموال، لست كعرب البادية، الذين جودهم سَقْي ضيفانهم لبنا بماء مزج به، يعود في يومه بولاً مراقا، وجودك بمكارم وأموال، تبقى عند من أنعمت عليه، فشتان بينك وبين غيرك.

فعاد هنا بمعنى صار، لأنه لا يتصور أنها كانت بولا قبل ذلك.»[45].

ي ـ الترجمة للأعلام:

قال القاضي عياض: «وقال الجُنَيْد».

(43) المصدر السابق 46/4.

(44) المصدر السابق 46/4.

(45) المصدر السابق 46/4.

قال الخفاجي معلقا: «وهو أبو القاسم بن محمد، الزاهد العابد، شيخ وقته، وحيد عصره، وأصله من نهاوند، ونشأ بالعراق، وتفقه بأخذه عن الثوري رحمه الله تعالى، وسفيان، وأخذ الطريقة على السِّري السَّقَطي، والمَحَاسِبي، وتوفي 297هـ.، وهو من فقهاء الشافعية كما في طبقات السُبكي.»[46].

9 ـ مقدمة التحقيق:

كان لأسلافنا منهج دقيق في التحقيق، لم يَفُتْهُمْ منه، حتى وضع المقدمات العلمية، على النحو المعروف الآن في مقدمات التحقيق للكتب؛ من بيان خطة العمل، والتعريف بصاحب الكتاب، وشيوخه، والراوين عنه، ومؤلفاته، ونبذ من حياته العلمية، ثم دراسة الكتاب دراسة شاملة، ببيان موضوعه، ومكانته بين الكتب في فنّه، وتحرير مواضع الشُّبه، التي ترد على بعض مسائله، إلى غير ذلك من المسائل المهمة.

وفي التحقيق الذي عمله ابن حجر لصحيح البخاري، وسماه «هدي الساري»، وجعله مقدمة لكتابه الكبير «فتح الباري»، مثال للتحقيق، ومقدمة التحقيق التي بلغت من الإتقان، والدقة، والاستيعاب والمنهجيّة المبلغ العظيم.

تكلم في أول الكتاب عن خطته في هذه الدراسة التي شملت عشر فصول.

وفيما يلي أهم أبحاث هذه الفصول كما وردت في المقدمة، ومنها يتبين ما ينبغي للمحقق أن يهتم به من مباحث عند دراسته للكتاب:

الفصل الأول: في بيان السبب الباعث للبخاري على تصنيف كتابه.

الثاني: في بيان موضوع الكتاب، وشروط البخاري فيه، وكونه من أصح الكتب.

الثالث: في بيان الحكمة من تقطيع البخاري للحديث، و إيراده له في مواضع متعددة، و إعادته، وتَكراره، واختصاره.

الرابع: في بيان السَّبب في إيراده الأحاديث المعلّقة، والآثار المرفوعة، مع أنها تباين أصل موضوع الكتاب، و إلحاقه فيه سياق الأحاديث المرفوعة المعلقة، والإشارة الى وصلها على سبيل الاختصار.

الخامس: في ضبط الغريب الواقع في متن الكتاب، مرتبا على حروف المعجم.

السادس: في ضبط الأسماء المشكلة، والكنى، وبيان أنه اقتصر منها على المؤتلف

(46) المصدر السابق 47/4.

والمختلف، أوما كان من قبيل المفردات، أما ماعدا ذلك، فيذكر في الأصل.

السابع: في تعريف شيوخ البخاري غير المنسوبين الذين يكثر اشتراكهم مع غيرهم، كمحمد.

الثامن: في الأحاديث التي انتقدها عليه الدارقُطني، والجواب عنها.

التاسع: في سياق جميع من طعن فيه من رجاله على حروف المعجم، والجواب عن ذلك.

العاشر: في سياق فِهرِست كتابه المذكور بابا بابا، وعدَّة ما في كل باب من الأحاديث، وذكر أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم الكتاب، مرتَّبا لهم على حروف المعجم، وعدد ما لكل واحد منهم عند البخاري من الأحاديث[47].

كما تكلم في آخر هذه المقدمة على التعريف بالبخاري، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، وجمل من شمائله، وأخباره العلمية[48].

ويتّضح من هذه الخطّة مدى عمق هذه الدراسة الشاملة الواعية، التي سبَر فيها الحافظ ابن حجر أعوار هذا الكتاب من الصحيح، المترامي الأطراف، الصّعب التبويب، ومع ذلك لم يترك موضع إشكال، ولا محل اختلاف، ولا مَظِنَّة نقد أو طعن إلا انبرى لذلك كله، مُجْلِيا إشكاله، مُوضِحا غموضه، جامعا لأطرافه، مفهرسا لأبوابه وشيوخه، وللغريب من ألفاظه، وإنه بحق لمنهج شامل مُتقَن في دراسة الكتب، ووضع المقدمات العلمية عليها، لا يكاد يُلحَق.

10 ـ التَّضبيب:

التضبيب معناه: استغلاق الكلام، وعدم فهم معناه، لسُقم في لفظه، مع صحة ورود الرواية به، ويسمّى أيضا التّمريض، وهوأن تُكتب علامة (ص) على الكلام الذي هذه صفته، كأن يكون فيه تصحيف، أو نقص، أو تقديم وتأخير أفسد السياق، ومن مواضع التّضبيب، أن يقع في الإسناد إرسال، أو انقطاع، فمن عادتهم تضبيب موضع الارسال، أو الإنقطاع[49].

(47) انظر هدي الساري 15/1 ـ 16.

(48) المصدر السابق 250/2 ـ 265.

(49) مقدمة ابن الصلاح ص 96.

ولا يُلزق حرف الصَّاد هذا بالكلمة المعلَّم عليها، حتى لا يشتبه بعلامة الضرب، والإبطال.

وصاد التَّضبيب هذه كتبت ناقصة، كأنها جزء من (صح) إشارة إلى أن الصِّحة في الكلام لم تتمَّ، فهو و إن كان صحيحا من حيث الرِّواية، فهو ناقص، لعدم استقامة المعنى، فكأنه حرف ناقص وُضع على ناقص، يفيد تمريضه، وضعفه، واحتيج لوضع هذه العلامة، ليُنبَّه على أنه وُقِف على هذا الكلام المختلّ، وأنه صحيح الرواية، ولكن لم يُهتد فيه بعد النَّظر والتأمّل إلى وجه، فلا يظنّ أنه غفل عنه[50].

و يكتب المحققون الآن مكان هذه الصاد، عندما يختلّ نظم الكلام، كلمة (كذا)، بل إن كلام السخاوي والعلموي يفيد أن كلمة (كذا) هذه كانت أيضا مستعملة عندهم.

يقول السخاوي: «و إن كان ما قع في الرواية خطأ مَحْض عند كل واقف عليه، كتب فوقه (كذا) صغيرة، كما قال ابن الجزري، وتبعه غيره، وبيّن الصواب بالهامش»[51].

و يقول العلموي: «و يكتب فوق ما وقع من التصنيف، أو النَّسخ، وهو خطأ: (كذا) صغيرة، أي هكذا رأيته، و يكتب في الحاشية: (صوابه كذا)، إن كان يتحقّقه، أو: (لعله كذا)، إن غلب على ظنّه أنه كذلك.»[52].

ونبهوا على أنه ينبغي أن تترك الكلمة المضبَّبة على ما هي عليه، ولا يُتجرَّأ على تغييرها، فلعل متعقِّبا يجد لها وجها صحيحا، ورب مجترىء استغلقت عليه كلمة ظنّها خطأ، فصوّبها حسب اجتهاده، ثم بان الفساد في صوابه، والصواب فيما أنكره.

يقول القاضي عياض: «فأما الجسارة فخسارة، فكثيرا ما رأينا من نبّه بالخطإ على الصواب، فعكس الباب، ومن ذهب مذهب الاصلاح والتغيير، فقد سلك كل مسلك في الخطإ، ودلّاه رأيه بغرور، وقد وقفت على عجائب في الوجهين، وسننبّه من ذلك على ما تُوافِيه العبر، وتَحقَّق من تحقيقه أن الصواب مع من وقف، وأحجم، لا مع من صمّم وجسر.»[53].

وقد بيّن القاضي عياض في كتابه الحافل بالفوائد «مشارق الأنوار» كثيرا من هذه

(50) الإلماع ص 166.

(51) انظر فتح المغيث 201/2.

(52) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص 136.

(53) مشارق الأنوار ص 4.

التصويبات التي ظهر خطأها. وتكلم على ما أصلحه أبو عبد الله بن وضَّاح في «الموطأ» على يحي بن يحي الليثي شيخه، وكذلك إصلاحات أبي الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشي (ت 489هـ.) شيخ القاضي عياض، الذي كان إذا مرّ به شيء لم يتجه له وجهُه، أصلحه، اعتماداً على وثوقه بعلمه[54].

ومن الأمثلة على خطإ التصويب، ما أصلحه أبو عبد الله جُوَيْرية عند مسلم، من طريق يحي بن يحي التَّميمي: «أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلِق وهم غارُّون، وأنعامهم تُسقى على الماء، فقتل مُقاتِلَتهم، وسبى سبيهم، وأصاب يومئذ ـ قال يحي، أحسبه قال: جُوَيْرِيَة، ـ أو قال البتَّة ـ ابنة الحارث.»[55].

فأصلح الحُمَيْدي «البتة»، وجعلها: أَلِيَتة، وظنَّها اسما آخر للمرأة، شك فيه يحي.

قال القاضي عياض: «وهو تصحيف لا شك فيه، إذ هذا الاسم مما لم يُعرف، ولا سُمِع به فيمن سُبِي من بني المصطلِق»[56].

وحقيقة الأمر في معنى هذا الحديث أن يحي بن يحي قال: أصاب يومئذ بنت الحارث، وشك في أول الأمر في سماع اسمه من شيخه، فقال: وأظن شيخي سُلَيم بن أخضر (ت 180هـ.) سماها في روايته: جُوَيْرِية، ثم ما لبث أن جزم أن شيخه سماها له، فقال: أو البتة، أي: أحقق أنه نطق بلفظ جويرية.

وكان يحي بن يحي لتورّعه، وخوفه ودقته في نقل الرواية، يتوقف في الحديث كثيرا، ويذكر الشَّك، حتى كانوا يلقّبونه بالشَّكَّاك[57].

ومن الإصلاحات التي ردّها القاضي عياض على الحُمَيْدي أيضا ما ورد أن إدام أهل الجنّة بَالَامُ.

قال: فأورده الحُمَيْدي في الجمع بين الصحيحين: بِاللَّأَى، على وزن رَحَى، ومعناها: الثور الوحشي، ولم يروها أحد غيره كذلك، فلعلها من إصلاحاته، والأولى أن تبقى الكلمة على ما وقع في الرواية، ويُحمل على أنها بالعِبرانية، ولذلك سأل الصحابة

(54) المصدر السابق ص 4.

(55) صحيح مسلم بشرح النووي 36/12.

(56) مشارق الأنوار 77/1.

(57) أنظر شرح النووي على صحيح مسلم 36/12.

اليهود عن تفسيرها، كما ورد في الحديث، ولوكان (اللَّأَى) لعرفوها، لأنها من لسانهم[58].

ومما ردّه القاضي عياض على أبي الوليد الوَقَّشي، وعدَّه من جسارته في التغيير، ما جاء في صحيح مسلم، في صفة قبض روح المؤمن، وروح الكافر: «إذا خرجت روح المؤمن تلقاها ملكان يُصعِدانها، قال حماد ـ أحد رواة الحديث ـ: فذكر من طيب ريحها، وذكر المِسْك، قال، ويقول أهل السماء: روح طيّبة جاءت من قِبل الأرض صلى الله عليك، وعلى جسد كنت تَعمُرينه، فيُنطَلَق به إلى ربه عزّ وجل، ثم يقول: انطلقوا به إلى آخر الأجل، قال: و إن الكافر إذا خرجت روحه، قال حماد: وذكر من نَتْنِها، وذكر لَعْنًا، ويقول أهل السماء: روح خبيثة..»[59] الحديث.

قال القاضي عياض: وذكر «لَعْنًا» كذا في جميع النسخ، وكان الوَقَّشي يذهب إلى أن في اللفظ تغييرا، ويقول: لعله، وذكر الخُرْء، لقوله قبل في طيب روح المؤمن: وذكر المسك، وهذا عندي من جسارته، وتسوّره، كأنه ذهب لمقابلة المسك بما ذكر(كما قابل الطيب بالنَّتن، ولم يكن مثل هذا في ألفاظه عليه السلام، فما كان فاحشا، ولا مُتفحِّشا، وقد كان يكنّي عند الضرورة، فكيف بهذا، وليست المقابلة التي ذهب إليها بأولى من مقابلة الصلاة على روح المؤمن المذكورة في الحديث قبلُ، باللعن في روح الكافر.»[60].

ومن هنا قال السخاوي: «وقد تجاسر بعضهم، وأكثرهم من متأخري المحدِّثين، كما أفاده عياض ـ كأبي الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشي، أحد أكابر العلماء، وأهل اللغة، فكان كما قال تلميذه عياض: إذا مرّ به شيء، لم يتجه له وجهُه، أصلحه بما يظنّ، اعتمادا على وثوقه بعلمه في العربية واللغة، وغيرهما ثم يَظْهَر أن الصواب ما كان في الكتاب، ويتبيّن أن ما غيّره إليه خطأ فاسد.»[61].

---

(58) مشارق الأنوار 5/1، وسياق الحديث في البخاري (فتح الباري 162/14): أتى رجل من اليهود، فقال: بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم، ألا أخبرك بنزل أهل الجنّة يوم القيامة، فقال: بلى، قال: تكون الأرض خبزة واحدة، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ـ وهو هنا يشير إلى الحديث الذي قبل هذا في البخاري ـ: «وتكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفَّأها الجبار بيده، كما يَكْفَأ أحدُكم خبزته في السَّفَر، نزلاً لأهل الجنة»، فنظر النبي صلى الله عليه وسلم إلينا، ثم ضحك حتى بدت نواجذه، ثم قال ـ أي اليهودي ـ: إلا أخبرك بإدامهم، قال: إدامهم بَالَامٌ ونون، قالوا: ما هذا، قال: ثور ونون.

(59) صحيح مسلم بشرح النووي 205/17.

(60) مشارق الأنوار 360/1.

(61) فتح المغيث 200/2.

إصلاح الخطإ في القرآن:

ويطّرد عدم التدخل في النصّ بالتغيير عند بعضهم حتى في آيات القرآن، إذا جاءت في النصّ على وجه لا تحتمله القراءة، فإنها ترسم كما وردت، ويُنبَّه على خطئها في الحاشية[62]، لكنها عند القراءة لا تُقرأ إلا على الصواب، وذلك حماية للباب، حتى لا يتساهل في إصلاح كتب الناس من غير إذنهم.

وقد استشهد السخاوي على أن الأصوب إبقاء ما في الكتب وتقريرُه على الوجه الذي وقع فيه بقوله: «حتى إنهم سلكوه في أحرف من القرآن، جاءت على خلاف ما في التلاوة المجمع عليها، بحيث لم يقرأ بها في الشواذ، فضلا عن غيرها، كما وقع في «الصحيحين»، و«الموطأ» وغيرهما.»[63].

ولكن العلموي يرى أن عدم التدخل في النصّ بالتغيير محله في غير القرآن، يقول: «لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه، وهذا محله في غير القرآن، فإن كان مغلوطا، أو ملحونا فليصلحه.»[64].

والرأي الأخير هذا أولى بالإتباع في باب التحقيق، بأن يُكتب ما وجد خطأ في المخطوطة من القرآن، ولا تحتمله قراءةٌ ـ صحيحا، ويُنبَّه على أصله المحرّف بالهامش؛ لأن القرآن حصرت ألفاظه، وحروفه في قراءاته المختلفة، فلا يخاف من إصلاح ما لا يحتمله وجه من قراءاته ما يخاف في غيره، من احتمال أن يكون لما ظُنّ خطأً وجه من الصواب؛ وذلك للإحاطة بألفاظ القرآن، وعدم إمكان الإحاطة بألفاظ غيره من اللّغات والعلوم.

الخطأ في الحديث:

اختلف الناس في الخطإ واللحن يروى في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، هل يُبْقُون عليه كما روي، ويُنبِّهون على خطئه في الحواشي، أو يُصلحونه، ويروونه على الصواب، ولا يلتفتون للرواية التي بان خطؤها، و إليك التفصيل:

---

(62) أنظر الالماع ص 185.

(63) فتح المغيث 269/2.

(64) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص 131.

الفريق الأول: المجيزون:

ذهب الأعمش والأوزاعي وأحمد بن حنبل وجماعة، إلى أنه لا بأس بإصلاح الحديث، الذي جاءت به الرواية خطأ.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «مازال القلم في يد أبي حتى مات، ويقول: إذا لم يتصرّف الشيء في معنى فلا بأس أن يُصلَح»[65].

وقال أيضا: «إذا مرّ أبي بلحن فاحش غيّره، و إذا كان سهلا تركه.»[66].

ولما قيل للأعمش إن ابن سيرين يحدِّث بالحديث على لحنه، قال: إن كان ابن سيرين يلحن، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلحن، يقول: قوِّمه.

وكان الأوزاعي يقول: لا بأس بإصلاح الخطإ واللحن والتحريف، وكذلك كان يقول الشعبي، وحمّاد بن زيد، وابن المبارك وجماعة[67].

قال الخطيب: «قلت: إذا كان اللحن يحيل المعنى فلابدّ من تغييره، وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه، ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم مَن أخذ عمّن هذا سبيله أن يحكي لفظه، إذا عرف وجه الصواب بخلافه، إذا كان الحديث معروفا، ولفظ العرب ظاهرا معلوما، ألا ترى أن المحدِّث لو قال: لا يؤم المسافرَ المقيمُ، فنصب المسافر، ورفع المقيم، كان قد أحال المعنى، فلا يلزم اتباع لفظه»[68].

ونقل السخاوي عن كتاب «الجامع» للخطيب «إن الذي نذهب إليه رواية الحديث على الصواب، وترك اللحن فيه، و إن كان قد سُمِع ملحونا، لأن من اللحن ما يحيل الأحكام، ويصير الحرام حلالا، والحلال حراما، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله»[69].

ويرى الخطيب: أن الإصلاح مذهب المحصِّلين من المحدِّثين، واحتجوا له بحديث: «فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»؛ لأنه يفيد في الجملة جواز عدم موافقة الراوي في كل ما يجيء به.

ويدل على الإصلاح أيضا عندهم: أنه يترتب على القول بعدم الإصلاح أن الراوي

(65) الكفاية ص 287.

(66) الكفاية ص 287.

(67) الكفاية ص 295 و296 و365.

(68) الكفاية ص 287.

(69) فتح المغيث 366/2.

إذا كان لحّانا، ورَوى عن اللحان لحانٌ، وعن الثاني مثله، وهكذا، مسخ الحديث، ولم يعد من العربية في شيء[70].

ويذهب ابن حزم إلى أبعد من جواز الإصلاح، فإنه يرى أن اللحن الواقع في الرواية، إذا لم يكن له وجه في الكلام البتة، يجب إصلاحه، وتحرم روايته ملحونا، لأنه يكون من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما إن كان للكلام وجه، ولو على لغة بعض العرب، فلا يُصلَح، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم الناس أحيانا بلغتهم[71].

و إصلاح الخطإ المتيقن تارة يكون بالضرب على شيء ليس هو من أصل الكلام، وتارة بالزيادة التي لابد منها، يقول الخطيب: «مما لا يتبع فيه الأصل أن يكون قد وقع فيه زيادة، الوهم فيها ظاهر، فيجب حذفها، و إن كانت أصول الأحاديث صحاحا، ورواتها عدولا.»[72].

مثال ذلك ما رواه الخطيب بسنده عن عطاء، قال: «أرسل ابن الزبير إلى عبد الله بن عباس ـ وكان الذي بينهما حسنا ـ فقال: إن هذا العيد قد حضر، وكيف أصنع؟

قال: فأرسل إليه: ابدأ بالصلاة قبل الخطبة، ولا تؤذِّن، ولا تُقِم، قال: فساء الذي بينهما، فأذّن، وأقام، وخطب قبل الصلاة»[73].

قال الخطيب: هكذا كان بأصل السماع، ووجد بخط الورَّاق: وكان الذي بينهما حسنا عليه السلام، و إنما أخبر عطاء أن الحال كانت بين ابن عباس، وابن الزبير جميلة، ولما قرأنا على ابن رياح، وقَفتُه على هذا الخطإ، فأمر بالضرب على (عليه السلام).»[74].

ومن ذلك أيضا ما جاء في حديث أبي هريرة، فيما يكون عليه خلْق الكافر وصفته في النار: «ضِرْسُ الكافر مثل أحد... وكثافة جلده اثنان و إربعون ذراعا بذراع الجبار.»[75].

قال الخطيب: هكذا أصل السماع، ووجد في نسخة: بذراع الجبار عزّ وجلّ، وعليه تصحيح، وهذا يدل على أنه كان في الأصل الذي نقل منه هكذا، ونرى أن الكاتب سبق إلى وهمه، أن الجبّار في هذا الموضع هو الله تعالى، وكتب: (عز وجل)، ولم يعلم أن

(70) أنظر فتح المغيث 267/2.

(71) أنظر فتح المغيث 268/2.

(72) الكفاية ص 358.

(73) الكفاية ص 359.

(74) الكفاية ص 359.

(75) الكفاية ص 360.

المراد أحد الجبارين، الذين عظم خلقهم، وأُوتوا بسطة في الجسم، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾[76].

هذا مما وقع الإصلاح فيه بالضرب والحذف.

وأحيانا يكون الإصلاح بزيادة لابد منها لسياق الحديث.

ومثاله: ما روي عن عروة بن الزبير، في حديث الإعتكاف «عن عَمْرَة بنت عبد الرحمن ـ يعني عن عائشة ـ قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني إليَّ رأسه، فأُرَجِّلُه، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان.»[77].

قال الخطيب: «كان هذا الحديث في أصل ابن مهدي: عن عَمْرَة بنت عبد الرحمن، أنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني إليَّ رأسه، والحديث محفوظ عن مالك، لا يختلف فيه أنه عن عَمْرَة، عن عائشة، مع استحالة كون عَمْرَة مدركة للنبي صلى الله عليه وسلم، وألحقنا فيه ذكر عائشة، إذ لم يكن منه بد، وعلمنا أن المَحامِلي (الحسين بن اسماعيل ت 330) كذلك رواه، و إنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر قلت فيه: يعني عن عائشة، لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك، وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل ذلك.»[78].

وهكذا يرى الخطيب أن الزيادة الضرورية في نصِّ الحديث لا بأس بإضافتها، ولكن يُنَبَّه على ذلك، كما نبّه الخطيب وغيره، بأن أضاف جملة ـ يعني عن عائشة ـ للتّنبيه على أن لفظ (عائشة) لم يكن موجوداً بأصله.

وأحْسَنُ أحوال الاصلاح أن يصلح الحديث بالحديث، وذلك إذا وردت اللفظة المغيّرة بمعناها وسياقها في حديث آخر؛ حتى يأمن الكاتب أن يقول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل.

وكانت هذه طريقة الحافظ سعيد بن عثمان البزَّار (ت 353هـ.) في انتقائه روايته لصحيح البخاري، فكان يضبط ما يحتاج من ألفاظه إلى ضبط، من الأحاديث الأخرى، من البخاري وغيره[79].

---

(76) الكفاية ص 360.

(77) الحديث خرّجه البخاري وغيره، وانظر البخاري مع فتح الباري 178/5، وانظر الكفاية ص 370.

(78) الكفاية ص 371.

(79) الإلماع ص 187.

الفريق الثاني: المانعون:

ذهب جماعة من أئمة الحديث إلى عدم إصلاح الخطإ في الحديث، ويتعيّن أن يحدّث بالحديث كما رُوِي، وينبّه فيه على الصَّواب.

ومنهم القاسم بن محمد (ت 106هـ.) ورجاء بن حَيْوَة (ت 112هـ.)، ومحمد بن سيرين (ت 110هـ.).

فكان ابن سيرين يحكي صاحبه في الرواية حتى يلحن كما يلحن.

قال أبو مَعْمَر: إني لأسمع الحديث لحنا، فألحن اتباعا لما سمعت، وقال اسماعيل بن أمية (ت 144هـ.): كنا نريد نافعا على ألا يلحن، فيأبَى إلّا الذي سمع، وخرّج الخطيب بسنده إلى عبد الله بن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «خُيِّرت بين الشفاعة، أو نصف أمتي في الجنّة، فاخترت الشفاعة، لأنها أعمُّ وأكفى، أترونها للمتّقين؟ لا، ولكنها للمتلوثين الخطاءون.» قال زياد بن خيثمة ـ أحد رجال سند الحديث - أما إنها لحن، ولكن هكذا حدثنا الذي حدثنا.»[80].

قال القاضي عياض: الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ، نقل الرواية كما وصلت إليهم، سمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى اطّردوا ذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في الكتب عليها، بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجيء في الشاذ، من ذلك في الموطأ والصحيحين، حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبّهون على خطئها عند السَّماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرؤن ما في الأصول على ما بلغهم.»[81].

وقال النووي في مقدمة الصحيح: «إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه، فالصواب الذي قاله الجماهير أنه يرويه على الصواب، ولا يغيره في الكتاب، بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب، فيقول: كذا وقع، والصواب كذا.»[82].

وطريقة المانعين للتغيير في الحديث اتباعها أمثل.

وعلى المحقق أن ينبّه في الحاشية على ما رآه صوابا كما قال النووي، لأن الإحاطة بألفاظ الحديث ورواياته المختلفة متعذر، فلا يأمن من تعاطي الإصلاح أن يخطِّيء صوابا، وردت به رواية نفاها؛ لعدم اطلاعه عليها، و إذا ساغ لبعض الحفاظ، وأئمة الحديث أن يتعاطوا

---

(80) الكفاية ص 284.

(81) الإلماع ص 185.

(82) 37/1.

الإصلاح، فذلك لسعة حفظهم، واطلاعهم الواسع على اختلاف الروايات، والألفظ، ومع ذلك لم يسلم بعضهم من الخطإ فيما أصلح.

صحيح أن هناك أخطاء هي من الوضوح في الخطإ، بحيث لا يحتمل أن تكون صوابا على الإطلاق، ولكن مع ذلك تبقى كما هي، ويتمّ التنبيه عليها في الهوامش، حماية للباب من أصله، حتى لا يقتحم، فيأتي منه التحريف، بإنكار الصواب، وتخطئة الصحيح من الحديث.

هذا في الخطإ الناشىء عن اللَّحق والتحريف، وأما الناشىء عن سَقَط خفيف، يعلم قطعا أنه سهو، كابن، من ابن جريج، وأبي، من أبي بكر، فهذا مما يصلح، ولا يختلفون فيه.

سئل الإمام أحمد عن الرجل يسمع الحديث، فَيَسْقط من كتابه الحرف، مثل الألف واللام، ونحو ذلك، أيصلحه؟

فقال: لا بأس به.

وكذلك قيل لمالك حديث النبي صلى الله عليه وسلم يزاد فيه الفاء والواو والألف، والمعنى واحد، فقال: أرجو أن يكون خفيفا[83].

11 ـ الفهـــارس:

وضع الفهارس المعجمة من أهم الأعمال المتممة للتحقيق، فإن الفهارس مفاتيح الكتب، والكتاب الجيد إذا لم يكن له فِهرِس يسهّل الاستفادة منه، انصرف الناس عنه، وتركوه.

والكتاب المحقق يحتاج إلى عدد من الفهارس، تختلف في العدد والنوع حسب موضوعه.

وأول ما ظهرت الفهارس في الطباعة الحديثة، كانت فى الكتب التي اعتنى بتحقيقها المستشرقون، ولأن الكتب التي طبعتها المطابع في بلاد الشرق في ذلك الوقت كانت خالية من الفهارس التفصيلية، المرتّبة على الحروف، ظنّ الناس أن عمل الفهارس الجيّدة هو من ابتكار الغرب.

ولا نذهب بعيدا في التدليل على ردّ هذا الزعم، فإن كتاب ابن حجر «هدي

(83) انظر فتح المغيث 270/2، وتدريب الراوي 109/2.

الساري» الذي مرّ ذكره للتمثيل على وضع المقدمة الدراسية للكتاب المحقّق ـ اشتمل على سبعة أنواع من الفهارس، كما اتضح من العرض السابق، ثم إن الكتب التي ألّفها هذا الرجل في علم الرجال ـ وما أكثرها ـ ومنها ما يشتمل على اثني عشر مجلدا، مثل: «تهذيب التهذيب» ـ كلها مفهرسة على حروف المعجم[84].

وتجده في «تهذيب التهذيب» يفرد في آخر الكتاب فِهرِسا لمن اشتهر بكنيته، أو لقبه، فيبين لك اسمه واسم أبيه، ليحيلك على موضع ترجمته في ترتيب الحروف، وكذلك يفرد لأعلام النساء فِهرِسا.

ولم يكن ابن حجر الوحيد في هذا الباب، فكذلك صنع الذهبي في كثير من مؤلفاته في علم الرجال، والحافظ المِزِّي في كتابه «تهذيب الكمال» ومن قبلهم ابن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ.) في «الجرح والتعديل».

وفي مقدمة «أُسد الغابة» الذي رتب في ابن الأثير تراجم الصحابة ـ وصفٌ لأحدث و إدق وأيسر ما يمكن أن تكون عليه فهارس الأعلام.

وفي كتب الحديث ما يسمي بالمعاجم، وهونوع من التأليف ابتكره المحدِّثون، رتبوا فيه مروياتهم على الشيوخ، بل إن رجال الحديث هم أول من استعمل كلمة معجم، وذلك في القرن الثالث الهجري عندما عقد البخاري (ت 256هـ.) في صحيحه باباً، ترجمه بقوله: «باب تسمية من سُمِّي من أهل بدر في الجامع الذي وضعه أبو عبد الله، على حروف المعجم»[85] ـ ذكر فيه أربعة وأربعين بدريا ممن جاءت الرواية في صحيحه، أنهم شهدوا بدراً.

وألّف البخاري أيضا التاريخ الكبير في الرجال، رتبه على حروف المعجم، بدأه بمن اسمه محمد تبركا، ثم ابتدأ على الحروف.

وألّف الحافظ أبويعلى (أحمد بن علي ت 307هـ.) المعجم تناول فيه شيوخه[86].

وللبغوي (عبد الله بن محمد ت 317هـ.) المعجم في أسماء الصحابة[87].

وللطبراني (سليمان بن أحمد ت 360هـ.) ثلاثة معاجم؛ الصغير والأوسط رتبهما على

---

(84) أنظر مقدمة الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي 47/1.

(85) صحيح البخاري مع فتح الباري 329/8.

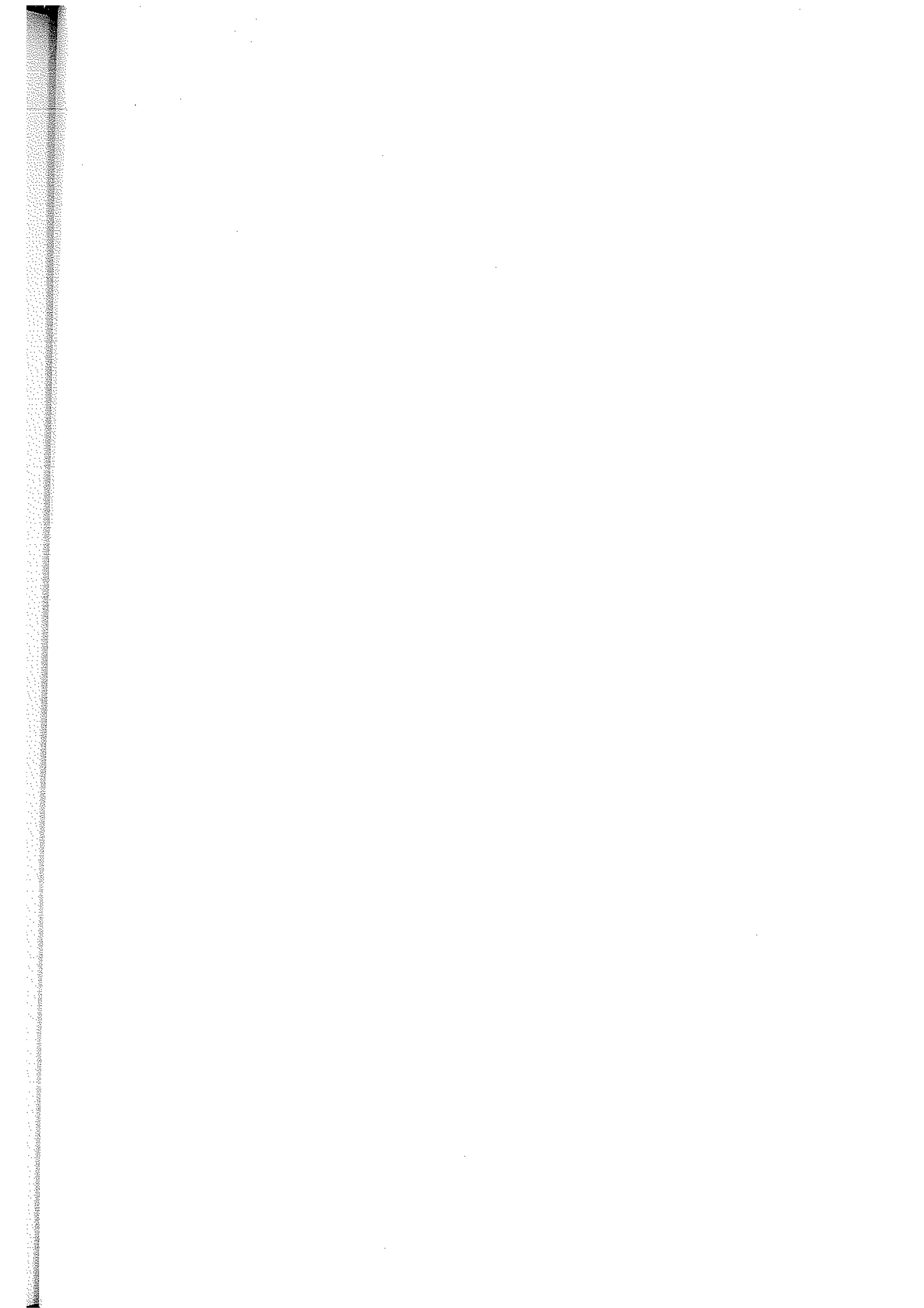
(86) أنظر تاريخ التراث العربي 430/1.

(87) الأعلام 263/4.

أسماء شيوخه، والكبير على مسانيد الصحابة[88].

ولا داعي لمزيد من الإطالة بضرب الأمثلة، فهذا كاف في الدلالة على أن الفهارس من الأمر القديم في كتب اسلافنا، وليس بمستحدث.

(88) الأعلام 181/3، ومنهج النقد في علوم الحديث ص 203.



المبحث الثاني
الأمور المساعدة على التحقيق

المراد بالقواعد المساعدة على التحقيق: تلك التي تساعد المحقق على قراءة المخطوط، وفهم الرموز والعلامات المستعملة فيه، مثل: علامات اللّحق، والحاشية، والضرب والإبطال، وعلامات إهمال الحروف، وغير ذلك من الاصطلاحات.

ومعرفة هذه الأشياء أمر مهم لإقامة نصّ صحيح، حتى لا يختلط الأصل بالحواشي، أو يُساء فهم استعمال الرموز، وأهم هذه القواعد التي نبّهوا عليها في كتب الحديث ما يلي:

1 ـ اللّحق:

اللّحق هو استدراك الساقط من أصل الكتاب، والتنبيه عليه في الحواشي، ومرادهم بالحواشي: الفراغ الذي يترك على جانبي الورقة من جهتيها، وصورة التنبيه عليه: أن يخط الكاتب من موضع سقوطه من السّطر خطا صاعدا إلى فوق، ثم يعطفه بين السّطرين عطفة يسيرة، إلى جهة الحاشية، التي يكتب فيها اللحق، وينبغي أن يكون اتجاه العطفة إلى جهة اليمين، إن كان اللحق في أول السطر، وإن كان في آخره جعلت إلى جهة الشمال، فإن كان اللّحق سطراً واحدا، فليكتبه صاعدا، مبتدئا عند سَمْت الخط المنعطف، مُتَّجها إلى أعلى الورقة، وإن كان أكثر من سطر، يبتدىء من أعلى إلى أسفل، ويجعل منتهى كتابته جهة باطن الورقة، إن كان اللّحق إلى جهة اليمين، أما إن كان اللحق إلى جهة الشمال، فيجعل آخر الكتابة إلى جهة طرف الورقة، وفي آخر اللحق يكتب (صح)، أو (رجع)، أو (أصل).

وهناك من يكتب في آخر اللحق الكلمة المتصلة به من أصل الكتاب، فتكرار الكلمة مرّة في اللّحق، ومرّة في أصل السطر دليل على اتصال الكلام، إلا أنه يؤخذ على هذه الطريقة الأخيرة، أنه لا يؤمن أن تكون الكلمة، التي جعل تَكرارها علامة على اتصال الكلام، مكررة في أصل الكتاب، مقصود تَكرارها لمعنى فيلتبس الأمر[1].

---

(1) الإلماع ص 163.

وكانوا يعدون اللَّحق، وكذلك الإصلاح في الهوامش من علامات صحة الكتاب. يقول الشافعي: «إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق و إصلاح فاشهد له بالصحة.»[2].

إذا أريد التنبيه فى الحاشية على خطإ وقع فى الأصل، أو أريد شرح شيء يحتاج إلى شرح، أو إثبات ما فى نسخة أخرى من خلاف، فلهم فى كيفية التنبيه على ذلك طرق وعلامات:

منها أن يخرج لذلك خط منعطف كالخط المنبَّه على السَّقط، ولكن لا يجعل مبتدؤه بين الكلمتين الواقع السَّقط بينهما، وإنما يجعل مبتدؤه فوق الكلمة، المراد شرحها، أو التنبيه عليها، لئلا يلتبس بالخط المنبَّه على السَّقط.

ومنها أن يجعل على الكلمة المراد التّنبيه عليها كعلامة الضبَّه (صـ)، أو التصحيح (صح)، وهو قول القاضي عياض[3]، وهوغير مرضي؛ لأن علامة الضَّبّة أو التصحيح توضع لما صحّت الرِّواية به من أصل الكتاب، فإذا وضعت لما هو من الشرح، التبس الأصل بالشَّرح، ولذلك قال العَلْمَوِي عمّا يقع في الحواشي من الشروح: «ولا يكتب في آخره (صح)، بل ينبه عليه بإشارة للتخريج.»[4].

وهناك من يجعل عليه في الحاشية علامة (حـ)، أو (حشـ) اختصار حاشية، ورأيت من يضع حرف (خ) لينبه على اختلاف النسخ، وهناك من يضع رقما في الأصل ومثله في الحاشية، إذا أراد شرح مسألة، أو توضيحها، ويبتدأ عبارته بقوله: (قوله: كذا).

وكانوا يعدون اللّحق في حواشي الكتب لشرح مبهم، أو التنبيه على خطإ، أو إثبات اختلاف بين النسخ، يعدونه زينة للكتاب، وحلية ترغِّب فيه، ويعلوبها قدره.

ذكر الزمخشري: أن العرب كانوا يقولون: «حِلية الخرائد الحَلَق في ذَفَارِيها، وحِلية الدفاتر اللّحق في حواشيها.»، والمغاربة يقولون: «الدُّرر فى الطُّرر»، وقيل لأبي بكر الخُوارِزْمي عند موته ماذا تشتهي؟

قال: النظر في حواشي الكتب.»[5].

(2) الكفاية ص 358.

(3) الإلماع ص 164.

(4) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص 139.

(5) ربيع الأبرار عن كتاب تحقيق التراث العربي ص 90.

3 ـ الضرب على ما ليس من أصل الكلام:

و إذا وقع في الكلام ما ليس منه، فإنه يُنْفى عنه، إما بالضَّرْب ـ وهو أجود ـ و إمّا بالحكّ، وكانوا يكرهونه؛ لأنه ربما كان تهمة بتغيير الكتاب، و إما بالمحو بالماء أو غيره.

روي عن ابراهيم النخعي قوله: «من المروءة أن يُرى في ثوب الرجلِ وشفتيه مداد.»، وقالوا: إن في ذلك دليلا على جواز لعق الكتاب باللسان، وكان سحنون ربما يكتب الشيء ثم لعِقه[6].

والضّرب له صور: أحيانا يكون بجرِّ خط فوق الكلام المضروب، مرتفع عنه قليلا، بحيث يُقرأ ما تحته، وأحيانا يكون مختلطا بالكلمات المضروب عليها، و يسمونه الشّق، وأحيانا يحوّق على الكلام المضروب بالأقواس، أو تجعل دائرة صغيرة، مثل النقطة: (o) في أول الزِّيادة وآخرها، أو يكتب في أوله (لا)، أو (من)، أو (زيادة) وفي آخره (إلى)[7].

وذكر القاضي عياض قاعدة في الأحق بالضّرب إذا تكرر شيء من الكلام سهواً راعى فيها تحسين صورة المكتوب، وجمال مظهره.

ومفادها: أن الثاني أحق بالضرب إن كان التَّكرار في أول السَّطر، صيانة لأوّل السّطر عن الطّمس والتّشويه، و إن كان التّكرار في آخر السَّطر، فالأحق بالضرب الأول، صيانة لآخر السّطر كذلك، فإن كان أحد المكررين في آخر السّطر، والآخر في أوله، فليُضْرَب على الذي في آخر السّطر؛ لأن أول السَّطر أولى بالمراعاة، هذا ما لم يكن التكرار في المضاف والمضاف إليه، أو في الصّفة والموصوف، فإن كان كذلك، فلا تراعى أوائل السُّطور ولا أواخرها، بل المراعى اتصال المضاف والمضاف إليه، فلا يفصل بينهما بالضَّرب؛ لأنه ربما أحدث إشكالا، وتوقفا في المعنى، والإحتياط في مراعاة المعاني، أولى من تحسين الصورة.

أما إذا كان التكرار في غير أوائل السطور وأواخرها، فقال قوم: الأول أحقّ بالابقاء؛ لأنه كتب صحيحا، والثاني مستغنى عنه، وقال آخرون: الأولى بالابقاء ما كان أحسن صورة في الكتابة[8].

---

(6) الإلماع ص 173.

(7) أنظر مقدمة ابن الصلاح ص 95.

(8) أنظر الإلماع ص 172.

4 ـ التصحيح:

من شأن المتقنين العناية بالتّصحيح، والتصحيح: أن تكتب علامة (صحّ) عند الكلام الذي صحَّ رواية، ومعنى، ولكنه عرضة للتوقّف والخلاف، فَيُنبَّه عليه لِيُعرف أنه لم يغفل عنه، وأنّه مُحِّص وحُقِّق.

قال ياقوت: «و إنما قصدوا بكَتْبهم على الحرف (صحَّ)، أنه كان شاكًّا في صحة اللّفظ، فلما صحّت له بالبحث خشي أن يعاوده الشّكّ، فكتب عليها (صحَّ)، ليزول شكُّه فيما بعد، ويعلم هو أنه لم يكتب عليها (صحَّ) إلا وقد انقضى اجتهاده في تصحيحها[9].

5 ـ تقييد الحروف المهملة وضبطها:

الحروف العربية يشتبه كثير منها في الصُّورة، ويختلف نطقا، لإختلاف إعجامه، أو إهماله، فالباء تتّحد صورتها مع: التاء، والثاء، والياء الواقعة في أوّل الكلمة، أو وسطها، وكذلك الحال في الجيم مع الحاء والخاء، والسِّين مع الشّين، والصّاد مع الضّاد، والطاء والظاء، والعين مع الغين.. الخ.

وخوفا من اللّبس بين المعجمات والمهملات، وضعوا للمهملات علامات تدلّ على إهمالها، ولهم في ذلك طرق:

منهم من يقلب النَّقْط الذي فوق المعجمات فيجعله في المهملات من أسفلها، فإذا وجد القارىء نقطة تحت العين مثلا، علم أنها ليْست غينا، ويستثنون من ذلك الحاء المهملة، فلا يميِّزونها كذلك، لئلا تلتبس بالجيم، ويجعلون تحت السِّين المهملة ثلاث نقط مبسوطة صفا (...)، فلا تلتبس بالشِّين.

ومنهم من يجعل علامة الإهمال فوق الحرف المهمل كقلامة الظفر (ب) مضجعة على قفاها.

وهناك من يجعل تحت الحرف المهمل حرفا صغيرا مثله، فيجعل تحت العين عينا صغيرة، تحت السِّين سينا، وهكذا.

قالوا: ومن العلامات الموجودة في الكتب القديمة، ولا يفطن لها كثير من الناس، جعل خط صغير فوق الحرف المهمل، أو جعل مثل النبرة (الهمزة) تحت الحرف المهمل.

(9) أنظر معجم الأدباء 6/2، والإلماع ص 169 مع تعليق سيِّد صقر.

ومنهم من يضع علامة شبيهة برقم (٧) علامة لإهمال الحرف، وأحيانا يستعملونها لتدل على الشدَّة.

6 ـ بعض الرموز المستعملة في المخطوطات:

الرموز والإختصارات المستعملة في المخطوطات كثيرة ومتنوّعة، وفيما يلي أهم هذه الإختصارات:

(**خ**) أو (**خف**) بمعنى أن الكلمة مخففة، و(**ض**) بمعنى أن الأصل المنقول عنه فيه بياض، و(**ظ**) يعنون بها: الظاهر كذا، و(ع) في الهامش تعني: لعله كذا، و(**ك**) تعني: كذا في الأصل، و(**ث**) تعني أن الكلمة مثلّثة، تُقرأ على ثلاثة وجوه، و(**خ ق**) تعني تقديم وتأخير في الكلام، وكذلك (**م م**) و(ا) (ا) تعني مقدم ومؤخر[10] أيضا.

مثال ذلك: الرجلا عقلا يمنعه من الزلل، أي عقل الرجل يمنعه.. الخ.

وهناك من يضع (**ثني**) لحدثني، و(**ثنا**) لحدثنا، و(**أخ نا**) و(**أرنا**) لأخبرنا، وهو اصطلاح للمغاربة غير مشهور[11].

و(**قثنا**) لقال: حدثنا، و(**ق**) لقال، و(**صلعم**)، أو (**ص م**) لصلى الله عليه وسلم، و(**ع م**) لعليه السلام.

وأهل الحديث يكرهون هذا الإختصار في التصلية والتسليم، وينهوْن عنه، وينبّهون على أنه ينبغي أن تكتب صلى الله عليه وسلم كاملة[12]، ولا ينبغي إن يملّ من تكرارها كلما تكرر ورود الاسم الشريف؛ لأن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجلها الكاتب، ويكره أيضا الإقتصار على (عليه السلام)، أو على الصلاة من غير تسليم، وهكذا الأمر في الثناء على الله عزّ وجل، عند ذكر اسمه، فيذكر (عز وجل) أو (سبحانه وتعالى).

قالوا: وما وجد من إغفال ذلك في خط الإمام أحمد بن حنبل عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم، سببه أنه كان يرى التقيّد في ذلك بالرواية، وكان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقا لا خطّا، ومع ذلك خالفه في هذا غيره من الأئمة المتقدمين[13].

---

(10) أنظر تحقيق النصوص ونشرها ص 50 وما بعدها.

(11) أنظر تدريب الراوي 87/2

(12) يقول السّيوطي في تدريب الراوي 77/2: «ويقال إن أول من رمزها بصلعم قُطِعَت يده.».

(13) أنظر مقدمة ابن الصلاح ص 91.

ومن اختصاراتهم أيضا (رضي) لرضي الله عنه، و(المصـ) للمصنِّف بالكسر، و(ص) للمصنَّف بالفتح، و(ش) للشرح، و(الشـ) للشارح، واستعمل صاحب «القاموس» الفيروز أبادي، ومن بعده (م) تعني: معروف، و(ع) للموضع، و(ج) للجمع، و(جج) لجمع الجمع، و(ججج) لجمع جمع الجمع، و(د) لبلد، و(ة) لقرية[14].

7 ــ تمييز الحروف بالوصف:

شاع في كتب الأقدمين عدم الاكتفاء أحيانا بوضع علامات على الحروف تميِّز المهمل من المعجم، و إنما يميزون ما يشتبه مع غيره بألفاظ أصطلحوا عليها، لا تترك مكانا لِلَبْسٍ.

وفيما يلي أهم هذه الاصطلاحات:

لتمييز (ب) عما في صورتها من الحروف، وهي (ي) و(ث).. الخ. يقولون: بالموحّدة.

ولتمييز (ت) يقولون: بالمثناة، وللثاء، يقولون: بالمثلثة، وللجيم يقولون: بمعجمة من أسفل، وللحاء يقولون: بمهملة، وأحيانا بمبهمة، وللخاء يقولون: بمعجمة، وللدال يقولون: بمهملة، وللذال يقولون: بمعجمة.

وفي الراء والزاي أحيانا يكتفون باسمها، فيقولون: بالراء المهملة، والزاي المعجمة، وأحيانا يقولون: بالراء بهمزة بعد الألف، وبالزاي بمثناة تحتية بعد الألف، ويعبرون عن السِّين بالمهملة، وعن الشِّين بالمعجمة، وعن الصاد بالمهملة الساقطة، وعن الضاد بالمعجمة السَّاقطة، وعن الطاء بالمهملة المشالة، وعن الظال بالمعجمة المشالة، وعن العين بالمهملة، وعن الغين بالمعجمة، وعن النون بموحدة من فوق، وعن الياء بمثناة تحتية.

و إذا قالوا: بالخفّة يعنون عدم التشديد، وليس الإسكان، ويقولون للحرف الساكن المشدَّد: بالسُّكون والشّدة.

و إذا قالوا: زيد بزاي فياء فدال بالعطف بالفاء، فمعناه: أن الحروف متوالية متصلة، ليس بينها شيء، واذا عطفوا بالواو، فهو أعم من تكون متصلة، أو دخل بينها حرف آخر[15].

---

(14) أنظر ترتيب القاموس المحيط 72/1، وتحقيق النصوص ونشرها ص 54.

(15) أنظر المغنى في ضبط أسماء الرجال، ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وانسابهم ص 13.

القسم الثاني
تحقيق النصوص عند المُحدَثِين

تمهيد: حركة إحياء الكتب وتحقيقها في العصر الحديث

الفصل الأول: مراحل تحقيق النصّ.

الفصل الثاني: مكملات التحقيق.

الفصل الثالث: الأمور التي تساعد على إخراج نصّ صحيح.



تمهيد

حركة إحياء الكتب وتحقيقها في العصر الحديث

دور المستشرقين:

عمّت الشرق الاسلامي موجة من الإنبهار بأعمال المستشرقين، في ميدان تحقيق كتب التراث في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين؛ وذلك لما أصاب المسلمين من ضَعف، وركود، وتمزّق، وتخاذل، على مدى الأربعة القرون الماضية، قطعهم عن ماضيهم التليد، المملوء بالحيوية والابتكار، في الوقت الذي بدأت فيه أوروبا تستيقظ من نومها الطويل.

ومع بداية ظهور المطابع، تنبّه المهتمون بدراسة علوم الشرق من الأوروبيين إلى أهمية إخراج بعض كتب تراث المسلمين، وتحقيقها، خصوصا أنه كان لبني جلدتهم من الأوروبيين، منذ القرن الخامس عشر الميلادي تجارب أولية في إحياء النصوص اليونانية واللاتينية، إلا أن إخراجهم لتلك النصوص كان يقتصر على مجرد طبعها، دون تحقيق نصوصها، والتثبت منها بمقارنة أصولها، وكذلك كانوا لا يحفلون إلا بإصلاح القليل من الأخطاء، ولم يكن لهم منهج مُتَّبَع، ولا قواعد ضابطة لهذا العمل، ولكنها كانت بداية طوّرتها الأيام، حتى اكتمل نضجها مع منتصف القرن التاسع عشر، عندما وضع المستشرقون ضوابط علمية لنقد النصوص، ونشرها، وخرجوا على الناس حينها بطبعات جيّدة متقَنة، ومحققة[1] تحقيقا علميا، يتّسم بالدقة والأمانة، حيث وضعوا أصول النصِّ كما هي بين يدي القارىء، ووَقَفُوه على الفروق بين النسخ، مع العناية بضبط الكلمات، ووضع الفهارس، ووصف الأصول التي يطبعون عنها وصفاً جيداً، يجعل القارىء على بصيرة من أمرها، صحة أو خللا، فنشروا على هذا المنهاج العديد من أمهات كتب اللغة والأدب، والعلوم الاسلامية، مثل: تفسير البيضاوي، والكامل للمبرد في ليبزج عام 1864م، وكتاب سيبويه في باريس عام 1881م، وسيرة ابن هشام في ليبزج عام 1899م،

(1) أنظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص 11، ومقدمة الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي 17/1.

ونقائض جرير والفرزدق في ليدن عام 1905م، وديوان الأعشى في لندن عام 1928م. إلى غير ذلك[2].

وليس كل ما أخرجه المستشرقون هو من التحقيق الجيد، بل اجتمع في عملهم الغثُّ والسَّمين، ولكن الغالب على كتبهم التي حُقّقت بعد منتصف القرن التاسع عشر الجودة، والإتقان، ولا يعني هذا أن فنَّ تصحيح النصوص وقواعد تحقيقها هو من ابتكار الأوروبيين، واختراعهم، بل فنّ التحقيق والتّصحيح والضّبط، عرفه المسلمون منذ فجرهم الأول، بل عليه يقوم عمود نصوصهم في الكتاب والسنّة، ابتداء بمعارضة رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله عزّوجل على جبريل، عليه السلام، ثم بما وضعه علماء المسلمين من مؤلفات في علوم الحديث دراية، لضبط هذه القواعد.

أما فضل المستشرقين في هذا الميدان ـ والحق يقال ـ فهو تنبيه المسلمين إلى أهمية إخراج كتب تراثهم، التي كانوا عنها في غفلة، وتقديم القواعد، والضوابط اللازمة لذلك الإخراج، ممهّدة، ومطبقة فيما حقّقوه من كتب، في تلك الفترة المبكرة من ظهور التحقيق في العصر الحديث، وما علم المسلمون أن هذه القواعد والضوابط مسطورة ومقنّنة في كتب تراثهم الدّفين، وما أن انتبهوا إلى ذلك، وأدركوا أهميته حتى وصلوا ما انقطع من أسباب مجدهم، حيث بدأ الإهتمام بإحياء الكتب القديمة وتحقيقها.

حركة إحياء الكتب في الهند[3]:

كانت الهند أسبق إلى حركة إحياء الكتب القديمة من غيرها، فقد أنشئت المطبعة العربية في بعض المدن الهندية، مثل: كلكوتا، وبمبامي في أواخر القرن الثامن عشر 1796م، وصدر عنها كثير من الكتب الإسلامية، والعربية، مثل: «تفسير الجلالين»، و«التاريخ الصغير» للبخاري، و«القاموس المحيط» للفيروز أبادي، و«الإتقان» للسّيوطي، و«الإصابة» لابن حجر، وغير ذلك.

وساعد على نشاط هذه الحركة، اتصال أهل تلك البلاد بالجمعيات الإستشراقية، التي تُعنى بالتراث العربي.

وفي أوائل القرن العشرين ازدهرت حركة إحياء التراث الإسلامي في الهند، وذلك بما

---

(2) أنظر مناهج تحقيق التراث ص 58، وتحقيق التراث ص 11.

(3) أنظر تحقيق التراث تاريخا ومنهجا، مقال د. محمد طه الحاجري، مجلة عالم الفكر مايو ـ يونيو 1977م.

أخرجته تباعا دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد الدُّكُن، من نفائس كتب التراث في علم التفسير، والحديث، والرجال، والتاريخ، واللغة، والأدب، مثل: «لسان الميزان» لابن حجر عام 1300 هـ. ، و«الكُنى والأسماء» للدُّولابي عام 1322هـ. ، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر عام 1327هـ. ، و«تفسير الكشاف»، و«السُّنن الكبرى» للبيهقي عام 1344هـ. ، و«التاريخ الكبير» للبخاري، و«الأنساب» لابن السَّمعاني، و«الكفاية» للخطيب البغدادي عام 1357هـ. ، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم عام 1361هـ. ، إلى غير ذلك من نفائس الكتب، وهي كثيرة.

وكان يشرف على إخراج هذه الكنوز علماء أهل كفاية ودراية، مَهَرُوا في فنّ التّحقيق، ودرِبوا فيه، وشهد لهم الكافة في عملهم بالدّقة، والإتقان، وكان شعارهم في عملهم الإحتساب والإخلاص، حتى إن أحدهم ليحقّق الكتاب ذا المجلدات الضخمة، ولا تجد له اسما على غلاف.

ومن هؤلاء أبو الحسن الأمرُوهي المَوْلوي، وأحمد الله النَّدَوِي، والمَوْلوي طه، وهاشم النّدوي، الذين اشتركوا في تحقيق «السنن الكبرى» للبيهقي، وعبد الرحمن بن يحي المُعلِّمي محقق كتاب «الإكمال»، لابن ماكولا، و«الأنساب» لابن السمعاني، وهو ممن اشترك في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وأبوبكر بن عبد الرحمن المَوْلوي الذي أخرج «تهذيب التهذيب» لابن حجر، وغيرهم كثير.

حركة إحياء الكتب في مصر[4]:

أما في مصر فقد بدأت حركة إحياء الكتب مع إنشاء المطبعة الأميرية، مطبعة بولاق عام 1821م.

وكانت بدايتها الأولى متعثّرة كمًّا وكيفاً، فمن حيث الكم، كان عدد الكتب التي تصدر عنها قليلا، مقتصراً على بعض المقرّرات الدّراسية بجامعة الأزهر، ومن حيث الكيف لم يكن فيما تخرجه من كتب معنى التحقيق العلمي، الذي يمتاز بالرجوع إلى أصل المخطوط، و إثبات الفروق، وما إلى ذلك، ولكن مع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، نشطت حركة إحياء الكتب، وتمَّ إخراج العديد من الكتب على نحو جيّد، وطُبعت بمطبعة بولاق كثير من كتب الأمهات، مثل: «صحيح البخاري»، وشرحه «فتح الباري» لابن حجر، و«الصِّحاح» للجوهري، و«الأغاني» لأبي الفرج الاصفهاني،

(4) أنظر المرجع السابق، وتاريخ الكتاب الإسلامي ص 277.

و«لسان العرب» لابن منظور، و«التفسير الكبير» للرازي، و«المخصَّص» لابن سِيدَه.

وكان يشرف على إخراج الكتب وتصحيحها في مطبعة بولاق في ذلك الوقت، جِلّة من العلماء المتقنين، ذوي كفاية عالية، برَعوا في عملهم وحذِقوه، منهم الشيخ نصر الهوريني (ت 1874م.) شارح ديباجة «القاموس المحيط» للفيروزأبادي، وكان يشغل منصب رئاسة التصحيح بالمطبعة، والشيخ محمد محمود بن أحمد التُّركُزِي الشِّنقيطي (ت 1904م.) علّامة عصره، في اللغة والأدب، اشتهر والده بالتلاميد (تصحيف التلاميذ)، فعرف بابن التلاميد، وقد أُسند إليه تصحيح كتاب «المخصَّص» لأبي الحسن علي بن سِيدَه الأندلسي، وتصحيح «الأغاني».

وقد طبع التصحيح الأخير مستقلا، واشترك معه في تصحيح «المخصَّص» الشيخ عبد الغني محمود من علماء الأزهر، وكان ذلك بإشراف الشيخ محمد عبده.

ومنهم الشيخ محمد الحسيني الذي أشرف على تصحيح «لسان العرب» لابن منظور.

وكان من المصححين المجيدين في مطبعة بولاق أيضا الشيخ قُطَّة العدوى (محمد بن عبد الرحمن ت 1864م.) والشيخ طه محمود، والشيخ محمد عبد الرسول، وكانوا يسمون عملهم هذا تصحيحا، أو نشرا.

وكان هذا العمل يتمثل في تقويم النصِّ والإطمئنان إلى صحته، ومقابلته على بعض أصوله، دون تقصِّي أصوله ووصفها، أو الإشارة إلى أسمائها، ومكان وجودها، في الهوامش، أو المقدمات، ولم تظهر كلمة تحقيق إلّا على يد الجيل الذي كان يتقدمه أحمد زكي باشا (ت 1934م.) الذي قام بتحقيق كتاب «الأصنام» و«أنساب الخيل» لابن الكلبي، طبعة بولاق عام 1914م.، وكتاب «التَّاج» للجاحظ.

ويُعَدُّ أحمد زكي رائد فنِّ التحقيق الحديث، حيث بدأ التحقيق معه في المشرق يأخذ نهجا جديداً، على النّمط الذي عرفه به المتقنون من المستشرقين[5]، ولم يعد يقتصر على تصحيح النصِّ ومقابلته على بعض مخطوطاته، وإنما صار أوعب من ذلك، وأكثر دقة، بحيث يشمل مقدمة لدراسة الكتاب، ووصف مخطوطاته وصفا دقيقا، يبيّن قيمة كل منها، والتعريف بمؤلفه، وآثاره العلمية، كما أنه يشتمل على تعليقات في هوامش الكتب، تهتمّ بإثبات الفروق بين النسخ، والرموز إلى الأصول التي وردت فيها، هذا بالإضافة الى التعليقات اللغوية والتصحيحية النافعة على متن الكتاب، كما أن وضع الفهارس الجيدة

(5) أنظر تحقيق التراث العربي ص 124.

الشاملة، التي تسهّل الاستفادة من الكتاب ــ صار من أهم أعمال التحقيق.

ثم ظهر في مصر جيل آخر، جيل الشيخ أحمد شاكر، ومحب الدين الخطيب، ومصطفى السقا، وابراهيم الأبياري، وعبد السلام هارون، الذي أثرى المكتبة العربية بما قدمه من الكتب المحققة تحقيقا جيدا، أفادت فنّ التحقيق، وحدّدت مناهجه ومعالمه، فبدأت الأبحاث والمقالات، ثم الكتب تخرج تباعا مقنّنة فنّ التحقيق، ومسجّلة لتجارب المحققين، حتى أصبح الطريق فيه ممهدا، واضح المعالم، ولم يعد لدعوى أنه من ابتكار المستشرقين، وصنعهم نصيب من الصحة، وذلك بما أثبتته الدراسات الحديثة، ولا تزال تؤكده يوما بعد يوم بالشواهد والبراهين من أن علم التحقيق قديم في مصادر المسلمين الأولى، وعلى الأخص فيما كتبه علماء الحديث، وما امتازوا به في باب ضبط الرواية، وطرق تحمّل العلم، ونقله.



الفصل الأول
مراحل تحقيق النص

- المرغبات في تحقيق الكتاب
- جمع النسخ
- تصنيف النسخ إلى مجموعات
- ترتيب النسخ من حيث أهميتها
- معرفة قدم النسخة
- الإعتناء بالسماعات والإجازات
- تحقيق عُنوان الكتاب
- تحقيق اسم المؤلف
- تحقيق نسبة الكتاب الى مؤلفه
- المقابلة بين النسخ
- الفروق الجديرة بالإثبات
- ما يثبت في متن الكتاب عند المقارنة

المرغبات في تحقيق الكتاب

تتفاوت قيمة الكتاب بتفاوت المادة التي احتواها، فمن الكتب ما هو أصل في بابه، علم الناس أن صاحبه أتى فيه بشيء مبتكر، وقنّن علما جديدا لم يسبق إليه بالتأليف، على أنه ينبغي التحفظ في مفهوم وصف الإبتكار، بحمله على معنى خاص، عندما يسند استقلالا إلى آحاد الناس، إذ الابتكار بالمعنى الدقيق لهذا الوصف، نادر الوجود في باب المعرفة، فإن الفرع من العلم، كثيرا ما يشترك في بنائه جيل من العلماء، أو أجيال، كل يضيف لبنة إلى بنائه، فإذا إكتملت اللبنات، نُسِب البناء إلى واضع آخر لبنة فيه، فطار به ذكره، واستقل به دونهم، ونسي الناس أسماء السابقين.

ومن ثمّ فإن ما يلوح في مقدمات الكتب من مؤلفيها، أو مما يقال عنهم من عبارات الإطراء بالسّبق في هذا الميدان، أو ذاك، من مثل عبارة : «لم أُسبق إليه»[1]، أو «لم يسبقه إليه أحد» ينبغي أن تفهم في إطار هذا التحديد السابق لمعنى الابتكار، أو تحمل على معنى التجديد فيما كان موجودا، بتهذيبه وحسن عرضه، وجمع شتاته.

مثال ما عُدّ من التأليف جديداً في بابه غير مسبوق إليه فيما وصل إلينا من تراث: كتاب «العين» المنسوب للخليل بن أحمد (ت 170هـ.)، وتقنين الأوزان والبحور الشعرية في علم العَروض له أيضا، وكتاب «الرسالة» للإمام الشافعي (ت 204هـ.)، في أصول الفقه، و«القواعد الفقهية» لأبي الحسن الكَرخي (ت 340هـ.).

فهذا النوع من التأليف أنفس ما تعقد عليه العزائم في التحقيق، وعليه الناس يتنافسون، وفيه يطمحون، لأنه إضافة في فرع من فروع المعرفة جديد، ثم إن الغالب على كتب القرون الأولى الأصالة والتجويد، وطابَع الابتكار والاستقلال، فكلما رجع تاريخ تأليف المخطوط قِدماً في القرون، افترض فيه أن يكون أجود، وبالتحقيق أجدر.

وهذا الحكم كلي أغلبي قد تنخرم فيه القاعدة، فيفضل اللاحق السابق.

---

(1) يُروى أن الجوهري صاحب «الصّحاح» أصابته وسوسة في آخر عمره، فاعتلى سطح الجامع القديم بنيسابور، وقال: أيها الناس إني عملت في الدنيا شيئا لم أسبق إليه، يعني كتابه «الصّحاح»، فسأعمل للآخرة أمراً لم أسبق إليه، وضمّ إلى جنبيه مصراعَيْ باب، وتأبطها وزعم أنه يطير، فألقى بنفسه من أعلى مكان في الجامع فمات. أنظر مقدمة «الصّحاح» ص 109، ومناهج العلماء المسلمين ص 173.

المرتبة الثانية:

هناك كتب تلي النوع الأول في الأهمية، وهي كتب لها طابع التجميع، والنقل من مصادر سابقة عنها، ولكن فقدت مصادرها بصفة كلية أو جزئية، فلم يعد لها وجود في فهارس المكتبات، وبذلك حلّت هذه الكتب محلّ أصولها في الأهمية حتى يُعثر على أصولها.

مثال ذلك: كتاب «العتبية» لمحمد بن أحمد العتبي (ت 255هـ.) فهو كتاب مستخلص من «الواضحة» لعبد الملك ابن حبيب (ت 238هـ.)، ولذلك يسمى أيضا «المستخرجة من الواضحة».

و«الواضحة» فقدت لم يبق لنا منها إلا عدد قليل جدا من الورقات[2].

أيضا كتاب «المُزهِر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطي، هو من الكتب التي تقوم على التجميع المحض، ولكن تبقى له أهمية من حيث إن بعض مصادره مفقود.

وهذا النوع من الكتب كثير.

المرتبة الثالثة:

كتب مواضيعها مطروقة، ولها نظائر في فنِّها، ولكن تميَّزت عن غيرها في موضوعها بأسلوب رفيع، ومبنى شريف، أو حسن عرض وتحرير وتخليص، أو غير ذلك من الأغراض المعتبرة في التأليف، فإن من ألّف في باب من أبواب العلم طرقه السابقون، لابدّ لكي يكون تأليفه في عِداد الأغراض الصحيحة، التي تستحق الإهتمام ـ أن يدور على واحد من الأغراض الستة الآتية:

1 ـ تتميم الناقص.

2 ـ الاستدراك وتصحيح الخطأ.

3 ـ شرح المبهم المستغلق الذي عمّاه الاختصار.

4 ـ اختصار المطول الذي يُملّ طوله بما لا يخل بمعناه ولا يبهمه.

5 ـ تجميع أشتات المتفرق بتقريبه وجمع نظائره.

6 ـ ترتيب المشوش، ترتيبا يجعله قريب التناول للمتعلمين[3].

(2) أنظر تاريخ التراث العربي 137/2.

(3) أنظر مقدمة ابن خلدون 1026/1، ومناهج العلماء المسلمين ص 147.

وقد لخّص القاضي ابن العربي أغراض التأليف هذه، فوصف الكاتب الذي يُعتَدّ بكتابه في باب التصنيف بقوله: «إمّا أن يخترع معنى، أو يبدع وضعا ومبنى، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق، والتحلّي بحلية السَّرَق[4]».

أما كِبَر حجم الكتاب فلا يكون عائقا دون تحقيقه، اذا كانت مادّته جديرة بالتحقيق.

والطلبة غالبا ما ينصرفون عن تحقيق الكتب الكبيرة، ذات الأجزاء والمجلدات، لصعوبة العمل فيها، بسبب طولها، ولكن ينبغي التغلب على هذه الصعوبة، بحيث يتمّ التنسيق بين الطلبة، فيُسنَد تحقيق الكتاب الكبير، ذي المجلدات إلى فريق منهم، ويحدّد لكل طالب مقدار مناسب منه يتولاه، ويسند وضع مقدمته مثلا، إلى من يحقق الجزء الأول منه، ومن يحققون الأجزاء الباقية، يسند إلى كل منهم دراسة باب من أبواب الكتاب، بالإضافة إلى تحقيق الجزء الخاص به، وبذلك يتمّ إخراج كثير من كتب الأمهات، والموسوعات، في الحديث، والفقه، والتفسير، واللغة، والأدب، محقَّقة تحقيقا علميا متقنا، بدلا من الانصراف عنها، أو مجرد طبعها، وإخراجها بأخطائها، وتصحيفاتها، أو ناقصة التخريج والتوثيق، كما يحدث في الغالب عندما يتولى تحقيق الكتاب الكبير الحجم فرد واحد.

(4) أنظر فتح المغيث 391/2.

جمع النسخ

إذا اطمأنّ الباحث إلى أن كتابا ما، جدير بالتحقيق، فأول ما يبدأ به أن يجمع نسخه المنتشرة في مكتبات العالم، ويستعين على معرفة عدد نسخه وأماكن وجودها بكتب الفهارس العامة، والخاصة.

ومن أهم كتب الفهارس العامة كتاب «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان (ت 1956م) و«تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين.

1 ـ طريقة الكشف في كتاب بروكلمان:

هذا الكتاب نشره صاحبه باللغة الألمانية، وهو على ما فيه من أخطاء وأوهام، وقصور، وسوء تبويب، يُعَدّ أجمع كتاب وأشمله في بابه إلى يومنا هذا؛ لأن صاحبه جمع فيه ما انتهى إلى علمه من فهارس مكتبات الدنيا، من كتب مطبوعة ومخطوطة، يبين مكان المخطوط، ورقمه، والمطبوع ومكان نشره، ومصادر ترجمة المؤلف، وهوعمل ضخم تنوء به الجماعات، بَلْه الواحد من الناس.

يتكون الكتاب من خمسة مجلدات؛ مجلدان أصليان، وثلاثة مجلدات ملاحق، رتب فيه المؤلف الكتب التي فهرسها ترتيبا تاريخيا، ابتدأ في الجزء الأول من جزئي الأصل بالعصر الاسلامي الأول مع بداية التأليف، وانتهى في الجزء الأخير من الملحق بفهرسة كتب الأدب الحديث.

ومواد الجزئين الأول والثاني من الأصل يكمل المؤلف تناولها وتفصيلها في الجزء الأول والثاني من الملحق، فلابد من الرجوع إلى الأصل والملحق، في كل مادة يُراد الكشف عنها، وعند ذكر المادة في الأصل من الطبعة الثانية المتداولة، يشير بروكلمان إلى مكانها أيضا في صفحات أجزاء الملحق إرشاداً للقارىء.

والجزء الثالث والأخير من الملحق يشتمل بالاضافة إلى كتب التراث في العصر الحديث ـ على ثلاثة أنواع من الفهارس للأجزاء الخمسة من الكتاب؛ فِهرِس لأسماء المؤلفين، وفِهرِس لأسماء الكتب، وفِهرِس لأسماء المحقّقين من المستشرقين، ويرمز في هذه

الفهارس للجزئين الأصليين بحرف G (GRUNDWERK) (الكتاب الأصلي) وللملحق بحرف S (SUPPLEMENT) (ملحق)[5]

فمثلا في الفهرس يضع أمام عبد الحق بن عبد الرحمن الاشبيلي:

G1 371; S1 634 يعني الجزء الأول من الأصل ص 371، والجزء الأول من الملحق ص 634، وهو حين يحيل في الفهرس إلى رقم صفحات جزئي الأصل يعني بها صفحات الطبعة القديمة من جزئي الأصل، المكتوبة على جانبي الصفحات في الطبعة الجديدة المتداولة، ولا يعني الأرقام المكتوبة في أعلى الصفحات المعتاد الإشارة إليها، فقد طبع جزءا الأصل مرتين؛ الأولى في 1897-1902م.، والطبعة الثانية طبع الجزء الأول منها عام 1943م، والثاني 1949م، وأما الملحق فقد طبعت أجزاؤه الثلاثة على التوالي في 1937 و1938 و1942م.

وقد ترجم من النصِّ الألماني إلى العربية مقدار ثلث الكتاب في ستة أجزاء.

والنصّ الألماني يستعمل الرموز والاختصارات كثيرا، فالأسماء التي يترجم لها يرمز إليها بحرفين أو ثلاثة من أول حروفها، وأحيانا بحرف واحد، وكذلك أسماء المكتبات، والأماكن، والكتب، والدوريات، فالاستفادة منه تحتاج إلى تعوّد، ومَرانة، ودُرْبة، والحروف العربية التي لا نظير لها في اللاتينية يرسمها على النحو الآتي:

الهمزة في غير أول الكلمة (')، والثاء (T)، والجيم (G)، والحاء (H)، والخاء (H)، والذال (D̲)، والشين (Š)، والصاد (Ṣ)، والضاد (Ḥ)، والطاء (Ṭ)، والظاد (Ẓ)، والعين (e)، والغين (Ġ)، والقاف (Q)، والواو المتحركة (W)، والواو الساكنة (u)، والياء المتحركة (Y)، والياء الساكنة (İ).

وعلامة الكسرة المتولدة منها الياء: (Ī)، والضمة المتولدة منها الواو: ا(ū)، والفتحة المتولدة منها الألف: (ā)، والحرف المشدّد يكرره مرتين، مثل: (Ḥaqq).

وفيما يلي نموذج من الرموز التي يختصر بها الأسماء التي يترجم لها:

(a) تعني أبو، (b) تعني ابن، (A)تعني أحمد، (ᵉA) تعني علي، (ᵉA1) تعني عبد الله، (ᵉAr) تعني عبد الرحمن، (a.'1Qā) تعني: أبو القاسم.

2 ـ كتاب «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين، وهو أيضا نشره صاحبه باللغة الألمانية،

(5) أنظر مناهج تحقيق التراث ص 63.

خرج منه إلى حدّ الآن تسعة أجزاء، كل جزء مخصص لفرع من العلوم؛ الجزء الأول للعلوم الإسلامية، والثاني للشعر والأدب واللغة، والثالث للترجمة والفلسفة والعلوم الطبيعية.. الخ.

وهو أكثر دقّة واستقصاء، وأحسن تنظيما، وأوفر معلومات، يذكر أولا المخطوطات التي ذكرها بروكلمان، ثم يتبعها بالمخطوطات الجديدة التي عثر عليها، ويضيف إلى ما ذكره بروكلمان من مخطوطات معلومات مكمّلة عنها مثل: تاريخ المخطوطات، وعدد أوراقها، أو صفحاتها، وأجزائها.. الخ، إلا أنّ الكتاب يقف عند من كانت وفاته من المؤلفين قبل سنة 430هـ.

وطريقته أن يذكر المؤلف، وتاريخ وفاته، ومصادر ترجمته، ثم آثاره، وأماكن وجودها.

وقد فهرس في كتابه لمكتبات منتشرة في خمس وأربعين دولة ، ويرتب المؤلفين في كل فرع من العلوم يتناوله على ترتيب وفياتهم، فمثلا اذا أردت الكشف على موضع أبي بكر بن أبي شيبة المتوفى 235هـ.، تجده في الباب الخاص بعلم الحديث، عقب علي بن المَدِيني المتوفى 234هـ.، فالرجوع إلى موادّه سهل ميسّر.

هذا بالإضافة إلى فهارس الأعلام الموجودة في آخر الأجزاء.

وقد تُرجِم مقدار من الجزء الأول من النصّ الألماني إلى العربية في جزئين.

واختصاراته ورموزه تتفق إلى حد كبير مع اختصارات كتاب بروكلمان.

3 ـ الفهارس الخاصة بالمكتبات:

ولا يُكتفى في جمع النسخ بالبحث في الفهارس العامة، بل ينظر أيضا في فهارس المخطوطات الخاصة بدور الكتب، والمتاحف، والجامعات، ومراكز إحياء التراث، وهي كثيرة، مثل: فِهرِس دار الكتب بالقاهرة، والخزانة العامة بالرباط، والقرويين بفاس، والظاهرية بدمشق، والمتحف البريطاني بلندن، والمكتبة الوطنية بباريس، وبرلين.

وبعض هذه الفهارس الخاصة مُتّقَن، يعطي وصفا صحيحا لأصل المخطوط، ويزوّد بالمعلومات التي يُحتاج إليها عنه، من حيث قيمته، وموضوعه، ونوع خطه، وتاريخه، واسم الناسخ، ونقل فقرات منه.

مثل هذه المعلومات مهمة للمحقق في المرحلة الأولى من اختياره لموضوع التحقيق؛

لأن من شأنها أن تجعله يمضي في اختياره، أو ينصرف عنه، كما أنها توفر عليه جهداً ووقتا، فإذا وجد في وصف المخطوط أن أوراقه بها تلف، أو خطه مطموس، أو نسخته منقولة من نسخة أخرى قد تحصّل هو عليها، وفّر على نفسه مؤونة البحث في طلبه.

تجميع ما يمكن من النسخ:

والمحقق مُطالَب بإحضار جميع نسخ المخطوط الممكن إحضارها، إلا ما علم من واقع الفهارس الموثوق بها أنه لا فائدة منها، كأن تكون متعذِّرة القراءة مثلا، ولا يجوز له الاكتفاء بإحضار بعضها في إخراج الكتاب، مادام يعلم أن هناك نسخا أخرى في متناوله، فقد يكون فيما لم يطلع عليه من النسخ زيادات مهمة، ذات قيمة للكتاب، أو يكون من بينها نسخة المؤلف، أو التي تحمل إجازته، ثم إنه كلما كثرت النسخ، استطاع المحقق أن يخرج نصّا صحيحا كاملا، خاليا من التصحيف والتحريف، لأن النسخ تكمل بعضها بعضا.

تصنيف النسخ إلى مجموعات:

بعض المخطوطات توجد لها أصول كثيرة، قد تُعدّ بالعشرات مثل: كتاب «الشفا» لابن سينا، و«مفتاح العلوم» للسكّاكي، و«التلخيص»، و«الإيضاح» للخطيب القزويني، فإن نسخ هذه الكتب كثيرة ومنتشرة في مكتبات العالم[6].

في هذه الحالة ينبغي الاطلاع على هذه الأصول، وتقسيمها إلى مجموعات، ويستعان على ذلك بالقرائن الدالة على أن هذه المجموعة أو تلك ترجع إلى أصل واحد، كأن تتفق مجموعة منها في تكرار أخطاء بعينها، أو تتفق في إسقاط بعض النصوص وحذفها في أكثر من موضع، أو تتفق في شيء من الزيادات، أو في الهوامش والتعليقات، أو تنصّ على الأصول التي ترجع إليها.

وفي هذه الحالة لا داعي لاستعمال جميع النسخ في التحقيق، بل يختار من كل مجموعة أفضل نسخها، ويكتفي بالمقارنة بين أفضل النسخ في المجموعات، ولا يغفل أن ينبِّه على ذلك في مقدمة دراسة الكتاب.

---

(6) أنظر: نظرة في تحقيق الكتب د. أحمد مطلوب، مجلة معهد المخطوطات ص 27 ـ عدد يناير ـ يونية 1982.

المخطوط ذو النسخة الواحدة:

اذا لم يكن للكتاب سوى نسخة واحدة، فإنه ليس هناك ما يمنع من تحقيقه مادامت هذه النسخة الوحيدة سالمة من التلف، مقدوراً على قراءتها، ولو بالاستعانة على تتميم نصوصها وتصحيحها بمصادر أخرى، قبلها تنقل عنها المخطوطة، أو بعدها تعتمد على المخطوطة، أو بوجود مختصر لها لمؤلف آخر.

أما إذا كانت النسخة الوحيدة دبّ إليها الفساد، وعمل فيها العُثّ عمله، أو غلب على خطّها الطّمس والإبهام، وكانت قراءتها غير ممكنة، فإنه لا يجوز الاعتماد عليها في تحقيق الكتاب.

مثال ذلك النسخة الفريدة المعلوم وجودها حتى الآن لكتاب: «الذّب عن مذهب مالك» لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ.) في مكتبة تشستربيتي رقم 4475 كتبت عام 371هـ.، في حياة مؤلفها، وقد اطلعت على مصورة منها، فوجدت أكثرها متعذّر القراءة[7].

(7) أنظر تاريخ التراث العربي 160/2.

ترتيب النسخ من حيث أهميتها

أولا ـ نسخة المؤلف:

من المعلوم أن أهم النسخ وأعلاها شأنا النسخة التي كتبها المؤلف بخطّه، بأن ينصّ على ذلك في آخرها، فهذه ينبغي أن تكون هي الأصل عند تحقيق النص، وينبغي التفطّن إلى أن بعض الناسخين تذهب به الغفلة أحيانا، إلى نقل عبارة المؤلف في آخر الكتاب: «وكتبه فلان» أي المؤلف، ولا ينبّه الناسخ إلى ما يفيد أنه ناقل لعبارة المؤلف بنصِّها، من نسخة الأصل، التي كتب منها، فيظنُّ المحقق ومن يقف عليها بسبب تلك العبارة أنه ظفِر بنسخة المؤلف، وليس كذلك[8].

تعدد الإبرازات:

ونسخة المؤلف هذه قد تتعدّد إبرازاتها مرتين أو ثلاثة، أو أكثر، فإن من الكتب ما نقل عن مؤلفه في ست صور، مختلفة بالزيادة والنقص.

فقد ذكر النديم أن كتاب «الياقوت» لأبي عمرو الزاهد (ت 345هـ.) أملاه مؤلفه ست مرات، وفي كل مرة يضيف يواقيت وزيادات لم تكن فيما أملاه من قبل، إلى أن اجتمع إليه الناس في العرضة الأخيرة التي سماها البحرانية، ونبّه إلى أن ما جاء فيها هو المعتدّ به، ونفى صحة ما خالفها مما جاء في غيرها[9].

وفي مثل هذه الحالة يكون للإبرازة الأخيرة فضل وتقديم على غيرها.

وقد ينبّه صاحب الكتاب بنفسه على إبرازته الأخيرة أحيانا، كما فعل المسعودي (علي بن الحسين ت 354هـ.) في آخر كتابه «التنبيه والاشراف».

قال: «وقد كان سلف لنا قبل تقرير هذه النسخة نسخة على الشطر منها، وذلك في سنة 344هـ.، ثم زدنا فيها ما رأينا زيادته، وكمال الفائدة به، فالمعوّل من هذا الكتاب على هذه النسخة دون المتقدمة.»[10].

(8) أنظر تحقيق النصوص ونشرها ص 27.

(9) أنظر الفهرست للنديم ص 113 و114.

(10) التنبيه والاشراف ص 363.

وذكر ياقوت في «معجم الأدباء»[11] أن الجاحظ ألّف كتابه «البيان والتبيين» مرتين، والثانية أصح وأجود.

وقد يترك الأمر إلى اجتهاد المحقق ليقرر أي النسخ كان آخرا عندما تتعدد طرقها إلى مؤلفها، مستعينا بالقرائن والامارات التي توصله إلى مطلوبه، كما سبقت الإشارة إلى أن آخر روايات الموطأ عن مالك كانت رواية يحي بن يحي الليثي، لأنه أندلسي لم يرحل إلى مالك، ولم يره إلا في السَّنة التي مات فيها مالك.

المسوّدة والمبيّضة:

المسوَّدة هي: المحاولة الأولى لكتابة نصّ مّا، قبل أن يخرج في صيغته النهائية، والمبيَّضة: ما نسخ من المسوّدة مهذَّبا منقَّحا، محرّر العبارة ومخلَّصا من الأخطاء، وتعرف المسوّدة بكثرة الضرب والتغيير، واكتظاظ الحواشي، والإلحاقات، على حين أن المبيّضة تكون خالية من ذلك، أو لا يقع فيها إلا قليلا.

ومسوّدة المؤلف إذا ورد ما يفيد أنه تركها كذلك، ولم يبيّضها، أو بيّضها، ولكن المبيَّضة فُقِدت، فإن المسوّدة تحُل محلَّها في جعلها أصلا للنسخ، أما إذا وجدت المبيّضة، فيكون دور المسوّدة ثانويا معها[12].

ثانيا ـ نسخة قرأها المؤلف أو قرئت عليه:

المرتبة الثانية في النسخ من حيث أهميتها، النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه، وكتب عليها بخطه أنه قرأها، أو قرئت عليه وأجازها، هذه النسخة تجعل أصلا عند فقد نسخة المؤلف، ثم تأتي بعد ذلك النسخة التي عورضت على نسخة المؤلف، أو نقلت عنها، بأن وجد ذلك مدوّنا عليها.

ثالثا ـ النسخة المكتوبة في حياة المؤلف:

بعد النسخة التي قرأها المؤلف، أو قُرئت عليه في الأهمية، تأتي النسخة التي كُتبت في عصر المؤلف، وليس عليها إجازات، أو سماعات من المؤلف، ويعرف أن النسخة كتبت في

---

(11) 106/16.

(12) أنظر تحقيق النصوص ونشرها ص 31، و32.

حياة المؤلف بتاريخ نسخها إن وجد، مثل نسخة «الذّبّ عن مذهب مالك» لابن أبي زيد، تاريخ نسخها عام 371هـ.، وابن أبي زيد توفي عام 386هـ.، أو يفهم ذلك من عبارة الكاتب، حين يقول عن المؤلف عند ذكر اسمه: «أطال الله عمره»، أو «أبقاه الله» دون أن يقول: «رحمه الله».

ومن جملة ما استدل به الشيخ أحمد شاكر على أن نسخة «الرسالة» للامام الشافعي كتبت بخط تلميذه الربيع في حياة الإمام أن الربيع لم يذكر ولا مرّة الترحّم على الشافعي عند ذكر اسمه[13].

رابعا ـ النسخة الأقدم:

ثم يلي ذلك من النسخ في الأهمية، ما كان أقدم خطًّا، وتفضل النسخة التي كتبها عالم، أو ملكها، أو راجعها، أو تداولتها أيدي علماء، ويعرف ذلك بالتنبيه عليه أحيانا كما جاء في مخطوطة «توشيح الديباج وحلية الابتهاج» لمحمد بن يحي القرافي (ت 1009هـ.) نسخة الأزهر رقم 3035، فإن عليها مطالعة للشيخ حسن العطار شيخ الأزهر (ت 1250هـ.)، فقد جاء في آخر ورقة منها: «الحمد لله على فضله، استقصاه مطالعة فقير رحمة ربه حسن محمد العطار خادم العلم والعلماء بالأزهر عفا الله عنه».

وتعرف مراجعة العالم للمخطوط أيضا بهوامشه الغنية بالتعليقات العلمية المفيدة، مثل التنبيه على خطإ، أو تحرير إشكال، وتنتهي عبارة الهامش غالبا بما يفيد التوثيق الذي هو عادة صنيع العلماء، فيذكر المصدر، أو اسم الكاتب إن كان من العلماء، مثال ذلك: نسخة «إيضاح المسالك» في القواعد الفقهية لأحمد بن يحي الونشريسي (ت 914 هـ.) منه نسخة في المكتبة الوطنية في تونس رقم 15510 غنية بالهوامش العلمية، تصحيحا، وتعْليقا، وينهي صاحبها التعليقات بقوله: «اهـ. منجور»[14].

وتقديم النسخة الأقدم على غيرها مبدأ عام صحيح من حيث الجملة، لكن لا يلزم أن يكون صحيحا دائما، فقد تكون النسخة القديمة أفسدتها يد كاتب قليل العلم عديم الخبرة، ففشا فيها التصحيف والتحريف من جراء إصلاحه ما استغلق عليه وقت النسخ بعلمه القليل، فيُفسد الصالح، ويُظلم الكتاب، فإذا وجد مع نسخة هذه حالها نسخة

(13) أنظر الرسالة ص 18.

(14) المنجور: هو الشيخ أحمد بن علي المنجور (ت 912هـ.) صاحب «المنهج المنتخب» شرح قواعد الزقاق.

أخرى أحدث منها صحيحة الكتابة، خالية من الأخطاء، فإنها تكون أولى بالتقديم، وقد يحدث أحيانا أن تكون نسخة متأخرة جداً، ولكنها متقنة ومضبوطة ضبطا جيدا، لأنها منقولة عن نسخة المؤلف، أو نسخة أخرى قديمة صحيحة فُقدت، أو يكون كاتبها عالما أصلح ما أُفسِد منها، فلا شك أنَّ مثل هذه تقدّم على ما كان أقدم منها، وليست له هذه الصفة.

معرفة قدم النسخة

قدم النسخة يعرف بتاريخ النسخ إن وجد عليها، وينبغي مرة أخرى أن يتنبّه إلى ما يفعله بعض النساخ عن غفلة من أنه ينقل تاريخ سماع النسخة التي ينسخ منها دون تصرف، كأن يجد: «وكان الفراغ منه في شهركذا من عام كذا» فيكتبه كما هو، ولا ينبّه على ما يشعر أن ذلك تاريخ سماع الأصل، أو تاريخ كتابته، فيظنّ المحقق أن ذلك تاريخ النسخة التي بين يديه.

مثال ذلك ما نبّه عليه المرحوم أحمد شاكر في تحقيقه لسنن الترمذي، فقد وجد في إحدى النسخ سماعا ظاهره يفيد لمن لم يتأمل أن صاحب النسخة سمع الكتاب من الحافظ ابن عساكر في عام 558هـ، مع أن الواقع خلاف ذلك، وصورة السماع كما أثبتها كاتب النسخة: «أخبرنا الإمام، الشيخ العالم، الحافظ الفقيه، أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي، أيّده الله قراءة عليه، ونحن نسمع في شهور سنة ثمان وخمسين وخمسمائة، بمدينة دمشق...» إلى آخر السماع الذي ينتهي بقوله: «أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة التِّرمذي الحافظ رحمه الله».

قال أحمد شاكر: «فالذي يروي الكتاب عن ابن عساكر سنة 558هـ ليس كاتب النسخة قطعا؛ لأن خطها وورقها لا يناسب ذلك التاريخ، و إنما نقل ناسخها الإسناد الذي وجده فيما ينقل عنه.»[15].

ويعرف قدم النسخة أيضا بذكر اسم الناسخ، أو بما تحمله النسخة من إجازات وتمليكات، أو بما يوجد عليها من قراءات وتعليقات بعض العلماء، فإن مثل ذلك يفيد في تحديد مدى قدم المخطوط، فإن لم يوجد شيء من ذلك، فهناك قرائن أخرى قد تساعد، منها نوع الورق والمداد، ونوع الخط، فإن لكل عصر ملامح وخواص للخط تميزه عن غيره، فقد كان الخط الكوفي غالبا في القرون الثلاثة الأولى للهجرة[16]، ثم بدأ يتطور إلى خط النسخ، أو ما يشبه النسخ من أنواع الخطوط المدوّرة.

أما الخط المغربي فهو مزيج بين الخط الأندلسي والنّسخ، ولازالت كتابة المصاحف

(15) سنن الترمذي 15/1.

(16) أنظر تحقيق النصوص ونشرها ص 25، والمخطوط العربي، ووفيات الأعيان 117/5.

المطبوعة على قراءة ورش، السائدة في المغرب، تحمل ملامح الخط المغربي.

وكذلك كان للخط الأندلسي ملامح يختلف بها عن الخط المغربي، وخط المشرق، وذلك بما يظهر فيه من الاستدارات، وتداخل الكلمات، و إطالة أواخر الحروف.

ويختلف الخط الأندلسي والمغربي عن الخط المشرقي في نقط بعض الحروف، فالمشارقة ينقطون الفاء واحدة من أعلى، والمغاربة والأندلسيّون ينقطونها واحدة من أسفل، و ينقطون القاف واحدة من أعلى، لا نقطتان كصنع المشارقة.

وترتيب المغارب للحروف الهجائية يختلف عنه في المشرق، فهم يرتبونها على نحو التالي: أ ب ت ث جـ حـ خـ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و لا ي[17]، وقد رتب ابن عبد البرفي «التمهيد» شيوخ مالك على هذا النّسق، ولذلك تراه يذكر طلحة قبل صدقة، ونافع قبل صفوان، وكذلك القاضي عياض في «مشارق الأنوار» جرى على هذا الترتيب.

(17) تحقيق النصوص ونشرها ص 26.

وهذه نماذج لبعض أنواع الخطوط مختلفة التواريخ:

صورة من النماذج التي أثبتها الشيخ أحمد شاكر في «الرسالة» للامام الشافعي وقد انتهى إلى انها بخط الربيع بن سليمان، وأنها مما كتب في أواخر القرن الثاني الهجري.

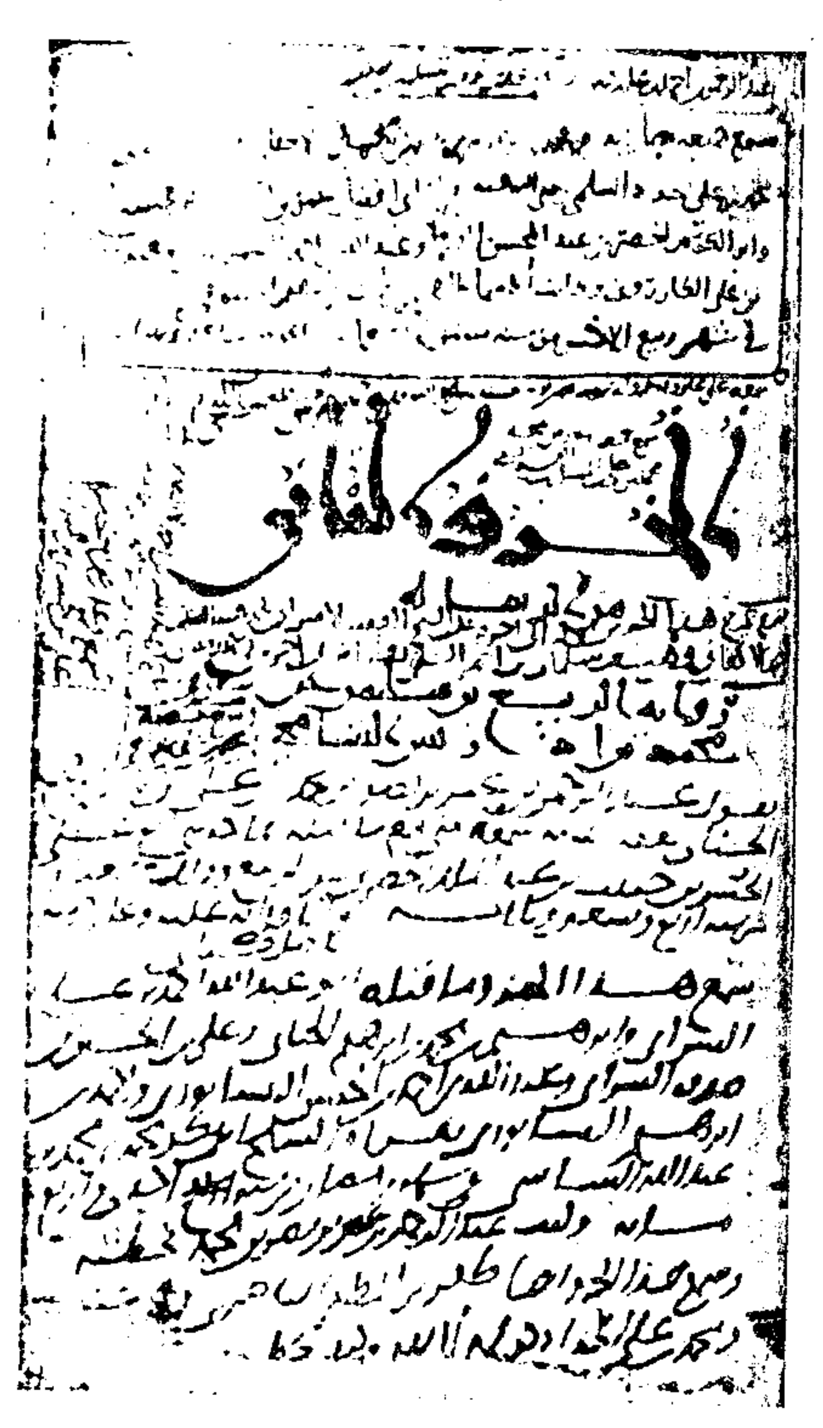
صورة من الصفحة الأخيرة من نسخة كوبريلي من (البيان والتبيين) للجاحظ ، بخط أحمد بن سلامة ابن سالم المصرى سنة ٦٨٤ .

صورة تمثل الخط المغربي المعتاد ، وهي فاتحة رسالة ابن غرسية ، المنشورة بالمجموعة الثالثة من (نوادر المخطوطات) ، وهي من مخطوطات الإسكوريال .

صورة من الصفحة الأخيرة لكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، بخطه وكتب سنة ٨٢٧.
وتجد في الزاوية اليسرى شهادة بخط السيد محمد مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس هي نموذج لخطه

صورة تمثل الخط الأندلسي، وهو قطعة من كتاب حلية الفرسان، لابن هذيل، كتبت في سنة ١١١٠.

لوحة رقم — ٤



(ص ٦٢ من الأصل) وهو عنوان الجزء الثاني بخط الربيع

«الرسالة» للإمام الشافعي

ورقة من مصحف مكتوب بخط كوفي على الرّق، في أواخر القرن الثالث الهجري (ميلانو: أمبروزيانا، 411 H - بمعهد المخطوطات - جامعة الدول العربية).

وقراءتها:

« مَن خَلقَ السموات
والأرض وسخرَ ا
لشمسَ والقمرَ ليقولنَّ
اللهُ فأنى يؤفكون.
اللهُ يبسط الرزقَ لمَن يشاء
من عبادِه ويقدر له
إنَّ اللهَ بكلِّ شيء عليمٌ ».

(الآية ٦١ — ٦٢ من سورة العنكبوت)

وقد اتبع في الكتابة أبي الأسود الدؤلي. انظر تفصيل هذا في ص ٥٠.



من ورقة العنوان للمجلد الحادى عشر من كتاب (تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام ، تأليف العبد الفقير إلى الله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبى) المتوفى سنة ٧٤٨ ، من نسخة بخطه سنة ٧٢٦ . وقد سجل عليها قراءة على الذهبى ، لخليل بن أيبك بن عبد الله الصفدى المتوفى سنة ٧٣٥ .

(مخطوطة أيا صوفيا ٣٠٠٥ — معهد المخطوطات) .

السماعات والإجازات

السماع معناه: رواية الكتاب عن مؤلفه، أو بالسند المتصل إليه،

والإجازة: إثبات المؤلف واعترافه بنسبة الكتاب إليه، و إقراره بأنه رُوي عنه.

والإجازات بالسماع مظهر من مظاهر التوثيق العلمي للكتب الذي بلغ الغاية في الدّقة والإتقان، فهي بمثابة شهادة خاصة، يصدرها المؤلف لمن سمع منه الكتاب المعيّن، وقرأه عليه، وقد بلغت بأهل هذه الصنعة الدّقة والأمانة العلمية في إصدار هذه الإجازات، أو الشهادات، مبلغا لا مثيل له في التّحري، والضبط والتحديد، فيذكر في السماع اسم المؤلف الذي سمَّع الكتاب، و إذا كان الشيخ الذي سمَّع ليس هو مؤلف الكتاب، ذُكر معه السّند الذي يتصل به ذلك الشيخ إلى المؤلف، حتى تتم حلقات سماع العلم ونقله، من صاحب النسخة إلى مؤلف الكتاب، ويُنَصُّ فيه على اسم القارىء، إن كان السماع عرضا على الشيخ، ولم يكن الشيخ هو القارىء، وأحيانا ينصُّون على أسماء جميع الحاضرين، و يبيِّنون أسنانهم، وأعمارهم، و ينصّون على مكان القراءة، بذكر اسم البلد، أو المدرسة، أو البيت، أو المسجد، أو الرباط، أو غير ذلك من الأماكن التي سُمِعَ فيها الكتاب، و يحدّدون كذلك في السماع تاريخ بدء قراءة الكتاب، وتاريخ الانتهاء منه، وصاحب النسخة التي كان يقرأ منها القارىء، بأن كانت نسخة الشيخ، أو نسخة غيره، بل ينصُّون حتى على الأبواب التي تمّ سماعها، والأبواب التي فات سماعها من غاب من السامعين، وكذلك يثبتون اسم كاتب السماع، ويُسمى كاتب الطبقة، الذي لابد أن يكون عدلا مأمونا، ثقة فيما يسجِّل من وقائع، ويختم السماع بإقرار المسمع بصحة ما ذكر معزَّزا بعبارة (صح)، أو (ثبت)[18].

وقد ظهرت السماعات والإجازات في القرن الرابع الهجري بعد أن صنفت الكتب، ووثقت نسبتها إلى أصحابها، وتصدى العلماء لإقرائها في المدارس والمساجد، وطلب الناس سماعها من مؤلفيها، أو ممن سمعها منهم، عندما ضعف دور الرواية الشفهية بظهور التأليف، فحلّت المؤلفات التي تحمل الإجازات بالسماع محل الرواية الشفهية، فمن وقف على كتاب موثوق النسبة إلى مؤلفه، يحمل إجازته بخطه صار كأنما رواه كله عن مؤلفه مشافهة.

(18) أنظر: إجازات السماع في المخطوطات القديمة ـ صلاح الدين المنجد ـ مجلة معهد المخطوطات مجلد 1955م ص 232.

وتكتب الإجازات بالسماع في أوائل الكتب، أو في أواخرها، وكذلك في وسَط الكتاب اذا كان الكتاب مقسّما إلى أجزاء، فيكتب السماع عند بداية كل جزء، ويتكرر بتكرر الأجزاء.

هذه السماعات، ينبغي الاعتناء بها، و إثباتها، ولا يهملها المحقق، لأنها ذات قيمة توثيقية وتاريخية كبيرة، فهي شهادة بصحة الكتاب منقولة بالسَّند المتصل، ثم هي مصدر من مصادر ذكر طبقات العلماء، ومعرفة الأقران والمتعاصرين، بما يذكر فيها من أسماء الطلبة والشيوخ، وكذلك هي وسيلة من وسائل معرفة مراكز النشاط العلمي، وأسماء الزوايا ودُور العلم، وحركة تنقلات العلماء في البلاد الإسلامية.

مثال ذلك: ما جاء في مواضع متعددة من كتاب «ناسخ الحديث ومنسوخه» لأبي حفص عمر بن شاهين (ت 385 هـ.) رقم5/120 بالمكتبة السليمانية، هذه النسخة تحمل في مواضع كثيرة منها هذا السماع: «قرأت جميع ناسخ الحديث ومنسوخه هذا، تأليف أبي حفص ابن شاهين على الشيخ الإمام الحافظ أبي محمد المبارك بن علي بن الحسين بن الطباخ رضي الله عنه، من أصل سماعه بالحرم الشريف، بروايته عن الشيخ أبي الحسين علي بن أحمد بن عبد الله بن بكَار الوقايابى، سماعا منه في جمادي الآخرة من سنة احدى وعشرين وخمس مائة بمسجده فى الجانب الشرقي من بغداد، عند مشرعة الصباغين، بروايته عن أبي منصور الحنّاط، عن أبي بكر بن الأخضر، عن ابن شاهين، وصح إسماع جميعه في شهور سنة خمس وسبعين، وخمس مائة، وفيها مات رحمه الله، وكتب عبدالله بن ابراهيم بن يوسف الانصاري المصري حامداً ومسلما.».

تحقيق عُنوان الكتاب

مما ينبغي للمحقق أن يعتني به: التحقق من اسم الكتاب، ولا يكتني بما يجده مدوّنا على ورقة الغلاف، خصوصا اذا لاحظ اختلافا في الخط، أو في المداد، بين كتابة الأصل والعُنوان، فبعض المخطوطات وضعت عليها عناوين غير صحيحة، لا تتفق مع مادة المخطوط العلمية ومحتواه، وقد يحصل ذلك بسبب خطإ من ناسخ أو غيره، وَجَدَ الكتاب غُفْلا من العنوان، لضياع الورقة الأولى منه مثلا، فعَنْوَنَهُ على حسب ما بان له، فأخطأ في حُسبانه، وقد يتعمّد بعض الناس تغيير العُنوان لغرض مّا، كرواج الكتاب ونَفَاقه، بإعطائه عُنوانا يغري باقتنائه.

وسبيل التحقق من ذلك أمران:

الأول ـ دراسة النصِّ، والتأمل فيما إذا كان العنوان مناسبا، يترجم فعلا عما جاء في الكتاب من موضوعات.

الثاني: الرجوع إلى فهارس الكتب، للعثور على العنوان الذي يراد البحث عنه، واسم مؤلفه، وبذلك يعلم ما إذا كان الكتاب وقع بهذا الاسم المدوّن على غلافه لمؤلفه، أو ليس كذلك.

ومن الفهارس التي تُعين على هذا الأمر «الفهرست» للنديم محمد بن اسحاق (ت 438هـ.)، و «الفهرس» لابن خير الإشبيلي (محمد بن خيرت 575هـ.) فهرس فيه الكتب التي قرأها عن شيوخه، أو أجازوها له، و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت 626هـ.)، و«كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون» لحاجي خليفة كاتب جلبي (ت 1067هـ.)، وذيله «إيضاح المكنون» لاسماعيل باشا البغدادي)اسماعيل بن محمد ت 1339هـ.) وله أيضا «هدية العارفين في أسماء المؤلفين»، و«معجم المطبوعات العربية والمعرّبة» ليوسف إلياس سركيس (ت 1351هـ.)، وله كتاب آخر «جامع التصانيف الحديثة»، و«تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان، («معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة.

مثال ما دُوِّن من العناوين خطأ على ظهور المخطوطات، وجاء على الصواب في فهارس الكتب: كتاب ابن جني: «التّمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبوسعيد السكّري» جاء

عنوانه في نسخته الوحيدة «شرح أشعار هذيل» مكتوبا بخط حديث، ولكن محققه اهتدى إلى اسمه الصحيح، لأن كثيرا من الكتب أشارت إليه، ومن أهمها، ما جاء في «معجم الأدباء» على لسان ابن جني نفسه، قال: «وكتابي التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد الحسن ابن الحسين السكّري رحمه الله، وحجمه خمسمائة ورقة، بل يزيد على ذلك.»[19].

كذلك لا يغفل المحقق أن يبحث عن اسم الكتاب في كتب المؤلف الأخرى، فقد يذكر فيها اسمه عرضا، أو ترد فيها إحالة إليه، وذلك كما يصنع القاضي أبوبكر بن العربي في «أحكام القرآن» فإن فيه الشيء الكثير من الإحالات على كتبه الأخرى.

وأحيانا يرد عنوان الكتاب في فهارس الكتب بألفاظ مختلفة، لا يُدرَى فيها وجه الصواب، فيجيء عن المؤلف في كتاب من كتبه الأخرى ما يبينّ الصواب، فمثلا كثير من كتب التراجم تذكر أن القرطبي المفسّر (ت 671هـ.) له كتاب «قمع الحرص بالزهد والقناعة، وردّ ذلّ السؤال بالكتب والشفاعة» ولكن القرطبي في التفسير، يعرض لذكر هذا الكتاب بقوله: «وقد أتينا على هذا في كتاب «قمع الحرص بالزهد والقناعة، ورد، ذلّ السؤال بالكسْب والصناعة»[20].

ولا يغفل المحقق أيضا ما ألّف في موضوع كتابه متأخراً عنه، فقد يعثر على اقتباس منه يفيده في معرفة اسم كتابه.

(19) أنظر: نظرة في تحقيق الكتاب ـ د. أحمد مطلوب، مجلة معهد المخطوطات العربية ـ يناير 1982 ـ ص 20، ومعجم الأدباء 29/5.

(20) تفسير القرطبي 16/13.

تحقيق اسم المؤلف

المطالع لفهارج المخطوطات، يصادفه من حين لآخر، اسم كتاب لمجهول، وقد يكون الكتاب جديرا بالتحقيق، فعلى المحقق، أن يبذل وسعه في التعرف على اسم مؤلفه، ويسلك في ذلك، السبيل الذي سلكه في تحقيق عنوان الكتاب، من قراءته أولاً لنصّ الكتاب، فقد يعثر فيه على اسم المؤلف، أو ما يشير إلى عصره، أو شيوخه، أو إلى شيء آخر ينطلق منه في الدّراسة والبحث، ثم يرجع كذلك الى كتب الفهارس، كما صنع في تحقيق اسم الكتاب.

وينبغي أن يُنَبَّه إلى أن هناك كتبا تتفق عناوينها، والمؤلف مختلف، وكذلك موضوعاتها أحيانا تتشابه، فتجد مثلا: «الأشباه والنظائر» لمقاتل بن سليمان (ت 150هـ.)، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (ت 911هـ.)، و«الأشباه والنظائر» لابن نجيم (ت 975هـ.)، الأول له أشباه في القرآن،والثاني له أشباه في الفقه، وأخرى في النحو، والثالث له أشباه في الفقه، فلا يتسرع الباحث عند العثور على اسم المؤلف المجهول، وقد نسب إليه الكتاب الذي يبحث هوعن مؤلفه، فقد يكون ما وجده مجرد اتفاق، وقع في عنوان الكتاب، هولمؤلف آخر، فلابد من دراسة مادة الكتاب، لتعرف مدى صحة نسبته إليه، من حيث التاريخ والأسلوب، والأعلام الواردة في النصّ، والحوادث، وما إلى ذلك[21].

وفي بعض الأحيان يكون اسم المؤلف مدونا على المخطوط، ولكن دخله التصحيف والتحريف، فسفيان قد يصحّف إلى شعبان، وعبّاس قد يصحّف الى عيّاش، وضُبيع يكتب صُبيغ، وحيّان حبّان، وكذلك الألقاب، مثل: الصرّاف والصوّاف، والحنّاط والخيّاط، والمِصري والعسكري.. الخ، فلابد من الصبر والتأنّي في البحث، بعرض ما يجده الباحث في كتاب على كتاب آخر، حتى يحصل له الجزم بصحة ما وصل إليه في آخر المطاف.

---

(21) أنظر تحقيق النصوص ونشرها ص 41.

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

إذا لم يكن الكتاب مشهورا بين الناس لمؤلفه فينبغي ألّا يكتفى بما يوجد على ظهر النسخة من أنّ مؤلفه فلان، فقد تكون هذه النسبة غير صحيحة، فلابد من التأكد من ذلك بالنظر في فهارس الكتب، والمؤلفين، وكذلك الوسائل الأخرى، التي سبقت الإشارة إليها في تحقيق اسم الكتاب، واسم مؤلفه، ومن أهمها دراسة مادة الكتاب، فقد تأتي في الكتاب نصوص تكذّب النسبة المزعومة، لأن حقائق التاريخ لا تقرّها.

وقد زوّر الناس قديما نسبة مخطوطات إلى غير مؤلفيها، ربما لاكسابها شهرة بهذه النسبة لم تكن لها، من ذلك كتاب «تنبيه الملوك والمكائد» المنسوب إلى الجاحظ، منه صورة في دار الكتب المصرية رقم 2345 أدب[22].

ومن أبواب هذا الكتاب، التي دلّت على عدم صحة نسبة الكتاب للجاحظ، باب «نكت من مكائد كافور الإخشيدي» فأين كافور من الجاحظ، مات الجاحظ عام 255هـ، وولد كافور عام 292هـ، فكيف لمن مات أن يكتب عمن ولد بعد موته.

وقد تحصل هذه النسبة الخاطئة غفلة من ناسخ نسخ من أصل غُفل من اسم المؤلف، فوضع له من عنده اسما بالاجتهاد أخطأ فيه، من ذلك على ما يبدو، مخطوطة «الغريب المصنَّف» في دار الكتب المصرية رقم 121 لغة، يوجد في صفحة العنوان منها: «الغريب المصنَّف لأبي عَمرو الشيباني، والكتاب هو لأبي عبيد القاسم بن سلّام، ولكن لما كان الكتاب يبدأ بعبارة: «قال أبوعبيد: سمعت أبا عمرو الشيباني يقول.» ربما ظنّ الناسخ أن الكتاب لأبي عمرو الشيباني فنسبه إليه[23].

وقد يكون سبب هذه النسبة الخاطئة ما يقع للنساخ من لبس وتشابه في الأماء، وألقاب الناس، من ذلك ما ذكر السُّيوطي منسوبا إلى أبي الطيّب اللغوي في كتاب «مراتب النحويين»، قال: «ولقد رأيت نسخة من كتاب «الغريب المصنَّف» وعلى ترجمته: تأليف أبي عُبيد القاسم بن سلّام الجُمَحي، وليس أبو عبيد بجمحي، ولا

(22) تحقيق النصوص ونشرها ص 43.

(23) أنظر مناهج تحقيق التراث ص 75.

عربي، وإنما الجُمَحي محمد مؤلف كتاب: «طبقات الشعراء»[24]، فاشتبه على واضع الاسم محمد بن سلّام بأبي عُبيد القاسم بن سلّام.

---

(24) المزهر 396/2.

المقابلة بين النسخ

إن الصورة الشمسية المأخوذة عن المخطوط تكفي عن المخطوط ذاته، عند المقارنة بين النسخ، ولكن يبقى للاطلاع على المخطوط ذاته أهمية أخرى في معرفة نوع الورق وحالته، ونوع المداد، وغير ذلك من الأمور التي قد يُحتاج إليها، لمعرفة مدى قدم النسخة.

وقبل البدء في المقارنة، لابد من نظرة فاحصة إلى النسخ مجتمعة، تتحدد بها قيمة كل نسخة، وأوصافها، ودرجة أهميتها، وبذلك يعرف أيها أكثر صوابا، وأقرب إلى صحة النصِّ، فيُجعل أصلا.

فإذا توفر في نسخة مّا، ما يجعلها كذلك، كأن كانت بخط المؤلف، أو كانت الأقدم، أو أكثر ضبطا، فإنها تُعطى اسما، ويُرمز لها بحرف من حروفه، ويقيَّد ذلك على ظهر النسخة، حتى لا تلتبس رموز النسخ إذا تعددت، أو يُنسى تمييز هذه الرموز إذا طال العهد، فإذا كانت النسخة مثلا من مكتبة الأوقاف بطرابلس كتب عليها: النسخة الأم، مكتبة الأوقاف، طرابلس، والرمز لها (ق) مثلا، ثم تجعل أصلا تقارن عليه جميع النسخ الأخرى، وهذا يقتضي أن تنسخ هذه النسخة الأم في كراسات نَسْخًا دقيقا مراجَعا، ومعارَضا، بحيث يكون طبق الأصل، دون أي تغيير، أو تبديل، مع ملاحظة أن يُترك لكل صفحة مكتوبة صفحة تقابلها، خالية من الكتابة، تُترك لأعمال التحقيق، كما تترك في أسفل كل صفحة مكتوبة حاشية فارغة، لتدوّن فيها الفروق بين النسخ.

ثم تعارض جميع النسخ الأخرى على هذا الأصل، واحدة واحدة، وما وجد من فرق بزيادة، أو نقص، أو تغيير أثبت في الحاشية.

وهناك من يرى أنه لا داعي لنسخ المخطوطة الأصل في دفاتر وكراسات، بل تقابل النسخ بالنسخة المصوّرة عن الأم، وتكتب الفروق على هوامش المصوّرة نفسها، لأن النسخ في الكراسات عرضة هو الآخر للخطإ وبذلك يضيف الناسخ أخطاءه إلى أصل الكتاب[25].

(25) أنظر أصول نقد النصوص ص 97.

الفروق الجديرة بالإثبات

اتبع الناس في الماضي طريقة المستشرقين، فكانوا يثقلون حواشي الفروق بين النسخ بتدوين كل فرق جاء في رسم الكلمة، مهماكان قليل الأهمية، يعلم الناطق بالعربية يقينا أنه لا يمثل قراءة أخرى للنصّ، وإنما هو بسبب سهو الناسخ، أو جهله، كأن يكتب في نسخة «رمى»، وفي أخرى «رما» بألف، أو في نسخة «هذا»، وفي أخرى «هدا» بالدال المهملة، أو تكون العبارة في الأصل: «وإبدال الناقص الرديء بالكامل الجيِّد»، فتوجد في نسخة أخرى: «وإبدال الناقض الرذيء بالكمال الجيِّد»، فنقط الصاد من ناقص، والدال من رديء، وإبدال الكامل بالكمال، يعلم جزما أنه من خطإ الكاتب، أو تكون الكلمة في نسخة «هذا» وفي أخرى «ذلك»، أو في واحدة: «والعجب»، وفي أخرى: «فالعجب».

إثبات مثل هذه الفروق هو تكثير للحواشي وتسويد لها، لا طائل من ورائه، ولذلك لم يعد المحققون يثبتون من الفروق بين النسخ إلا مَا لَهُ قيمة في قراءة النصِّ، بحيث يترتب على اختلاف رسم الكلمة اختلاف في المعنى، يحتمل أن يكون مرادا في السّياق، هذا هو الفرق الذي يحفلون به، وينبهون عليه، أمّا الفرق الذي يعلم بداهة أنه من الناسخ لجهله، أو سهوه فلا يثبتونه.

ولكن على المحقق إذا وجد ذلك فاشيا في بعض النسخ، أن يشير في المقدمة إلى أن النسخة الفلانية يكثر فيها التشويه والتحريف، ويكتفي بذلك، فلا يتتبع تحريفاتها، فيثقل بها هامش الكتاب.

ما يثبت في متن الكتاب عند المقارنة

إن كانت النسخة التي كتبها المؤلف بنفسه موجودة، فعلى المحقق أن يجعلها أُمًّا، ويثبتها في متن الكتاب، وعندما يجد شيئا يخالفها في نسخة أخرى، يثبته في الهامش، حتى إن كان ما في النسخة الأخرى أكثر ملاءمة لسياق الكلام، لأنه ينشر نسخة بعينها.

أما إذا كانت النسخ ليس من بينها نسخة المؤلف، وكانت تتفاوت من حيث الأهمية، كأن كان من بينها ما تحمل إجازات بالسماع، أو نسخة قديمة، فللمحقق أن يختار إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى:

أن يختار أهم النسخ وأصحها، لقدمها، أو لغير ذلك من الاعتبارات، فيجعله أُمًّا، يثبته في متن الكتاب كما سبق.

وهذا ما صنعه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق «الرسالة» للإمام الشافعي، ساق متن الكتاب كما جاء في نسخة الربيع بن سليمان التي جعلها أصلا، وما خالفها حتى إن كان ذا وجه صحيح، ذكره في الهامش.

وهذه هي طريقة المحدّثين، كانوا لا يخلطون رواية برواية أخرى، فإذا ابتدأ أحدهم الرواية للكتاب من طريق أمضاه الى آخره من تلك الطريق، وقد سبق بيان ذلك مفصّلا في القسم الأول[26].

الطريقة الثانية:

أن يجعل ما اتفقت عليه النسخ في متن الكتاب، وما وجد مخالفا في نسخة مّا، وكان أنسب للسّياق يثبت في المتن بين معقوفين، هكذا: [ ] وينبّه على ذلك في الهامش، بأن يقال: ما أثبت هو ما جاء في (س) مثلا.

وعلى هذا منهج التحقيق في كتاب «الأغاني» في طبعة دار الكتب المصرية، الذي

---

(26) هذه الطريقة درج عليها أيضا المستشرقون، يقول: برجستراسر: «يجب على الناشر أن يختار إبرازة واحدة للكتاب، ولا يمزجها بغيرها» أصول نقد النصوص ص 27.

وضعه فريق من المتخصصين على رأسهم أحمد زكي[27].

وقد صدر الجزء الأول منها عام 1917م.

فقد جاء في منهج التحقيق قولهم: «إذا اختلفت نسخ الأغاني الموصوفة آنفا، ننظر إلى ما هو الصحيح، أو الأنسب بالمقام، فنضعه في الصلب، وننبّه على باقي النسخ في أسفل الصفحة.»[28].

النــصّ المختــار:

أمّا إذا كانت النسخ متقاربة من حيث الأهمية، وليس من بينها نسخة فائقة، فالذي درج عليه كثير من المحققين أن تعتبر النسخ كلها أصولا، يصحح بعضها بعضا، ويكمل بعضها بعضا، وهو ما يسمى «بالنصّ المختار»، فيكتب في متن الكتاب ما أجمعت عليه النسخ عند الإتفاق، واذا اختلفت تُخيَّر منها للمتن ما كان أنسب للسياق، وأصح في الاستعمال، وما يُظنّ أنه يفصح عن رأي المؤلف، ويؤدي عبارته دون التقيّد بنسخة معيّنة، ويثبت ما خالف ذلك مما له أهمية في الهامش، وما تُخيِّر من النسخ المختلفة للمتن لا يجعل بين عضادتين: [ ]، وإنما يوضع عنده رقم في الهامش، يبينّ مصدر نسخته، وعلى هذه الطريقة جرت اللجنة التي شكلت سنة 1949 م. لوضع منهج لتحقيق كتاب «الشفا» لابن سينا، بإشراف طه حسين[29].

قالت اللجنة: «ولكنا آثرنا في نشرنا هذا طريقة النّص المختار، لما تقوم عليه من تصرّف وحريّة، وتسمح به من تفضيل وموازنة وهي لهذا لا شك أدقّ وأعقد، ولكنها أصح وأنفع،... فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد، ورجّحنا ما أمكن الترجيح، وكل ذلك عند الاختلاف والمغايرة، أما ما أجمع علي النسّاخ السابقون، فقد احترمنا إجماعهم... وعنينا أن نثبت في الهامش الروايات المختلفة منسوبة إلى مصادرها.».

---

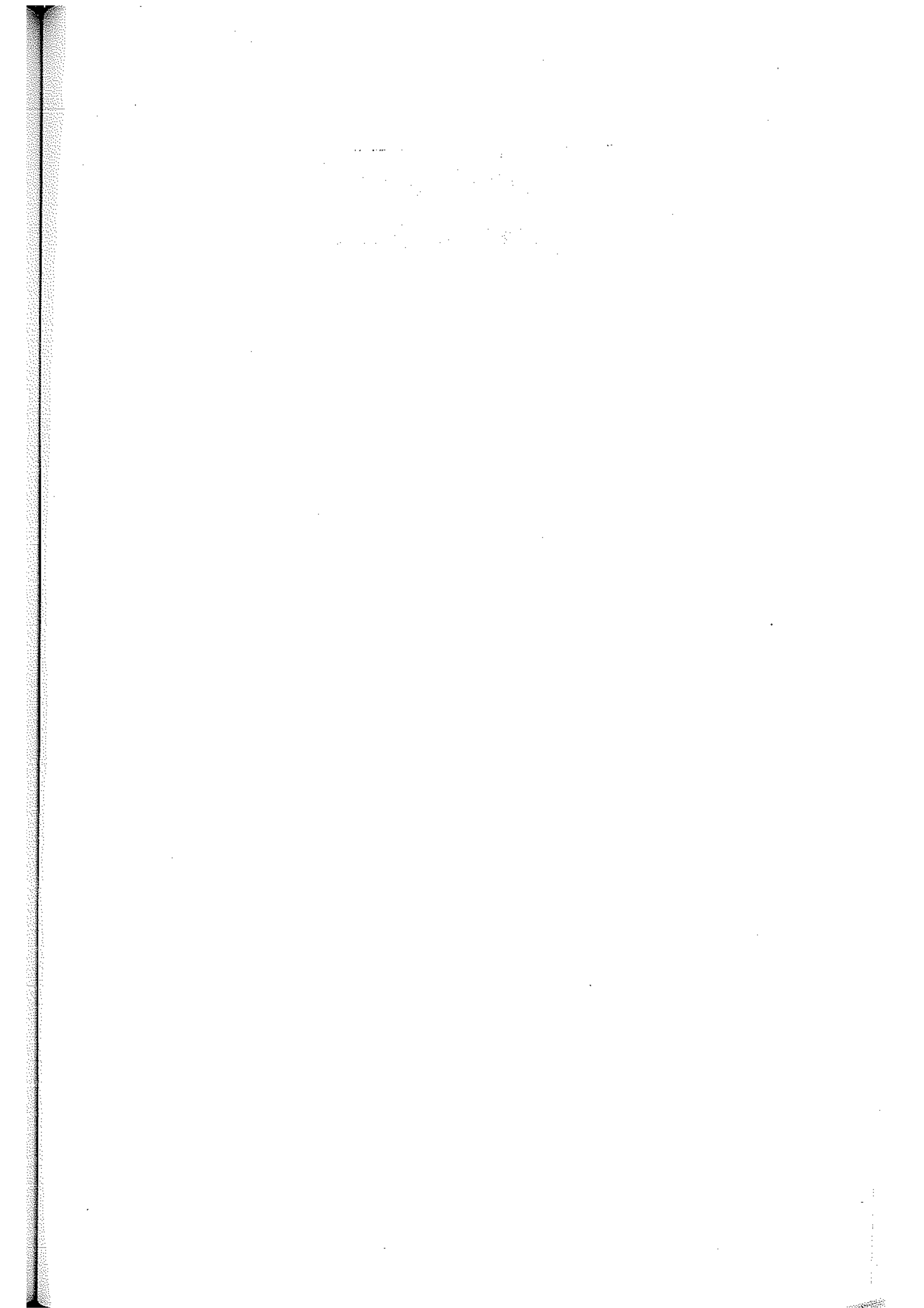
(27) هم: أحمد تيمور، وجعفر ولَيّ، ومحمد الخضر حسين، وأحمد أمين. ومحمد البيلاوي، وحافظ إبراهيم (الشاعر)، وأحمد نسيم، وأحمد عبد الرحيم. أنظر الأغاني 59/1.

(28) الأغاني 55/I.

(29) وهم: ابراهيم مدكور، والأب جورج شحاتة قنواتي، ومحمد عبد الهادي أبوريدة، ومحمود الخضيري، وأحمد فؤاد الأهواني.

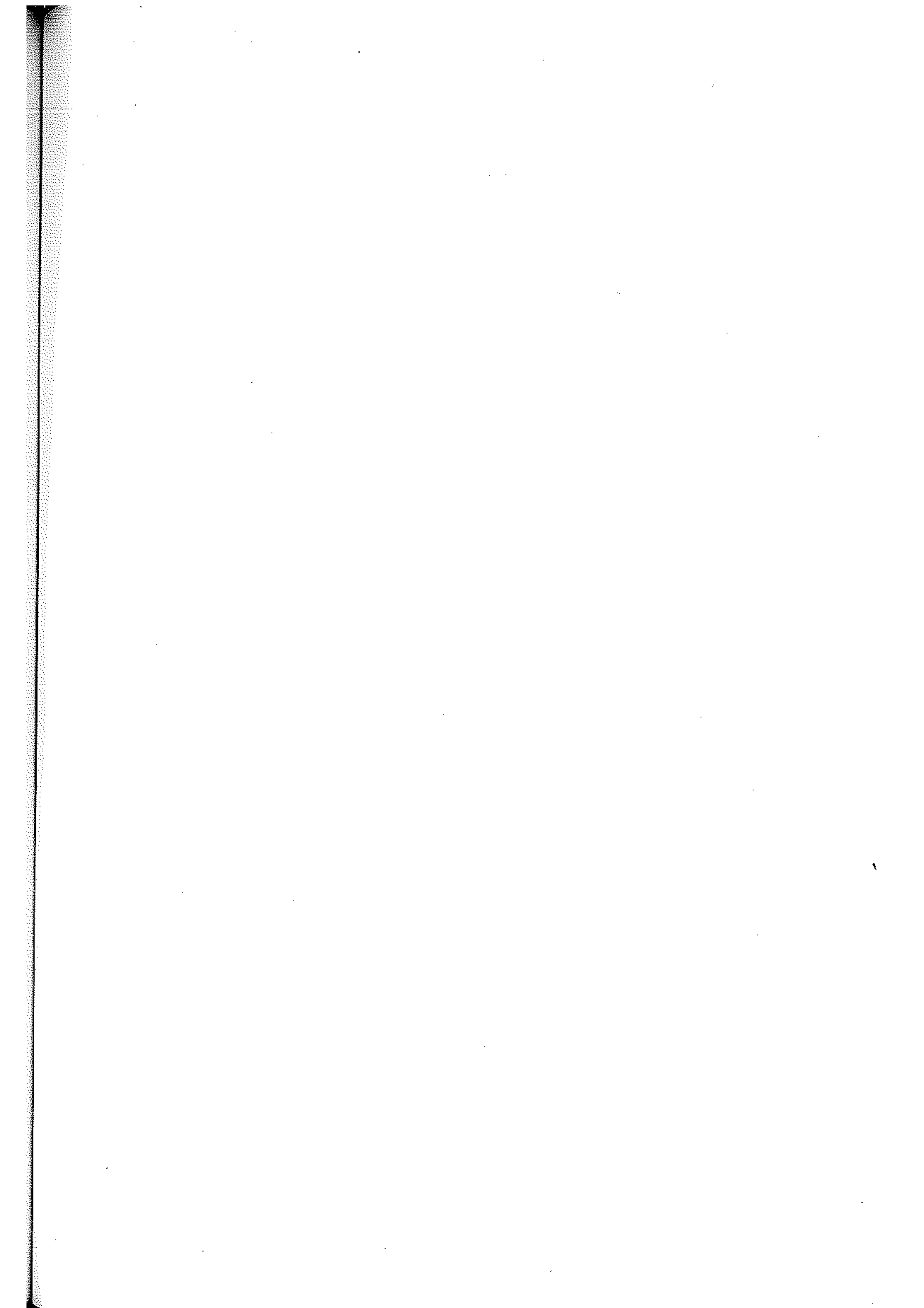
أنظر الشفاء ــ المنطق ــ المدخل ص 38.

وطريقة «النصّ المختار» هذه تعظم معها مسؤولية المحقِّق، لأنه يكون حَكَمًا على النسخ عند اختلافها، يقرّر أي النصوص أقرب إلى مراد المؤلف، وهو ما يتطلب مهارة وحِسًّا علميا مدرّبا، وتمرّسا في فنّ الكتاب، وعباراته، وأسلوبه.



الفصل الثاني
مكملات التحقيق

الضبط
التخريج
التعريف بالأعلام
شرح الغريب
عمل الهوامش
التغيرات التي يسمح بها للمحقق
الفهارس
القسم الدراسي



أولا ـ الضبط

على المحقق أن يعتني بالضبط، والكلمات التي يحتاج الى ضبطها بالشكل هي:

1 ـ الكلمات الغريبة، وهي التي تحتاج إلى شرح، ولا يدرك المتخصص معناها إلا باستعمال المعاجم.
مثال ذلك: الوهَل بمعنى: الفزَع، والضِّبْن: ما بين الكَشْح والإبط، والرِّفاء: الإلتحام والإتفاق، والمُغِيبة: للمرأة التي يكون زوجها غائبا، وهكذا ما كان على هذا المنوال من الغريب.

2 ـ الكلمات التي يشيع استعمال الناس إيّاها خطأ، مثل: الخَصْر لوسط الإنسان، والقَلَنسُوة للباس الرأس، والقَسُّ لمن يرأس النصارى في دينهم، والعيُّ للعجز عن الإفهام، والقِمْع للإناء الذي تُصبّ به السوائل، وخُصْلة الشعر، ومُسْكة العقل.. الخ.

3 ـ أسماء النباتات والعقاقير، مثل: زَعفران، وخَطْمي، وقَرَنْفُل، وكَرَوْيا.

4 ـ الكلمات التي تتفق صورتها، وتختلف معانيها باختلاف شكل حركاتها، مثال ذلك ما جاء في الحديث من ندب المرأة إلى أن تأخذ فِرْصة مُمَسَّكة تطيِّب بها محل الدم بعد الغسْل من الحيض[1].
فنبغي ضبط الفاء من «فِرْصة» بالكسر، لأنها بمعنى القطنة، أو قطعة القماش، فإن الفُرصة بالضَّم تعني: اغتنام الأمر والفوز به، وبالفتح: داء يصيب فَقَار الظهر، فيكون من الحَدَب.

5 ـ ضبط وسط الفعل في الماضي والمضارع من الثلاثي، لأن أكثره يعتمد على السماع، مثل: فَشِل في الأمر، وصعِد السُّلَّم، وقَبَض المال، وشعَر بمعنى أحسَّ وعلم، وخصِب المكان، ومثل: يفشَل في الأمر، ويدِبّ على الأرض، وينضَج الثمر، ويخصَب المكان.
كذلك ضبط الأفعال التي تلزم البناء للمجهول مثل: هُرِعَ، وعُني، وأُهرِيق، وحُمَّ، وجُنَّ.

(1) أنظر صحيح مسلم مع شرح النووي 13/3.

6 ـ أعلام الأشخاص وألقابهم، وأسماء الأماكن والقبائل والبلدان، فإن الأعلام أولى الألفاظ بالضبط، لأنه ليس قبلها، ولا بعدها ما يدلّ عليها، ولا يدخلها القياس. ويكون ذلك بالرجوع إلى كتب الرجال، ومعاجم اللغة، ومعاجم البلدان، وخصوصا ما يعتني من هذا النوع من المصادر بالضبط، والتفريق بين المشتبِه مثل: «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» لأبي عبيد البكري (ت 487هـ.)، و«معجم البلدان»، و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت 626هـ.)، و«اللباب في تهذيب الأنساب»، لابن الأثير الجزري (ت 630هـ.)، و«المشتبه» للذهبي (ت 748هـ.)، و«تبصير المنتبه» لابن حجر (ت 852هـ.)، و«القاموس المحيط» للفيروزأبادى (ت817 هـ.)، وشرحه «تاج العروس» للزَّبيدى (ت.1205 هـ.)، وكذلك «الأعلام» للزِّركلي، فإنه يضبط الأعلام وألقابهم بالشكل، وضبطه دقيق.

7 ـ الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال، وأبيات الشعر والرجز، وفي جميع ما تقدم ينبغي الإعتناء بإعجام الحروف بنقطها، ووضع الشّدّة على الحروف المشدّدة.

ولا يضبط المحقق شيئا أو يشكله بالاجتهاد، اعتمادا على الذاكرة، بل يجب الرجوع دائما في ضبط الكلمات إلى المصادر والمراجع، والتثبت منها على صحة ما يكتب، لأن الكلمة إذا وجدت مضبوطة، فإنّ ذلك يعني في عرف البحث أنه اعتُني بها، ورُوجعت، فيأخذها القارىء مسلّمة، فإذا لم يكن الضبط متثبّتًا منه، وكان منه ما فيه خطأ، حصل التغرير بالقارىء، وتزعزعت في نفسه الثقة بعد ذلك بما يجده مضبوطا، حتى إن كان صوابا.

و إذا ضبط المؤلف الكلمة ضبطا خاطئا لغرض يعنيه، كأن يمثل به لقضية ساقها، ولا يتمّ له غرضه من السّياق إلا بذلك الضبط الخاطىء، فينبغي أن يُترك ضبط المؤلف كذلك، ولا يُصوّب، لأن تصويبه في هذه الحالة هو الخطأ.

مثال ذلك: ما جاء في كتب التراجم: أن القاسم بن سلّام أحضره أبوه إلى المكتب، وهو صبي، وقال للمعلّم: «علِّمي القاسم، فإنها كيِّسة» ذكروا ذلك، ليستدلوا به على أن أباه كان عبداً روميا لا يحسن العربية، فمثل هذا لا يضبط على الصواب، و إلّا ضاع الاستشهاد[2].

---

(2) أنظر مناهج تحقيق التراث ص 160.

وكذلك لا يغير ضبط المؤلف إذا كان لضبطه وجه صحيح في اللغة، ولو كان غيره أصح منه.

ثانيا ـ التخريج

من أهم الأعمال التي تُبذل في خدمة النصّ وتوثيقه، تخريج النصوص التي يستشهد بها المؤلف، وتوثيقها.

والنصوص التي يحتاج إلى تخريجها هي:

1 ـ الآيات القرآنية:

تخرّج الآيات القرآنية من المعاجم المعدّة لذلك، مثل: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» لمحمد فؤاد عبد الباقي، ويكتب في الهامش عند التخريج اسم السورة، ورقم الآية، ولا بأس أن يكتب رقم السورة أيضا، مثل أن يقال: سورة المائدة (5) آية 15 .

وإذا كان في أصل المخطوط خطأ في الآية، لا تحتمله قراءة من القراءات غُيّر إلى الصواب، وأشير إليه في الهامش.

وينبغي أن لا يعتمد الباحث في تخريج الآيات على حفظه، فقد تشتبه عليه الآيات، وتلتبس، فلا يفطن لسَقَط، أو تغيير أوقعه سهو المؤلف، أو نسخ الناسخ، وقد تسمع الأذن الآية فتحسبها صوابا، وهي خطأ.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في مخطوط كتاب «الحيوان»:

«... «فلما أتوا على وادي النّمل» والآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾) وجاء فيها «إني مبتليكم بنهر» والآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مُبۡتَلِيكُم بِنَهَرٖ﴾ «وأنهار من ماء غير آسن»، وصحتها: ﴿أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ﴾...» من غير واو[3].

2 ـ الأحاديث النبوية:

ينبغي الاعتناء بتخريج الأحاديث تخريجا علميا صحيحا، أيا كان موضوع الكتاب الواردة فيه، سواء كان في علوم الشريعة، أو اللغة والأدب، أو التاريخ والعلوم الأخرى، فإننا نجد أحيانا بعض محققي كتب الأدب واللغة، أو التاريخ، يولون اهتماما زائدا بتخريج الشِّعر، وذكر رواياته، واختلاف نسبته، وتزييف الزّائف منها، وما إلى ذلك، مما يقتضيه

---

(3) تحقيق النصوص ونشرها ص 45.

توثيق العلم، وتحقيقه ـ على حين أنهم لا يهتمون الاهتمام ذاته، بتخريج الأحاديث، أو لا يذكرون لها تخريجا على الإطلاق.

أقول لهؤلاء: إن الأحاديث أولى بالتخريج من غيرها؛ لأنها استوت مع غيرها في كونها نصوصا يحتّم اتباع المنهج العلمي في التحقيق تخريجها، وزادت على غيرها من النصوص الأدبية الأخرى، في كونها دينا يُتعبّد بها، وهديا نبويا يقتدى به، فالمُسلِمُ أحوج إلى معرفة صحة ثبوتها من عدمه مما عداها، وكونها وردت في كتب الأدب أو غيرها، ولم ترد في كتب الحديث أو الفقه لا يبرّر مطلقا تركها من غير تخريج علمي، بل هي أحرى بالتخريج، وذكر حالها من الصحة والضعف، لكثرة ما يجيء في كتب الأدب من الاستشهاد بالضعيف والموضوع.

وتخريج الأحاديث يكون بالرجوع إلى كتب السنّة، فإذا كان الحديث المستشهد به مخرّجا في الصحيحين، أو موطإ مالك، يكفي عند تخريجه أن يقال: خرّجه البخاري، أو مسلم، أو الموطأ، مع ذكر الجزء والصفحة، و إن لم يكن مخرّجا في الصّحاح وهو في كتب السنن الأربعة (النَّسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه)، أو في بعضها خرّج منها.

و ينبغي للمحقق أن يتخذ لنفسه منهجا يلتزم به، فلا يخرّج حديثا مّا، من هذه الكتب الأربعة، ويكتفي في تخريج حديث آخر ببعضها، إن كان مخرّجا في جميعها.

واذا لم يوجد الحديث في واحد من الكتب الستّة المتقدمة، بحث المحقق عنه في غيرها من كتب المسانيد، مثل «مسند» أحمد، و«مسند» ابن أبي شيبة، و«مسند الدارمي».

وفي المصنّفات، مثل: «مصنف» عبد الرزاق، وفي السنن، مثل: «السنن الكبرى» للبيهقي، وفي المعاجم، مثل: معاجم الطبراني، الصغير، والأوسط، والكبير، وفي المجاميع الأخرى، مثل: «مجمع الزوائد» للحافظ الهيثمي، و«الجامع الصغير» للسيوطي، و«كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلاء الدين الهندي، رتب فيه أحاديث الجامع الكبير للسيوطي.

ونظرا لأن هذه الكتب غير «البخاري» و«مسلم» و«الموطأ» يوجد فيها من الأحاديث الصحيح، وغيره، فينبغي بعد تخريج الحديث منها أن تذكر درجته من الصّحة والضعف، أخذا من المصادر التي تعتني بهذا الشأن، مثل: «العلل» للدارقُطني، و«العلل» لابن أبي حاتم الرازى، و«التلخيص الحبير» لابن حجر، و«نيل الأوطار» للشوكاني، وكذلك يستعان على التعرف على حال الحديث بدراسة رجال سنده، والاطلاع على حالهم من

حيث التوثيق والضعف، وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال، مثل: «ميزان الاعتدال» للذهبي، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر، و«لسان الميزان» له أيضا.

كما ينبغي الرجوع إلى الكتب المؤلفة في الموضوعات والأحاديث الضعيفة، مثل: «الموضوعات» لابن الجوزي (ت 597هـ.)، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي (ت 902هـ.)، و«اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ت 911هـ.)، و«كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» لاسماعيل بن محمد العجلوني (ت 1162هـ.)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ت 1250هـ.).

وكذلك كتب غريب الحديث، وكثير منها رتبت فيه الأحاديث على حروف المعجم، ومن أهم كتب الغريب: «غريب الحديث» لأبي عُبيد القاسم بن سلّام (ت 224هـ.)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (ت 276هـ.)، و«غريب الحديث» لابراهيم بن اسحاق الحربي (ت 285هـ.)، و«غريب الحديث» لأبي سليمان الخطابي (ت 388هـ.)، و«الغريبين» لأبي عُبيد الهَروي (أحمد بن محمد ت 401هـ.)، و«الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (محمود بن عمرت ت 538هـ.)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (المبارك بن محمد ت 606هـ.)،.

ويستعان على معرفة مواضع الحديث في المراجع المذكورة بالفهارس المعدة لذلك، مثل: «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» وهو من صنع المستشرقين ويتضمن فِهرِسا لألفاظ الأحاديث الواردة في الكتب الستة، و«موطأ» مالك، و«مسند» أحمد، و«مسند الدارمي».

3 ـ تخريج الشعر والأمثال:

إذا لم يكن البيت منسوبا، نسبه المحقق لقائله، وبيّن بحره، وخرّجه من ديوان الشاعر إن كان له ديوان، و إذا كان للبيت رواية أخرى، أشار أليها، وبيّن وجه الصواب فيه، وكذلك إذا كان منسوبا إلى غير قائله خطأً نبّه عليه، ونسبه على الصواب، و إذا لم يكن للشاعر ديوان، أو لم يعثر عليه فيه، بحث عنه في المجاميع الشعرية التي جمعت للشعراء، مثل: «المفضليات» للمفضَّل الضَّبِّي (ت 168هـ.)، تقريبا، و«الأصمعيات» اختيار الأصمَعي (ت 216هـ.)، و«الحماسة» لأبي تمام (حبيب بن أوس ت 231هـ.)،

و«الحماسة» للبُحتري (الوليد بن عبيد ت 284 هـ.)، و«معجم شواهد العربية» لعبد السلام هارون.

وكذلك كتب اللغة والأدب والشواهد والمعاجم، مثل: «الكتاب» لسيبويه(عمرو بن عثمان ت 180 هـ.)، و«الكامل» للمبرد (محمد بن يزيد ت 286هـ.)، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (على بن الحسين ت 356هـ.)، و«لسان العرب» لابن منظور (محمد بن مكرَّم ت 711هـ.)، و«المغني» لابن هشام (عبد الله بن يوسف ت 761هـ.)، و«تاج العروس» للزَّبِيدي (محمد بن محمد ت 1205هـ.).

أما الأمثال فتخرّج من كتب الأمثال، مثل: «الفاخر» لأبي طالب المفضل بن سلمة (ت 290هـ.)، و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (الحسن بن عبد الله ت 395هـ.)، و«فصل المقال» لأبي عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز ت 487هـ.)، و«مَجمَع الأمثال» للميداني (أحمد بن محمد ت 518هـ.)، و«المستقصي» للزمخشري (محمود بن عمر ت 538هـ.).

4 ـ التعريف بالأعلام:

يقتصر في التعريف بالأعلام على غير المشهورين منهم، فلا يشغل المحقق نفسه بالتعريف بكبار الصحابة، ولا المشهورين من الأئمة، على أن يكون التعريف بمن يعرّف به مختصرا، بحيث يميّزه عن غيره، باسمه ونسبه ولقبه، وتاريخ وفاته، وشهرته، إن كان محدّثا، أو أديبا، أو فقيها وذكر درجته من الجرح والتعديل، و إذا تكرر ورود العلم عرّف به عند ذكره لأول مرة.

وأحيانا يصعب التعريف بالعلم، إذا ورد اسمه بصورة يشاركه فيها غيره، كأن يقال: قال محمد، أو قال عبد الملك، أو قال أبوزيد، أو قال العسكري.

وللتعرف على المراد في هذه الحالة، يتطلب الأمر الاستعانة بعِدّة أشياء، منها:

تتبع مصادر الكتاب، والمصادر التي تأخذ عنه، فقد يعثر على قولة من يراد التعريف به في هذه المصادر منسوبة إليه باسمه الذي يميّزه عن غيره، أو يتحصل من مجموع ما جاء في المخطوطة، وما جاء في المصادر الأخرى، ما يتم به تعريف الاسم وتمييزه، كأن يجيء في المخطوطة: قال عبد الملك كذا وكذا، ثم نجد في المصادر هذا القول بعينه منسوبا لابن حبيب، فنعلم بذلك أن عبد الملك هو ابن حبيب.

ومما يعين على تمييز الأسماء المشتركة أن يبحث عن الاسم في مظانه، فإذا وجدنا مثلا: قال أبو العالية، وكان قوله هذا في تفسير كتاب الله، بحثنا عنه في طبقات المفسِّرين، وعلمنا أن المراد به هو: أبو العالية المفسِّر رُفيع بن مهران، المتوفي سنة 90هـ.، وليس: البَراء البَصري، مولى قريش المتوفي عام 90هـ[4].

وهكذا، إذا كان قوله يتعلق بأصول الفقه، بحثنا عنه في طبقات الأصوليين، و إذا كان يتعلق بالنحو بحثنا عنه في طبقات النحويين، وبذلك نقلل الاشتراك في الاسم قدر الإمكان، فإذا لم نطمئن بعد البحث إلى أن واحداً بعينه هو المراد ، تركنا الاسم دون ترجمة له ، لأن الترجمة لواحد من المشتركين والحالة هذه ، مجازفة لا تقرها الأمانة العلمية.

وفي كتب الأحاديث التي تذكر الأسانيد نجد عُظْم الكتاب، يقوم على ذكر الرجال، فهل يطالب المحقق بأن يترجم لكل رجال السند في الكتاب؟

الذي جرى عليه عمل كثير من المحققين أنه لا داعي لذلك، ولعله بحجة أن مثل هذا العمل يحيل التحقيق إلى كتاب في التراجم والطبقات.

وأرى أنه على المحقق أن يتخذ لنفسه منهجا حيال هذه القضية، يخدم به غرض الكتاب و يفيد القارىء، كأن يلتزم أن لا يعرف من الرجال، ولا ينبه إلا على من كان منهم متَّهما، وبذلك يطمئن القارىء إلى أن كل من سكت عنه المحقق، رضي الأئمة روايته، وهذا و إن كان عملا شاقا ـ لأنه يتطلب البحث عن أحوال جميع من ذُكر من الرجال، حتى يُنَبَّه على من كان منهم متَّهما ـ فهو ذو فائدة عظيمة في خدمة الكتاب.

5 ـ تخريج النصوص المقتبسة:

الرجوع الى مصادر المؤلف أمر ضروري، لأنه يضيف اطمئنانا إلى صحة النصّ المحقق، ومزيدا من الوثوق بسلامته، على أن يكتفى في الهامش عند الرجوع إلى مصادر المؤلف ـ سواء الأصلية، أو الثانوية ـ بالإحالة على المصدر، دون حشد النصوص بتكثير الهوامش، التي لا فائدة منها في هذه الحالة، سوى الإطالة، وتكرار العبارة، إلّا إذا أثارت قضية ما، ارتياب المحقق، وكانت صحتها والتسليم بها بالطريقة التي عرضها المؤلف محل

(4) أنظر طبقات المفسِّرين 179/1، وتهذيب التهذيب 143/12.

شك، فعلى المحقق حينئذ أن ينقل العبارة التي تصحح المسألة، إذا عثر عليها في مصدر من مصادر المؤلف.

وبعض الكتب لها طابع تجميعي بحت، كل جزئياتها ومسائلها مأخوذة من مصادر أخرى، فلا يكلف المحقق في هذه الحالة بترجيع كل جزئياتها إلى أصلها، لأن ذلك نوع من العمل الشاق الذي لا يساوي الفائدة المترتبة عليه، وأوضح ما يكون هذا في كتب الفقه والتفسير المتأخرة، بصفة خاصة، وفي معظم مؤلفات القرنين التاسع والعاشر الهجري بصفة عامة، فعلى المحقق في هذه الحالة أن يستعمل حاسته العلمية، بحيث يتدخل بتعليقاته في الهامش عندما يشعر أن الكلام غير مُسلِّم، فيستعين بمصادر المؤلف، ليصوّب المسألة، ويتدخل كذلك، إذا كانت المسألة من المسائل التي جرى فيها الخلاف، ونهج المؤلف فيها نهجا ضعيفا، فدور المحقق أن يحرّر المسألة، ويبين الأمر الراجح فيها.

وإذا كانت العبارة في المخطوط مخالفة في بعض ألفاظها للمصدر الذي اقتبس منه المؤلف، فلا نغيّر لفظ المؤلف، ونصلحه بعبارة المصدر المقتبس منه، بل نُبقي عبارة المؤلف على حالها؛ لأن مهمة المحقق الإبقاء على تعبيرات المؤلف، وتحقيق ألفاظه، لا أن يستبدل بالعبارة الغامضة ما يراه أحسن وأنسب.

غاية ما هنالك أنه إذا ورد في عبارة المؤلف لفظ غير واضح، لا يستقيم له معنى، وهو واضح في أحد مصادر المؤلف - فدور المحقق أن يعلق عنده قائلا: هكذا جاء، والصواب: كذا وكذا كما جاء في المصدر الفلاني.

ثالثا ـ شرح الغريب

ينبغي شرح الكلمات الغريبة، ولا يسرف المحقق في ذلك، بل يقتصر على شرح الكلمات التي لا يُدرَك معناها إلا باستعمال المعاجم، فإن توضيح الواضح تزيّد لا طائل من ورائه.

وعند شرح الكلمة يطلب الاقتصار على ذكر المعنى الذي يناسب السِّياق، فالكلمة الواحدة تدلّ في كثير من الأحيان على معان متعددة، ومتباينة، ويقع للطلبة أحيانا أنهم لا يستعملون المعاجم استعمالا صحيحا، فيشرحون الكلمة بما يقطعها عن السِّياق، ولا يزيدها إلا إبهاما، لأنهم يخطئون في تَخَيُّرهم من معاني الكلمة في المعجم ـ المعنى الملائم للسياق.

وفي شرح معاني الكلمات ينبغي تجنّب التكرار الذي لا فائدة منه، فلا داعي في شرح كلمة ما، لنقل النصوص الشارحة لها بلفظها مثلا، من «اللسان»، و«القاموس»، و«المعجم الوسيط» واحدة بعد الأخرى، إذا كان مؤدى العبارات كلها واحدا، بل يتخيّر أدقّها، وأكثرها وضوحا، ويكتفى به، مع الإشارة إلى المصدر.

ويلاحظ في إثبات المصدر من المعاجم أن يذكر الجزء والصفحة، دون الاكتفاء بذكر المادة اللغوية، كأن يقال: انظر «القاموس» مادة قرع مثلا، أو «اللسان» مادة فقه، لأن المادة الواحدة في المعاجم الكبيرة مثل «اللسان» يستغرق شرح معانيها أحيانا عشر صفحات أو أكثر، وبذلك يتعذر على من يحال عليها أن يعثر على موضع الإحالة إلا إذا تتبع المادة من أولها، وقرأ صفحاتها كلها.

ولا يغفل الرجوع إلى معاجم المصطلحات، إذا كان اللفظ من الألفاظ الاصطلاحية مثل: «التعريفات» للشريف علي بن محمد الجرجاني (ت 816هـ.)، و«الكليات» لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت 1904هـ.)، و«كشاف اصطلاحات الفنون» لمحمد بن علي التهانوي (ت 1158هـ.).

ويجب الاعتماد في تفسير الغريب، على المعاجم اللغوية القديمة مثل: «لسان العرب»، و«القاموس المحيط»، و«تاج العروس»، أو المعاجم الحديثة الموثوق بها، التي تشرف على إخراجها هيآت علمية معتدّ بها، مثل: «المعجم الوسيط» الذي يشرف على

إخراجه مجمع اللغة العربية، دون الاعتماد على المعاجم الحديثة، التي ليست لها تلك الصفة، مثل: «المنجد»، و«محيط المحيط»، و«فاكهة البستاني».. الخ.

رابعا ـ الهــوامــش

الهامش، أو حاشية الكتاب، هو: ما يعلّق على الكتاب من زيادات وتصحيح وإيضاح[5]، وهناك من يفرق بين موضع الحاشية والهامش، فيجعل الحاشية: ما كان مكتوبا من تعليقات على جانبي الصفحة، وهو ما كان يفعله الناس قديما في تعليقات الكتب، والهامش: ما كان مكتوبا في أسفلها.

ويحتاج التحقيق عادة إلى نوعين من الهوامش؛ نوع لإثبات الفروق بين النسخ، ونوع لتخريج النصوص والتعليق عليها، ويختلف الناس في مكان وضع هذه الهوامش، فهناك من يجعل الفروق بين النسخ في أسفل الصفحات، أما التعاليق الأخرى، فيجعل لها ملحقا في آخر الكتاب، وهناك من يجعل للجميع ملاحق في آخر كل فصل، أو في آخر الكتاب، ويعطيها أرقاما مسلسلة، من أول الكتاب إلى آخره، وعلى هذه الطريقة كثير من المستشرقين، وهي طريقة لا تريح القارىء؛ لأنها تضطره من حين إلى آخر لقطع القراءة، والبحث عن موضع التعليق في آخر الفصل، أو الكتاب، وقد يملّ ذلك إذا تكرّر كثيرا فيترك الرجوع إلى التعليقات جملة، ولا يستفيد منها، ولذلك فإن وضع الهوامش بنوعيها في إسفل صفحات المتن مدموجة في ترقيم واحد، مفصولة بخط عن متن الكتاب ـ أنْسَبُ من الناحية العملية، وترقّم هوامش كل صفحة أو مبحث منها ترقيما مستقلا.

مثال إثبات الفروق بين النسخ:

التعليق عند إثبات الفروق بين النسخ كغيره يكون واضحا بما قلّ ودلّ، دون تكرار أو لبس.

فمثلا إذا جاءت الكلمة في متن الكتاب «الظهر»، ووجدت لها قراءة أخرى في نسخة (س) مثلا «الصبح»، فإنه يوضع على الكلمة في المتن رقم، دون أن تحصر بين حاصرتين، وتكتب عند الترقيم لها في الهامش كما يلي: في س «الصبح».

وإذا أريد التنبيه على سَقَط، يكتب مقدار السَّقَط في الهامش، محصورا بين حاصرتين، ويسبق بعبارة: سقط من س.

---

(5) المعجم الوسيط 177/1.

هامش الإيضاح والتعليقات:

ينبغي التقيّد في الهامش المعدّ للإيضاح والتعليقات بما يلي:

1 ـ الاقتصار فيه على ما تدعو إليه الحاجة من تصحيح الكلام، أو تخريجه، أو توضيحه، لأن الهوامش لم تجعل لاستعراض المعلومات وتجميعها من المصادر، والمطولات بمناسبة، وبغير مناسبة، و إنما هي لتوثيق الكتاب وتوضيحه، وربط أجزائه.

2ـ كل ما يضيفه المحقق من معلومات وشرح، أو تصحيح، أو تخريج للنصوص، لابد أن يعزوه إلى مصدره، فإن هذا هو شكر العلم عند علماء المسلمين.

قال أبوعبيد: «من شُكْرِ العلم أن تقعد مع كل قوم، فيذكرون شيئا لا تحسنه، فتتعلم منهم، ثم تقعد بعد ذلك في موضع آخر، فيذكرون ذلك الشيء الذي تعلمته، فتقول: والله ما كان عندي شيء حتى سمعت فلانا يقول كذا وكذا، فتعلمته، فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم»[6].

وقال القرطبي في مقدمة تفسيره: «وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنِّفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله»[7].

وقد قال السيوطي بعد أن نقل قول أبي عبيد السابق: «ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفا إلا معزُوًا إلى قائله من العلماء، مبيِّنا كتابه الذي ذكر فيه»[8].

3 ـ عند ذكر المصدر يذكر اسم الكتاب متلوًّا برقمي الجزء والصفحة، وأخصر الطرق لذلك مع أداء الغرض، أن يكتب عنوان الكتاب كاملا بحيث يتميّز عن غيره، متبوعا برقمي الجزء والصفحة، مفصولين بخط مائل، كأن يقال مثلا: تذكرة الحفاظ 75/2، و إذا لم يكن الكتاب ذا أجزاء يكتب اسمه، وبعده رقم الصفحة، هكذا: القوانين الفقهية، ص 50.

ولا داعي لذكر اسم المؤلف الا اذا استعمل الباحث كتبا تشابهت عناوينها، واختلف

---

(6) طبقات المفسرين 41/2.

(7) تفسير القرطبي 3/1.

(8) المزهر 319/2.

مؤلفوها، عندئذ يطلب التعيين بذكر اسم المؤلف ليزول اللبس، مثل أن يستعمل «الكامل» للمبرد و«الكامل» لابن عدمي، فيذكر حينئذ اسم المؤلف مع الكتاب ليتعين المراد.

كذلك ليس هناك حاجة لذكر مكان الطبع، ولا تاريخه في الهامش، لا في أول مرة من استعمال المصدر، ولا في غيرها؛ لأن هذه المعلومات مستغنى عنها بما يُذكر من بيانات مفصّلة في ثبت المصادر، أما ذكر هذه البيانات عند ورود المصدر لأول مرة، فربما كانت له فائدة في المقالات القصيرة اذا كانت خالية من قائمة المصادر[9].

أما في الكتب الكبيرة، فلا يستفيد من هذه الطريقة إلّا من قرأ الكتاب من أوله إلى آخره، في مرة واحدة، فكيف نصنع لمن أراد أن يقرأ بعضا من الكتاب، ولم يجد في هذا البعض البيانات كاملة؛ لأنه قد سبق النصُّ عليها عند ورود المصدر لأول مرة،؟ وهل يفترض في القارىء الذي قرأ الكتاب في جلسات عديدة أن يحتفظ في ذاكرته بمكان الطبع، وتاريخه لكل المصادر التي يحال عليها، لأنه قد سبق وأن نُبِّه إلى ذلك في أول مرّة..!؟

4 ـ الالتزام بطريقة واحدة في كتابة المصادر من أول الكتاب إلى آخره، فلا يكتب مرة اسم الكتاب، وبعده جـ 1 ص 20، ومرة أخرى يكتب: 20/1 من غير رمز إلى الجزء والصفحة، أو مرة اسم الكتاب وبعده: ص 20، ومرة اسم الكتاب، وبعده 20 من غير ذكر الصفحة.

5 ـ التقيّد عند العَزْو إلى أكثر من مصدر بذكر هذه المصادر مرتبة حسب أقدميتها.

6 ـ عند العَزْو إلى أكثر من مصدر، ينبغي كذلك عطف هذه المصادر بعضها على بعض بالواو العاطفة، دون الاكتفاء بوضع الفاصلة بين كل مصدر وآخر من غير عطف بالواو، وصورة ذلك أن تقول مثلا: انظر ترتيب المدارك 15/1، ومعجم الأدباء 42/2، وفتح الباري 35/7، ويُعطَى لابتداء كل هامش سطر جديد.

7 ـ لا يغفل في هذه الهوامش ربط أجزاء الكتاب بعضه ببعض كلما دعت إلى ذلك حاجة، فإذا أشار المؤلف إلى شيء سبق له ذكره، أو إلى شيء يأتي له ذكر، بيّن المحقق في الهامش أرقام الصفحات المشار إليها، ففي ذلك خدمة كبيرة للقارىء توفر عليه جهداً ووقتا.

---

(9) أنظر مناهج تحقيق التراث ص 165.

8 ـ الاعتماد على المصادر الأصلية، دون المصادر الثانوية، سواء في التخريج، أو اقتباس النصوص، فلا يُخرَّج حديث مثلا من كتاب «منتقى الأخبار» لابن تيميَّة (عبد السلام بن عبد الله ت 652هـ. جد شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ت 728هـ.)، أو «الترغيب والترهيب» للحافظ عبد العظيم المنذري (ت 656هـ.)، أو «نيل الأوطار» (لمحمد بن علي الشوكاني ت 1250هـ.)، إذا كان الحديث موجودا في «صحيح البخاري»، أو «سنن أبي داود»، أو «سنن النَّسائي»، أو غيرها من المصادر الأصلية للحديث.

ولا يصح الاعتماد على المصادر الثانوية في اقتباس النصوص أيضا، كأن تنسب عبارة مقتبسة من الطبري في تفسيره إلى «تفسير القرطبي»، لأن القرطبي هو أيضا استشهد بها، إلا إذا فُقِد الأصل.

9 ـ من الأشياء التي ينبغي أن تثبت كما وردت في أصل المخطوط، الإجازات بالسماع والقراءة، وكذلك ما يوجد في هوامش المخطوطات من تعليقات، إذا لم تكن من أصل الكتاب، بأن كانت تعليقات لغير المؤلف ممن قرأ الكتاب لتصويب كلام، أو توضيحه، فإنها توضع في الهامش، ويشار إلى مكانها في المخطوط.

والإجازة برواية الكتاب عن مؤلفه، أو سماعه منه، مع إثبات سند السماعات مسلسلا من عند صاحب النسخة إلى المؤلف ـ له قيمة عظيمة، في إثبات صحة الكتاب، ومزيد الثقة به، هذا بالإضافة إلى ما تتضمنه هذه السماعات أحيانا من التعريف بالعلماء، وحركة تنقلاتهم ورحلاتهم، ومراكزهم العلمية، من مساجد ومدارس ورباطات، ومعرفة الأقران من الشيوخ وغير ذلك، لهذا كان إثبات الإجازات والسماعات في الهوامش، أو في آخر الكتاب من الأمور المهمة في التحقيق[10].

(10) أنظر السماعات والإجازات في الفصل الأول من هذا الكتاب ص 147.

خامسا ـ التغييرات التي يسمح بها للمحقق

الرسم الإملائي ـ تكميل الاختصارات والرموز ـ وضع العناوين ـ ترقيم المسائل ـ علامات الترقيم.

أولا ـ الرّسـم الإمـلائي:

الكتابة في المخطوطات القديمة، تختلف في كثير من مظاهرها عن طريقة الإملاء الحديثة، وفيما يلي بعض وجوه هذه الاختلافات، التي يكثر وجودها في خطوط بعض الناسخين:

1 ـ خلوبعض الحروف المعجمة من النقط، أو نقطها نقطا مخالفا، مثل: إهمال الفاء، والقاف، والنّون، أو نقط الفاء واحدة من أسفل، ونقط القاف واحدة من أعلى.

2 ـ حذف الألفات أحيانا من وسط الكلمة، كما في سليمان، وحارث، ومالك، وابراهيم، وهارون، يكتبونها: سليمن، وحرث، وملك، وابراهيم، وهرون.

3 ـ حذف الهمزة، وخصوصا في أواخر الكلمات، مثل: دعاء، سماء، يكتبونها: دعا، وسما.

4 ـ الألف المقصورة يرسمونها في صورة الألف، ولا يرسمونها في صورة الياء، مثل: رمى، وسعى، والسُّرى، والنُّهَى، قد يكتبونها: رما، وسعا، والسُّرا، والنُّها.

5 ـ لا ينقطون الياء في آخر الكلمة، فتشتبه بالألف المقصورة، فلا يفرّق القارىء بين أبي بالإضافة، وبين أَبَى بمعنى: امتنع، ولا بين التَّقيّ والتُّقَى، والسَّريّ والسُّرَى، وسَوِيّ وسِوَى.

6 ـ لا يكتبون الألف الفارقة، التي تختص بواو الجماعة في أواخر الأفعال، مثل: استَغفَروا، لم ينظروا، اعتَبِروا.

وأحيانا يكتبون هذه الألف المختصة بأواخر الأفعال خطأ، فيلحقونها بالواو في آخر الأسماء، مثل: (مقيموا الصلاة).

7 ـ كثيرا ما يكتبون تاء التأنيث في آخر الأسماء مفتوحة، فنعمة، ورحمة يكتبونها: نعمت، ورحمت.

هذه الوجوه وغيرها من الاختلافات في الكتابة، لا يتقيّد بها المحقق، بل يصلحها بما يوافق قواعد الإملاء الحديثة.

ثانيا ـ تكميل الاختصارات والرّموز:

الاختصارات التي يجدها المحقق يكمّلها، ويرجعها إلى أصلها، مثل: الخ يكتبها: إلى آخره، اهـ. يكتبها: انتهى، تع، يكتبها: تعالى، وصلعم، يكتبها: صلى الله عليه وسلم، ورحمه، يكتبها: رحمه الله تعالى، ورضي، يكتبها: رضي الله تعالى عنه، و(ع) يكتبها: عليه السلام، وكذلك: ثنا، يكتبها: حدثنا، و(أنا)، يكتبها: أخبرنا.

أما (ح) التي تذكر وسط السَّند، لتفيد تغيير الإسناد، فاصطلحوا على إبقائها على صورتها.

ثالثا ـ وضع العناوين:

إذا كان المخطوط خاليا من العناوين، أو التقسيم إلى أبواب وفصول، ودعت الحاجة إلى ذلك، فإنه يوضع لكل طائفة من مسائله عنوان، ويقسم إلى فصول وأبواب، وتوضع هذه العناوين محدودة بعلامة الزيادة: المعكوفين [ ].

رابعا ـ ترقيم المسائل:

ترقم الأحاديث والأبواب إذا كان الكتاب في الحديث، وفي غيره ترقم المسائل إذا رُئِيَ ذلك، كذلك ترقم التراجم، إذا كان الكتاب في التراجم، والأعلام.

خامسا ـ علامات الترقيم:

وضع علامات الترقيم من الأمور المهمة، التي تساعد على توضيح النصّ، وتوجِّه إلى مقصود سياقه، وذلك إذا استعملت استعمالا صحيحا، إلا أن هذه العلامات تنقلب آفة تفسد معنى الكلام، وتغيّره إذا أسيء استعمالها.

مثال ذلك في وضع النقطتين (:) في غير موضعها أن تقول: «صاح الحارس عليه: قف» وتريد أن الحارس أمره بالوقوف، فإذا تغيّر موضع النقطتين من الجملة السابقة، وصارت كالآتي: «صاح الحارس: عليه قف» تغيّر معنى الكلام، ولم يعد أمراً بالوقوف، وإنما بالوقوف على شيء معين.

و إذا وجدت عبارة (ما أشرف العلم)، متبوعة بعلامة الاستفهام (؟)، علمت أن كلمة (أشرف) مضمومة، وكلمة (العلم) مكسورة، وأن الكلام ينتظر جوابا، فيقال في الجواب مثلا: العلم بكتاب الله، و إذا وجدت العبارة نفسها متبوعة بعلامة التأثر (!)، علمت أن الكلمتين مفتوحتان، وكان المعنى: أنك تريد القارىء أن يتعجب من شرف العلم، فوَضْع إحدى علامتي الترقيم بدل الأخرى، غيّر معنى الكلام، ولو حُذفت علامة الترقيم هنا جملة، لتحيّر القارىء في معنى الجملة.

وفيما يلي بيان هذه العلامات، ومواضع كتابها:

أولا ـ الفاصلة (،):

وتعني وقفة خفيفة جدا عند القراءة، وتستعمل في المواضع الآتية:

1 ـ بين الجمل القصيرة التي تتحدث عن شيء واحد، مثل: أبوبكر الصديق (رضي الله عنه)، أقام العدل، وجمع القرآن، وحارب المرتدِّين، وقاتل مانعي الزكاة.

2 ـ بين الجمل التامة، وشبه الجمل، مثل: لا تبال بما لقيت في إظهار الحق، واقامة العدل، ونصرة المظلوم.

3 ـ بين البدل والمبدل منه، نحو: أكرم والديك، أباك، وأمّك.

4 ـ بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: الفعل ثلاثة أنواع: ماضي، ومضارع، وأمر.

5 ـ قبل الجمل الحالية، مثل: دعوت الله، وأنا موقن بالإجابة، صمت، وأنا مؤمل ثواب الله.

6 ـ قبل الجمل الوصفية، وشبه الجمل، مثل: قابلت رجلا، سَمْتُه سمت الصالحين، ومن دعاء سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ يوم أحد: «اللهم ارزقني رجلا، شديداً بأسه، فأقاتله، ويقاتلني، ثم ارزقني عليه الظَّفَر..»[11].

7 ـ بين الشرط وجوابه، مثل: من مات في سبيل الله، فاز، ومن خاف الله، نجا.

8 ـ بين القسم وجوابه، مثل: والله، لأستغفرنَّ، ورب الكعبة، لأحجنّ.

9 ـ بعد المنادى، مثل: يا صالح، أقبل، ويا ظالم، أقصر.

---

(11) أنظر فتح الباري 59/7.

ثانيا ـ الفاصلة المنقوطة (؛):

وتعني وقوفا متوسطا عند القراءة، ومحل استعمالها ما يأتي:

1 ـ بين الجمل الطويلة، مثل: العمل الصالح الذي يحبه الله، ويثيب عليه، لا يكون الباعث عليه حظّ النفس، وإكسابها المحامد؛ بل يكون الباعث عليه رضى الله تعالى.

2 ـ بين جملتين تكون الثانية منهما سببا في الأولى، أو مسبّبة عنها، مثل: سافر محمد إلى مكة؛ ليحج، وهجر خالد صديقه؛ فلا غرابة أن يلومه.

ثالثا ـ النقطة (.):

تدل النّقطة على وقوف تام عند القراءة، وتوضع في نهاية جملةٍ تمَّ معناها، مثل: من بخل بماله، ولم يؤدّ حق الله فيه، طوّقه الله به يوم القيامة شجاعا أقرع. ومن أنفق من ماله في سبيل الله، أخلف الله عليه في الدنيا، وضاعف له الثواب في الآخرة.

رابعا ـ النقطتان(:):

وتدلان على وقوف متوسط، وتستعملان لتوضيح ما بعدهما.

وموضع استعمالها:

1 ـ بين القول والمقول، مثل: قال صلى الله عليه وسلم: «من حُسْن إسلام المرء تركه مالا يعنيه»[12]

وإذا تكرر القائل، فمحل النقطتين بعد قال الأخيرة، مثاله: قال أبو هريرة، قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم: «أي الصدقة أفضل، قال: أن تصدّق، وأنت صحيح حريص»[13]

2 ـ لتفصيل وتوضيح ما ذكر مجملا، مثل: أدلة الأحكام أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

3 ـ قبل شرح ما يراد شرحه، مثل: العَنَقُ: نوع من السيرفسيح، والبُرُّ: القمح، والعُقار: الخمر.

(12) خرّجه مالك أنظر الموطأ مع شرح الزرقاني 245/5.

(13) البخاري مع فتح الباري 303/6.

4 ـ بعد كلمة مثل، ونحو، وشبهها، كأن تقول: القاعدة الفقهية، مثل: الأمور بمقاصدها، والقاعدة الأصولية، مثل: الأمر يدل على الوجوب.

خامسا ـ القوسان ( ):

ويستعملان لواحد من الأغراض الآتية:

1 ـ لتفسير معنى كلمة في وسط الكلام، مثل: الفصيل (ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه) لا يؤخذ في الزكاة لصغره.

2 ـ ضبط كلمة في وسط الكلام، مثل: جرير بن عبد الله البَجلى (بفتح الباء) كان من أطول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قامة، وأحسنهم وجها.

3 ـ الدعاء، مثل: هاجر المسلمون من مكة (أعزّها الله) إلى المدينة المنورة (حماها الله) فأقاموا دولة الإسلام.

وقد تستعمل الشرطتان هنا بدل القوسين.

4 ـ لحصر الأرقام، مثل: رقم الصفحة، أو الرقم في الهامش، إلى آخره.

سادسا ـ علامة الاقتباس « »:

وتستعمل لحصر أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب، كما تستعمل لكل كلام منقول بنصّه من مصدر آخر.

سابعا ـ القوسان المزهَّران ( ) ﴿ ﴾:

ويستعملان لحصر آيات القرآن الكريم.

ثامنا ـ القوسان المعكوفان [ ]:

وتحصر بينهما الزيادة التي يراها المحقق ضرورية لاستقامة الكلام ولم تكن في شيء من نسخ المخطوط.

تاسعا ـ الشرطة (ـ):

1 ـ وتكون بين العدد والمعدود، نحو: ثلاثة يعْقبها ندم:

أولا ـ تضييع الوقت فيما لا يفيد.
ثانيا ـ طاعة النفس فيما يغضب الله.
ثالثا ـ تبذير المال وصرفه في غير وجهه.

2 ـ بين جزئي الجملة، إذا طال جزؤها الأول؛ ليسهل فهمها، مثل: إن المرء إذا خالط الناس، وصبر على أذاهم، ولم يغضب لنفسه، واحتسب ذلك في ميزانه يوم القيامة ـ كان أفضل عند الله عزّ وجلّ ممن حبس نفسه، واعتزل الناس.

عاشرا ـ علامة الحذف (...):

وتستخدم علامة لحذف شيء من الكلام، إما لعدم أهميته، وإما لخوف الطول بذكره، وكذلك إذا وجد في الأصل بياض، فإنه يوضع ما يدل على مقداره من النقط، بمقدار ثلاث نقط لكل كلمة.

حادي عشر ـ علامة الاستفهام (؟):

وتعقب بها الجمل المسبوقة بأداة من أدوات الاستفهام، مثل: كم، ومتى، وما، وأين.. الخ.

ثاني عشر ـ علامة التأثر (!):

وتوضع بعد الجمل التي تعبّر عن التأثّر بأمر من الأمور، وهي:

1 ـ التعجّب، مثل: ما أسعد حظ المخلصين!
2 ـ التمني، مثل: ليتك سمعت النصح!
3 ـ الإغراء، مثل: النجاء النجاء! والوَحاء الوَحاء! (البِدار والإسراع)
4 ـ الدّعاء مثل: رعاك الله!
5 ـ التحذير، مثل: إياك والظلم! فإن مرتعه وخيم.
6 ـ الفرح، مثل: يا بشراي! هذا ما كنت أريد.
7 ـ الحزن والنّدبة، مثل: مات فلان! وا أسفاه!
8 ـ الاستغاثة، مثل: يا رباه! إني ضعيف، فخذ بيدي.

ولا تستعمل علامات الترقيم هذه في أول السطر، ماعدا القوسين ( )، وعلامة التنصيص « ».

سادسا ـ الفـــهـــارس

الفِهرِس، أو الفِهرِسْت (بكسر الفاء والراء) من الكلمات الفارسية المعرّبة كما جاء في «القاموس المحيط».

وقد استعمل الناس هذه الكلمة قديما من لدن النديم (ت 385هـ.)، واشتهر استعمالها حديثا، حتى صارت أوضح في الأذهان من كلمتي ثبْت، ومِسرّد اللّتين بمعناها.

والفِهرِس، أو الثّبْت من مكمّلات التحقيق التي يتعين على المحقق عملها، فهو مِفتاح الكتاب، ودليله الذي يأخذ بيد القارىء، ويرشده إلى حاجته منه، وبدونه يقلّ نفعه، ويتعسّر استعماله، ويكون انصراف الناس عنه.

وجودة فِهرِس الكتاب واتقانه تقاسان بحسن دلالته عليه، سرعة ودقّة.

ويحتاج الكتاب إلى عدد من الفهارس، يختلف كمًّا ونوعًا باختلاف موضوعه، ففِهرِس كتاب في التاريخ يختلف عن فِهرِس كتاب فى الأدب، أو الحديث، أو الفقه، ومع ذلك فهناك قدر مشترك من الفهارس تشترك فيه أغلب الكتب، وهو على الترتيب الآتي:

فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الشعر، وفهرس الأمثال والحكم، وفهرس الأعلام والقبائل، وفهرس الأماكن والبلدان، وفهرس الطوائف والفرق والمذاهب، وفهرس المصطلحات العلمية، وفهرس الألفاظ اللغوية، وفهرس الكتب الواردة في النصّ، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وينبغي الاقتصار فى الفهارس على ما تدعو إليه حاجة الكتاب، دون إسراف أو تطويل.

ومن الإسراف والتطويل ما فعله الأب انستاس الكَرْملي (ت 1947م) في الجزء الثامن من كتاب «الإكليل في تاريخ اليمن» للحسن بن أحمد الهمْداني (ت 334هـ.) فقد «وضع للكتاب ثمانية عشر فِهرِسا:

للفصول، وللقواعد العربية، وللمعمَّرين من العرب، وللشعراء، وللقوافي، وللمحدِّثين، وللرّواة، وللعُمران، وللسدود، وللقبور والمدافن، وللجبال، وللحصون والقلاع والقصور، وللألفاظ الغريبة، وللتأليف والمطبوعات، وللألفاظ الخاصة بالمؤلف، وللأمثال والأقوال المأثورة، ولأسماء المواضع، ولأسماء الرجال.

وقد استوعبت الفهارس مائة وسبعا وخمسين صفحة بالحروف الصغار، مع أن نصّ

الكتاب كان مائتين وستا وتسعين صفحة بالحروف الكبار، وهذا إفراط في الفهرست، وتفريط في رعاية الوقت.»[14].

وفيا يلي نماذج لكيفية عمل أهم هذه الفهارس:

1 ـ فهرس الآيات القرآنية:

ترقّم الآيات القرآنية حسب ترقيم آياتها فى السورة، ثم ترتّب السورة حسب ترتيبها فى المصحف، مثال ذلك:

الآية	اسم السورة ورقمها	رقم الآية	رقم الصفحة
الحمد لله رب العٰلمين	الفاتحة ـ 1	1	« «
غير المغضوب عليهم	الفاتحة ـ 1	7	« «
آلم ذلك الكتاب	البقرة ـ 2	1	« «

و إذا كان الكتاب من الكتب التي يكثر فيها الاستشهاد بالقرآن، مثل كتب التفسير، ومجاز القرآن، فهناك طريقة أخرى لفهرست الآيات تسهّل الوصول إلى الآية، المطلوب الكشف عنها، وذلك بترتيب الآيات حسب موادها اللغوية، على طريقة «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم»، مثال ذلك:

المادة اللغوية	الآية ورقمها	اسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
أتى	حتى أتانا اليقين ـ47ـ	المدثر ـ74ـ	« «
	يوم تأتي كل نفس تجادل ـ111ـ	النحل ـ16ـ	« «
باشر	فالآن باشروهن ـ187ـ	البقرة ـ2ـ	« «
ثبت	ويثبت به الأقدام ـ11ـ	الأنفال ـ8ـ	« «
	يثبت الله الذين آمنوا ـ27ـ	ابراهيم ـ14ـ	« «

« «

2 ـ فهرس الأحاديث النبوية:

فهرس الأحاديث النبوية، وكذلك الآثار والأمثال يرتّب على حروف أول كلمة منها، فيقدم ما أوله ألف، ثم باء، وهكذا.

(14) آمالي مصطفى جواد مغنية في تحقيق النصوص، مجلة المورد العدد الأول 1977م ـ ص 125.

ويمكن وضع فهرس للأحاديث وفق المواد اللغوية، كما سبق بيانه في فهرست القرآن الكريم، وذلك على طريقة «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث». وهذه الطريقة تفيد في الكشف على الحديث، الذي لا تعرف الكلمة الأولى منه، حيث يتعذر العثور عليه في الفهرس المرتب معجميا على أوائل الأحاديث.

3— فهرس الشعر:

أما الشعر فيرتب على حسب القوافي، فيبدأ بما حرف رويّه همزة، ثم باء، ثم تاء.. الخ.

وكل حرف رويّ يرتب حسب حركات رويّه، فيبدأ بالسّاكن، ثم المفتوح، ثم المضموم، ثم المكسور، ويلحق بكل حرف ما اتصل به من الهاء الساكنة، ثم المفتوحة، ثم المضمومة، ثم المكسورة.

وعند تعدّد الأبيات المنتهية برويٍّ واحد، متفق الحركات، ترتّب هذه الأبيات على البحور الشعرية، على الترتيب الذي وضعه الخليل بن أحمد: الطويل، فالمديد، فالبسيط، فالوافر، فالكامل، فالهزج، فالرجز، فالرمل، فالسريع، فالمنسرح، فالخفيف، فالمضارع، فالمقتضب، فالمجتث، فالمتقارب، فالمتدارك[15].

فتذكر الكلمة الأخيرة من كل بيت على هذا الترتيب السابق، المراعى فيه حركات الرّوى، وترتيب البحور، مع ذكر البحر، واسم الشاعر أمام كل بيت، ولا ترتب الأبيات على أوائل كلماتها، ولا بأس بذكر الكلمة الأولى، إذا تشابه بيتان من وزن واحد في الكلمة الأخيرة.

يقول برجستراسر: «ويحسن أن يذكر من كل بيت الكلمة الأخيرة، ووزنه، وأحيانا الشاعر، وبعضهم يذكر الكلمة الأولى، إذا تشابه بيتان من وزن واحد في الكلمة الأخيرة، وترتيب الأبيات على أوائلها مذموم، لأن أول البيت عرضي، وآخره جوهري، كما أننا إذا رتبنا الأبيات على قوافيها، اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة في الفِهرِست كله.»[16].

---

(15) أنظر مناهج تحقيق التراث ص 214.

(16) أصول نقد النصوص ص 118.

وفيما يلي مثال من فِهرِست ما قافيته عين من كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة المصوّرة عن نشرة المستشرق دي غوية:

القافية	البحر	اسم الشاعر	رقم الصفحة
لم يطع	الرمل	سويد بن أبي كاهل	334
أجمعا	الطويل	حاتم الطائي	170
الرتاعا	الوافر	القُطامي	610
وأربعا	الكامل	الأعشى بن ميمون	179
راتع	الطويل	النابغة	95

4 ـ فهرس الأعلام:

وكذلك الأعلام ترتب ترتيبا معجميا، يراعى فيه الحرف الأول، والثاني، والثالث.. إلى آخره، وكذلك يراعى هذا الترتيب في اسم الأب والجد واللقب، فيقدم آدم على أبان، وآدم بن أحمد على آدم بن بكر، ويقدم محمد بن محمد الغزالي على محمد بن محمد المقَّرِي، ولا اعتداد في الفهارس بالألف واللام في أوائل الأسماء، فالبَراء محله حرف الباء، والحارث في الحاء، ويقدم ما قلّت حروفه على ما كثرت، فثعلب، قبل ثعلبة، وعبد، قبل عبدان، والاسم المفرد غير المنسوب يجعل في آخر قائمة مثله من الأسماء منسوبة، فمحمد غير منسوب يوضع في آخر قائمة المحمَّدين.

وترتب الكلمات في الفهرس على هيئة حروفها في النطق، لا على أصولها، فيقدم بشّار على بِشر، والعوّام على عوف، لأن بشّاراً في النطق شين وألف ـ ولا اعتداد بالشين المدغمة ـ وبِشر شين وراء.

كما يقدّم الاسم على الكنية إذا اتفقا، فعلي بن زياد، يذكر قبل علي بن أبي زياد.

ومن اشتهر بنسبة، مثل: ابن خلِّكان، أو لقب، مثل: المازَري، أو كنية، مثل: أبو حنيفة ـ وضعت أسماء الشهرة هذه في أماكنها من ترتيب الحروف، ويوضع أمام كل منها الاسم الأول واسم الأب، فابن خلِّكان يوضع أمامه: = أحمد بن محمد، والمازَري: = محمد بن علي، وأبو حنيفة: = النُّعمان بن ثابت، وهكذا.

وكذلك من اشتهر بنسب إلى غير أبيه، بأن كان منسوبا إلى أمه، مثل: سهل بن

بيضاء، وشُرَحْبيل بن حَسَنة، أو إلى جده مثل: سلمة بن الأكوع، أو إلى قبيلته، مثل: سهل الأنصاري ـ ذكر بنسبته تلك التي اشتهر بها، في ترتيب الحروف، وبُيِّن عندها اسم أبيه، وأحيل إلى موضعه، فسلمة ابن الأكوع يذكر في من أول اسم أبيه همزة، ويحال على اسم أبيه عمرو، فيقال: انظر: سلَمَة بن عمرو، وكذلك شُرَحْبيل ابن سحنة يذكر في من اسم أبيه حاء، ويحال إلى اسم أبيه عبد الله، فيقال: انظر: شُرَحْبيل بن عبد الله، وسهل بن بيضاء يحال إلى سهل بن وهب وهكذا.

أما الأب والأم و«ذو» في أوائل الأسماء، فسيان اعتبار حروفها في ترتيب الأسماء، وإهمالها، فلكل أن يختار الأيسر له، وأكثر المحققين لا يعتدون بها، فيذكرون ابن قتيبة في القاف، وأبو حفص في الحاء، وأم عطية في العين.

وإذا تكرر ذكر الاسم في مواضع كثيرة من الكتاب، وله ترجمة في موضع واحد من هذه المواضع، فينبغي تمييز رقم صفحة ذلك الموضع، الذي له فيه ترجمة، عن غيره من الأرقام، كأن يوضع بين قوسين مثلا، وكثير من المحققين يغفلون ذلك، حيث يفهرسون جميع الأعلام الواردة أسماؤهم في النص، المترجم لهم وغير المترجم لهم، مع بيان جميع الصفحات التي تكرر فيها اسم العلم عند تكرره، ولكنهم لا يميزون المترجم له، ومكان ترجمته بعلامة تميِّز رقم صفحته عن غيرها من الصفحات، وذلك كما فعل المستشرقون الذين حقَّقوا كتاب «الطبقات الكبرى، لابن سعد، فقد صنعوا مجلدا خاصا بالفهارس، ولكنه لا يفيد القارىء في العثور على ترجمة علم من الأعلام المترجم لهم إلا بعد أن يضنيه البحث، حتى إنه قد يترك الفهرس، ويجد أن من الأسهل له أن يرجع إلى ترتيب الطبقات الذي وضعه ابن سعد.

وكذلك صَنَع أحمد بكير، حقَّق «ترتيب المدارك» للقاضي عياض، وأفرد جزءًا خاصا بالفهارس، ولكنه فهرس قليل الجدوى، للعلة ذاتها، عِلاوة على بعض الأخطاء المنهجية الأخرى فيما تضمنه من فهرس الكتب والأماكن.

مثل هذه الفهارس تحوج القارىء إلى مراجعة عشرات الصفحات من متن الكتاب، قبل أن تدلّه الفهارس على ما يريد.

5 ـ فهرس المراجع والمصادر:

يفهرس الباحث المصادر التي رجع إليها، واستفاد منها مرتبة على الحروف وَفقا لعناوين

الكتب، لا أسماء المؤلفين، حتى لا يقع في الترجمة لشيء والفهرسة لغيره، ولا يضع في هذا الفهرس إلا مصدرا استعمله واستفاد منه استفادة حقيقية؛ لأن هناك من يكثر من تعداد المصادر لغرض الإكثار.

وتسرد المصادر كلها في ترتيب هجائي واحد، دون تقسيمها إلى علومها المختلفة، وتنويعها إلى: فهرس لكتب التفسير، وفهرس لكتب الحديث، وفهرس لكتب اللغة والأدب، وآخر لأصول الفقه، ثم فهرس المعاجم، والمراجع العامة.. الخ؛ لأن ذلك يستدعي أن كل من يراجع هذا الفهرس، عليه أن يعلم في أيّ علم تمّ تصنيف الكتاب الذي يريد الكشف عنه، وليس كل الناس يحسن ذلك، خصوصا أن بعض الكتب قد توحي عناوينها بغير موضوعها، فقد لا يفطِن باحث إلى أن كتاب «العين» المنسوب للخليل بن أحمد من المعاجم، وأن «الرسالة» للإمام الشافعي هي في أصول الفقه، وأن «إصلاح المنطق» لابن السّكيت (يعقوب بن اسحاق ت 244هـ.) ليس في المنطق، وإنما هو معجم، وأن «الأدب المفرد» للبخاري في الحديث، و«التاريخ الكبير» له في الجرح والتعديل، وأن «ديوان الأدب» للفارابي (اسحاق بن ابراهيم ت 350هـ.)، و«أساس البلاغة» للزمخشري من كتب المعاجم، إلى غير ذلك.

ويذكر في فهرس المراجع اسم الكتاب كاملا، وأمامه اسم مؤلفه، واسم محققه إن كان محققا، وتاريخ طبعه، ومكانه، ومكان نشره، وإن كان مخطوطا، يكتب رقمه، ومكان وجوده في المكتبات[17].

6 ـ فهرس الموضوعات:

يعرض فِهرِس الموضوعات أهم جزئيات الكتاب ومسائله، في كل فصوله وأبوابه، مع الإشارة إلى رقم الصفحة عند كل جزئية، لا أن تُسْرد جميع جزئيات الفصل، أو الباب، التي قد تطول إلى مقدار صفحة كاملة، دون إثبات أرقام الصفحات أمام هذه الجزئيات، ثم يكتب في نهاية الفصل الترقيم الإجمالي للفصل، بأن يقال مثلا: من صفحة 1-40؛ لأن هذا يعني أن الذي يريد أن يراجع جزئية ما، من هذا الفهرس عليه أن يتتبّع جزئيات الفصل كلها، في أصل الكتاب، حتى يجد ما يبحث عنه، وهذا مناف للغرض الذي وضعت له الفهارس، من الدّلالة على المطلوب بأقصر طريق، وأيسره.

(17) أنظر مناهج تحقيق التراث ص 218.

وترتيب الجزئيات في فهرس الموضوعات يتمّ عادة حسب ترتيبها في الكتاب إذا كان الكتاب صغير الحجم، وفهرس موضوعاته قليل الصفحات، ولكن الأمر يختلف عندما يكون الكتاب كبير الحجم، متعدد الأجزاء، وتتطلب طبيعة فهارسه عشرات الصفحات، ولا يعرف القارىء موضع حاجته منها إلا بتتبّعها كلها، مثل هذه الكتب ينبغي أن يوضع لها نوع من الفهارس المعجمية للموضوعات، يوفر على القارىء مؤونة هذا التّتبع الطويل، قدر الإمكان.

وأكثر كتب التفسير والفقه، الكبيرة الحجم، هي من هذا الباب، فإنها تشتمل على آلاف المسائل، منها ما هو مذكور في بابه ومَظِنَّته، ومنها ما هو مذكور استطرادا في غير محله، فلا مناص لمن يريد البحث فيها عن مسألة ما، من مراجعة عدد كبير من صفحات فهارسها أو قراءتها كلها، وذلك من المشقّة بمكان.

هذا النوع من الكتب يحتاج إلى فهرس معجمي، تجمع فيه المسائل المنتمية إلى أصل واحد، أو باب واحد، أيًّا كان موضع ورودها في الكتاب، وتوضع في الفهرس تحت مدخل ذلك الأصل، أو الباب، الذي هو في ذاته مرتّب مع غيره من الأبواب، على حروف المعجم[18]، وذلك بأن تستخرج مثلا، جميع المسائل المتصلة بالطهارة، سواء ما ذكر منها في باب الطهارة، أو الصلاة، أو الحج، أو الزكاة، أو الأطعمة، وتصنّف تحت طهارة، وكذلك جميع المسائل المتصلة بالصلاة، أيًّا كان ورودها فى الكتاب، وتُصنّف تحت صلاة، وهكذا الحج والزكاة.. الخ، ثم يعطى لهذه الأبواب مداخل في الفهرس، مرتبة على الحروف، يبدأ فيها بكلمة: إجارة مثلا، وينتهي بكلمة: يمين، ثم إن بعض الأبواب والمداخل تشتمل على مسائل كثيرة ومتنوعة، مثل الصلاة، والحج، والبيوع، فهذه يمكن تجزأتها في الفهرس، بإعطاء كل مجموعة من مسائلها مدخلا خاصا، تنتمي إليه، فمثلا: مسائل صلاة القصر، توضع تحت «قصر الصلاة»، ومسائل السّهو، توضع تحت «سجود السّهو»، ومسائل صلاة الجماعة، والإمامة، توضع تحت «إمامة»، وكذلك الحج، فإن مسائل الإحرام توضع تحت «إحرام»، ومسائل الطواف تحت «طواف»،

(18) من أمثلة الفهرس الجيد على هذا النحو، في كتب التفسير، ما يوجد في الجزء الرابع من «أحكام القرآن» لابن العربي، فقد فهرس المحقق على محمد البجاوي مسائل الأحكام المبثوثة في الكتاب على ترتيب الحروف، وأبواب الفقه.
وتفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» أحوج ما يكون إلى فهرس مماثل.

ومسائل الصيد تحت «جزاء الصيد»، وفي البيوع تجمع مسائل الصرف تحت كلمة «صرف»، ومسائل الربا تحت كلمة «ربا»، ومسائل الخيار تحت كلمة «خيار»، ومسائل السَّلم تحت كلمة «سَلَم».. وهكذا.

ويشار في أوّل مدخل الباب إلى المواد المتفرعة منه، التي أعطيت مداخل خاصة بها، فمثلا عند مدخل صلاة، يقال: انظر إمامة، سجود التلاوة، سجود السهو، قصر الصلاة،.. الخ.

وفي مدخل الطهار، يقال: انظر آنية، تيمّم، ثياب، غسل، وُضوء،.. وهكذا.

ومما يؤسف له أن معظم كتب الفقه المطبوعة الآن ينقصها مثل هذه الفهارس الجيّدة، وفهارسها لا تغني غناءً كبيرا، فكتاب مثل «مِنَح الجليل» في ست مجلدات ضخمة، تضم آلاف المسائل في الفقه والأحكام، تجد مثلا في فهرست الجزء الثاني منه: «كتاب الحج ص 465-560» أي ما يقرب من مائة صفحة من المسائل ليس لها ما يترجم عليها في الفهرس سوى «كتاب الحج»، فانظر أيّ عناء يلاقيه من يبحث عن مسألة فيه.

وحبّذا لو يتحوّل اهتمام طلبة دبلوم الدراسات العليا، إلى كتب الأمهات، التي لا توجد فيها فهارس جيّدة، فيصنعون لها الفهارس، ولو بأن يشترك العدد منهم في الكتاب الواحد، وتحسب لهم هذه الأعمال، فيما يقدّمونه من أبحاث، ويعطى الفهرس الجيّد المقدّم، أسبقية على بحث في موضوع مطروق مكرر.

سابعا ـ القسم الدراسي

يشتمل هذا القسم الذي يصدِّر به المحقِّق كتابه عادة على قسمين؛ قسم في التعريف بمؤلف الكتاب، وقسم في التعريف بالكتاب المحقَّق.

1 ـ التعريف بالمؤلف:

أهم ما يعتنى به في دراسة المؤلف تحقيق اسمه، ومكان ميلاده، وتاريخه، وتاريخ وفاته، وشيء عن نشأته الأولى، وهل كان في أسرته من اشتهر بالعلم وبرَّز فيه، وأهم شيوخه، ورحلاته وتنقلاته في طلب العلم، أو غير طلب العلم، وشهرته العلمية، وشهادة العلماء فيه، ومجالسه العلمية، ومناظراته ومراسلاته للعلماء، ومواقفه الشجاعة في قول الحق، أو تطبيق أحكام الشرع، وجهاده إن كان ممن حمل راية الجهاد، وكذلك تلاميذه، ويقتصر على المشهورين منهم إن كانوا كُثُرا، ومؤلفاته، مع ذكرها مرتبة على الحروف إن كانت كثيرة، وذكر المطبوع منها والمخطوط، ورقم المخطوط ومكانه، والإشارة إلى أهم أعماله في التأليف.

وينبغي أن يتّسم عرض هذه المعلومات بطابع الدّراسة، وحسن التبويب والاستنتاج، واستخلاص المواقف والأحكام، لا مجرّد سرد المعلومات من كتب التراجم.

ولا ينبغي للمحقق أن يشغل نفسه، وهو يعرِّف بالمؤلف، بما يخرجه عن المنهج العلمي، من الاستطرادات البعيدة عن موضوعه، كأن يفترض كون المؤلف ممن عاش زمن الدولة الأُموية، فيسوّد عشرات الصفحات في تاريخ الدولة الأموية؛ نشأتها، وخلفائها، ودواوينها، ومؤامرات حكامها، وازدهارها، وأفولها.. الخ.

فإنك لا تعدم أن ترى من حين لآخر، رسالة علمية في النحو، أو الفقه، جزء كبير من صفحاتها في تاريخ هذه الدولة، أو تلك، لا لشيء، إلّا لأنّ المؤلف كان حيًّا إبّان حكمها، في الوقت الذي يغفل فيه عن كثير من المسائل المهمة، التي تحتاج إلى الدراسة في حياة المؤلف؛ لأنها تسهم في تكوين رأي صحيح عن مكانته العلمية، أو سلوكه التربوي، أو الوثوق بمؤلفاته.

2 ـ التعريف بالكتاب المحقّق:

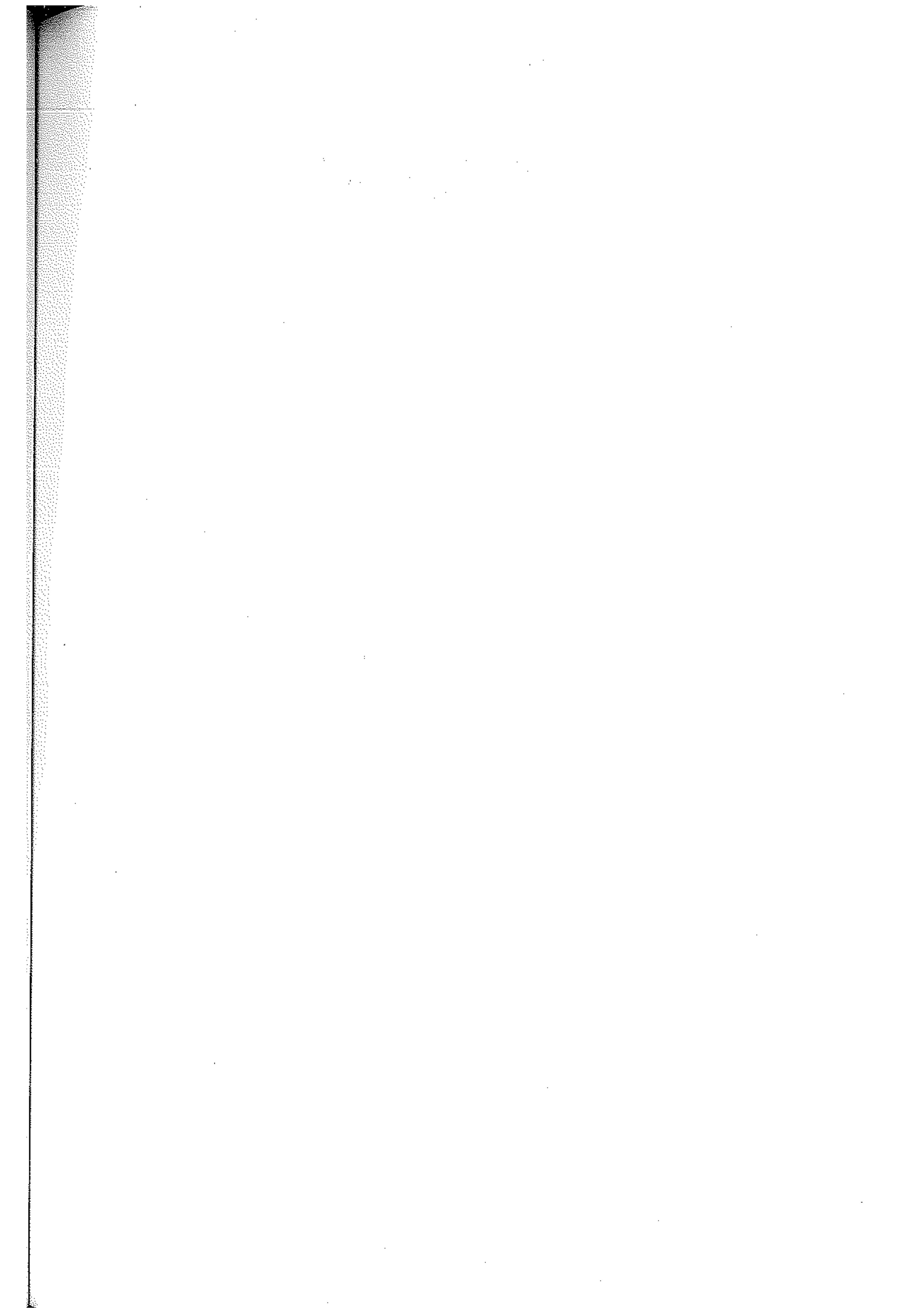
أهم العناصر التي تتناول لتقديم الكتاب المحقق للناس، والتعريف به، هي: التحقّق من صحة اسم الكتاب وعُنوانه، والتحقق من صحة نسبته إلى مؤلفه، ثم وصف نسخ المخطوطات التي اعتُمد عليها في التحقيق واحدة واحدة، وبيان إرقامها، ومكانها، وعدد أوراقها، ومقاساتها، وعدد سطورها في الصفحة الواحدة، ومتوسط عدد كلمات كل سطر، ووصف الخطّ، وتاريخ النَّسخ، واسم النَّاسخ إن وجد، و إن لم تكن تحمل تاريخا يستعان على تقريب التاريخ بنوعيّة الورق، والمداد، وبما يوجد عليها من تمليكات، أو شهادات بالتّحبيس، ويقتصر في ذكر هذه الشهادات على ما له قيمة في إثبات التاريخ أو غيره، ويترك ما لا تدعو إليه حاجة.

ومما ينبِّه عليه المحققأيضا وصف حال المخطوط، من حيث الأخطاء الكتابية أو التصحيف أو السَّقط، أو التصويبات والتعليقات في الهوامش، وبيان العلاقة بين نسخه المتعددة، مستعينا بما يلاحظه من تشابه بينها في الأخطاء، أو الهوامش، أو غير ذلك.

وكذلك بيان ما تحمله من إجازات وسماعات من المؤلف، أو مقابلات على نسخ أخرى تحمل سماعات، وكذلك بيان درجات نُسَخ المخطوط من حيث الأهمية، والخصائص التي تنفرد بها كل نسخة، ويختار من كل نسخة بعض الصفحات، مثل الصفحة الأولى والأخيرة، فتوضع صورة منها مع المقدمة لتعطي نموذجا لكتابة المخطوط وحالته.

ثم بعد ذلك يُعرِّف المحقق بالكتاب، من حيث موضوعه، ومنهجه، وأسلوبه، وأهميته، وأصالته فى فنّه، واعتماد غيره عليه إن كان كذلك، أو اعتماده على غيره إن كانت الأخرى، وذكر مصادره، والمآخذ عليه إن كانت، من حيث الأسلوب، أو الموضوع.

أما هوامش هذه الدراسة بقسميها، فيتبع فيها ما سبق الحديث عنه في كيفية تنظيم هوامش التحقيق (فصل مكملات التحقيق).



الفصل الثالث

الأمور التى تساعد على إخراج نص صحيح

اتهام الفهم قبل النص
التعود على قراءة الخطوط القديمة
الدّربة على أسلوب المؤلف
العلم بفنّ الكتاب
القدرة على تقويم التصحيف

1 ـ اتهام النفس بقصور الفهم قبل اتهام النص بالخطإ:

قد يقع المحقق عند المقارنة على عبارة غامضة في نسخة من النسخ، ويجدها في أخرى واضحة مألوفة، ويخيّل إليه أنها الصواب، فعليه أن لا يتسرع وينساق مع الواضح المألوف، بل عليه أن يتهم فهمه بالقصور، قبل أن يتهم النصّ بالتحريف، ولا يقدم على التّغيير إلّا بدليل قوي، وقد نبّه القاضي عياض على أن الجسارة على التغيير، والتّسرع دون دليل خسارة، وقال: «كثيرا ما رأينا من نبَّه بالخطإ على الصواب، فعكس الباب.»[1]، وقد مضى في القسم الأول من الأمثلة على هذا التغيير الخاطىء، الذي سببه الجرأة ما يوضّحه.

والقاعدة تقتضي أن النصّ الأصعب هو الأصوب، ذلك لأن النّاسخ الذي نُحمّله مسؤلية الأخطاء غالبا، لا يتصوّر منه أن يبدل شيئا واضحا مفهوما، بآخر غامض غير مفهوم، بل العكس هو المتوقّع منه، فإنه إذا وجد شيئا تعذّر عليه فهمه، ولم يتبين له معناه ـ ربما اجتهد، واستبدله بشيا واضح لديه، يكون بعيداً كل البعد عن أصل الكلام، الذي لم يفهمه[2].

ويتأكد الأخذ بهذا المبدإ، فما يوجد على هذه الحال من الغموض، في نسخة متقنة، صحيحة الضبط، قليلة الأخطاء، أما النّسخ التي تشيع فيها الأخطاء، وينتشر فيها التصحيف، ويدلّ حالها على أن كاتبها، مهمِل، كثير الغفلة، فالأمر فيها أهون من ذلك.

2 ـ التعود على الخط:

لابد من المَران على الخطوط في النسخ المراد تحقيقها، فإن لكل كاتب طريقته في رسم الحروف، من حيث إعجامها وهيآتها، وتمييز المتشابه منها، ولا يكتسب العلم بتمييزها إلا بكثرة النظر وترداده في النصِّ المكتوب، ومقارنة ما يُشكل منه بأصل آخر، حتى تحصل الألفة بالخط، والتعوّد على شكل الحروف وتراكيبها، وبذلك يتمّ التغلب على كثير من قراءة الكلمات، التي تبدو صعبة في أوّل النّظر، كما ينبغي التّعرف على طريقة الأقدمين واصطلاحاتهم في اللّحق والحواشي، والتّصحيح والتّضبيب، وعلامات الضّرب والحذف، و إهمال الحروف و إعجامها، واستعمال الرموز، والاختصارات في الحواشي،

(1) مشارق الأنوار 4/I.

(2) أنظر أصول نقد النصوص ص 86.

واللَّحق، ولما يتكرر وروده في أصل الكتاب، وقد سبق الكلام على كل ذلك مفصّلا في القسم الأول.

ومن لم يخبر ذلك، ويميِّزه، اختلط عليه الصواب بالخطإ، والأصل بالحاشية، والْتبست عليه الحروف، وعميت عليه معاني الكلمات.

3 ـ الدُّربة على ألوب المؤلف:

من الأمور التي تساعد على استخراج نص صحيح للكتاب، خال من التحريف والأخطاّ التَّعود على إسلوب المؤلِّف والأُنْس به، فكلما درِب المحقِّق بأسلوب المؤلِّف، سهُل عليه، حَلُّ الغامض في خطوط الناسخين، ويحصل هذا الأُنْس بقراءة المخطوط أكثَر من مرَّة، حتى يعرف محقِّقه من عادات صاحبه في التعبير، والتراكيب، ما يسهّل عليه معرفة ماذا يريد أن يقول، قبل أن يتمّ قوله، فيستدلّ بالسابق على اللاحق، وبالشبيه على شبيهه، فإن لكل مؤلف طريقته في البيان، وأسلوبه في الأداء، ومفردات يميل إلى استعمالها، وتراكيب لا ينفكّ عنها.

4 ـ العلم بفن الكتاب:

كما أنه من الأمور التي تساعد على تقويم النص، أن يكون المحقِّق ممن درس فنَّ الكتاب الذي يحققه، فلكل أهل فنٍّ تعبيرات، تبدو غريبة لمن كان غريبا عن ذلك الفنّ، وقد يخطِّؤها وهي صواب، فمن أراد تحقيق كتاب في الفقه، يفترض فيه أن يكون قرأ علم الفقه، قراءة مكّنته من معرفة أساليب الفقهاء، واصطلاحاتهم، وطريقتهم في تصوير المسائل، والتعبير عليها، وكذلك من يحقِّق كتابا في الحديث، أو الطب، أو الجغرافيا.. الخ.

فلا يُتَصوَّر ممن دراسته فلسفة، أو تاريخا، ولم يقرأ كتابا في الفقه، أو البلاغة، أن يحقِّق كتابا في الفقه، أو البلاغة.

5 ـ تقويم التصحيف والتحريف

التَّصحيف والتَّحريف من الأمور الشائعة في المخطوطات والكتب، وهما من الأشياء التي يُبتَلى المحقق بها كثيرا، وهو يحاول إقامة النصِّ الذي بين يديه، وربَّ تصحيف في اسم من أعلام الأشخاص، أو في عبارة من متن الكتاب، أخذ منه وقتا طويلا، قبل أن يهتدي فيه إلى صواب، وربما بقي لغزاً، فتركه لمن بعده.

جاء في الجزء الثاني من تفسير القرطبي: «ونهى ابن عباس رضي الله عنهما عن دراهم بدراهم بينهما حريزة.»[3].

قال مصححوا الكتاب في الهامش: «كذا في (أ) «حريزة»، وفي (ب): «جريرة»، وفي (جـ): «حزيرة»، في (حـ): «جريزة»، ولم نُوفَّق إلى وجه الصواب فيها.».

وقد كرر القرطبي العبارة مرة أخرى في الجزء الثالث، فجاءت كالآتي:

«ونهى ابن عباس عن دراهم بدراهم بينهما جريرة.»[4].

وقال المصححون في الهامش: «كذا في (هـ) و(أ)، وفي (حـ) و(ب) و(جـ): (حريرة)، والذي يبدو أن المعنى: دراهم بدراهم معها شيء، قد يكون فيه تفاضل، ولعل الأصل: بينهما جديدة، أي بينهما تفاضل، لما بين الجديد والقديم منها من الفرق.».

فانظركم أخذت هذه الكلمة من المصححين من الجهد، ومع ذلك أخطؤوا في تقديرهم لها، بقولهم: «ولعل الأصل: بينهما جديدة»، فإن صواب الكلمة كما وردت عن ابن عباس: «بينهما حَرِيرة»؛ لأن هذه العبارة وردت عن ابن عباس جوابا لمن سأله عن بيع العِينة[5]، فقد جاء في شرح سنن أبي داود لابن القيِّم[6]: «عن ابن عباس أنه سُئِل عن رجل باع من رجل حريرة بمائة، ثم اشتراها بخمسين، فقال: دراهم بدراهم متفاضلة، دخلت بينهما حَرِيرة، وقال: اتقوا هذه العِينة، لا تبيعوا دراهم بدراهم، بينهما حِريرة.».

(3) تفسير القرطبي 59/2.

(4) تفسير القرطبي 360/3.

(5) العِينة، مأخوذة من العيْن وهو النَّقد، لأن الذي يعقد بيع العِينة يكون مراده التوصّل إلى العين والنَّقد، وليس تملّك المبيع، وصورتها: أن يشتريَ إنسان شيئا بمائة إلى أجل، ويبيعه فور استلامه إلى البائع نفسه بخمسين نقداً، فكأنّ المشتري تحصل على خمسين نقداً ليردَّها عند الأجل مائة، والبضاعة لغو، فقد رجعت إلى صاحبها الأول. وهو معنى قول ابن عباس: دراهم بدراهم متفاضلة دخلت بينهما حريرة.

(6) 338/9.

وفي الشرح الكبير: «قال ابن عباس في مثل هذه المسألة: أرى مائة بخمسين بينهما حرِيرة، يعني خرقة حرير، جعلاها في بيعهما.»(7).

ويصف الجاحظ صعوبة إقامة مثل هذا التصحيف بقوله: «لربّما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ، وشريف المعاني أيسر من إتمام ذلك النقص، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام.»(8).

لذلك فإنه من المهم للمحقِّق أن يكون على دراية بالتصحيف، وما قع منه للعلماء، حتى يكون منتبها له، حذرا متفطِّنا، له من الخبرة بأموره، والاطلاع على أحواله، ما يساعده على تقويمه، والاجتهاد فيه على الصواب.

والتصحيف أتى من كلمة صَحفي، وهو من يأخذ العلم من الصُّحف، فلا يضبطه بالتّلقي عن الرجال.

قال الخليل بن أحمد: «والصَّحفي الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف باشتباه الحروف.»(9).

ويقول العسكري: «أصل هذا أن قوما كانوا أخذوا العلم من الصُّحف، من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عندها: قد صَحَّفوا.»(10).

معنى التصحيف والتحريف:

التَّصحيف والتحريف كلمتان معناها يدور على تغيير حروف الكلمة، والتبديل في مبناها بوضع حرف مكان آخر، وقد فرَّق المتأخرون بينهما، فقالوا: التصحيف: هو التغيير في نقط حروف الكلمة خاصة، مثل: رجل ورحْل، وحَضْر وخَضْر، ومِصر ومُضر، ومثل من صحَّف: «زُرْغِبًا تزدد حبّا(11)» إلى «زرعنا تردّد حِنّا» زاعما أنهم لما بخلوا بالصدقة، صارت زروعهم حِنّا»(12).

والتحريف: هو التغيير في حروف الكلمة، أو في إعرابها.

(7) الشرح الكبير على متن المقنّع لابن قدامة 45/4.

(8) الحيوان 79/I.

(9) تصحيفات المحدّثين ص 24.

(10) تصحيفات المحدّثين ص 24.

(11) الحديث مروي من طرق كلها ضعيفة. أنظر المقاصد الحسنة ص 232.

(12) أنظر معرفة علوم الحديث ص 148.

والتغيير في الحروف يكون باستبدال حرف مكان حرف، ويكون بزيادة حرف في الكلمة أو بنقصانه منها.

مثال التحريف باستبدال حرف مكان حرف، حديث: «احتجر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد بخُصٍّ، أو حصير حجرة يصلي فيها.»[13] رواه ابن لَهِيعَة: «احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد».

ومثال الزيادة: ما جاء في حديث: ما يصيب الشهيد من جُرح أو نَكْبة، وفيه: «فإنها تجيء يوم القيامة كأغرِّ ما كانت»[14] رواه الثوري: كأغزر ما كانت.

ومثال النقصان: ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح وجه عبدالله بن ثعلبة زمن الفتح، حرَّفه بعضهم، فقال: من القبح[15].

ومثال التحريف في إعراب الكلمة: ما جاء في حديث جابر:

«رُمي أُبَيّ يوم الأحزاب على أكحله» رواه غُنْدَر «رُمي أَبِي» بفتح الهمزة، وإنما هو أُبَيّ بن كعب، أما أبو جابر فقد استشهد قبل ذلك في أحد[16].

قال ابن حجر في الفرق بين التصحيف والتحريف: «إن كانت المخالفة بتغيير حرف، أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذا بالنسبة إلى النقط فالمصحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرَّف.»[17].

أمّا الأقدمون فكانوا يتوسّعون في إطلاق هاتين الكلمتين إطلاقا واحدا، فيسمُّون التَّغيير الحاصل في الكلمة أيًّا كان نوعه تصحيفا، حتى أبو أحمد العسكري، عندما فرّق بينهما مرّة، لم يلتزم تلك التَّفرقة، فقد ذكر بيت ابن الأحمر:

فلا تَصِلي بمطروق إذا ما ∴ سرى بالقوم أصبح مستكينا

قال: «إنما هو: إذا ما سرى في الحيّ»، ثم قال: «وهذا من التحريف لا من التَّصحيف».

لكنه لم يلتزم بهذه التفرقة، ويدلّ على ذلك أنه عندما بيَّن معنى التصحيف، أطلقه

(13) الحديث خرَّجه البخاري في أكثر من موضع، أنظر البخاري مع فتح الباري 132/13، ورواية ابن لهيعة: «احتجم» في مسند أحمد 185/5.

(14) تصحيفات المحدّثين ص 142.

(15) مسند أحمد 432/5.

(16) أنظر مقدمة ابن الصلاح ص 141.

(17) شرح نخبة الفكر ص 22، وأنظر كشاف مصطلحات الفنون 238/4.

على التغيير في الكلمة مطلقا، وذكر في كتابه «تصحيفات المحدِّثين» من الأمثلة ما هو من التحريف، عند من يفرّق بينهما، وليس من التَّصحيف.

من ذلك ما جاء في حديث الشَّهيد المتقدم: «فإنها تجيء يوم القيامة كأغرِّ ما كانت»، قال، وقال الثوري: «كأغزرِ ما كانت».

وقال: «وممّا صحف فيه جماعة، قوله صلى الله عليه وسلم: «أعوذ بك من جار السَّوْء في دار المقامة، فإن جار النادي يتحوّل»، رواه غير واحد: «فإن جار البادية يتحول»[18].

وقال: «ومما يروى فيه تصحيف فاحش، قولهم في خبر نَفَادة الأسدي أنه قال، قلت: يا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

إنّي رجل مُغْفِل، فأين أَسِمُ، ولم أرك تَسِمُ في الوجه، قال: في موضع الجبين من السَّالفة، فقوله مُغْفِل، الغين ساكنة، والفاء مكسورة، ومن رواه مغَفَّلا بالتشديد، فهو فاحش من التصحيف»[19].

الآثار السيئة للتصحيف:

التصحيف خطره في الكلام عظيم يحرف الكلم عن موضعه، حيث يَرِد الكلام معه أحيانا في صورة لها مع السياق محمل صحيح، ولكنه غير مراد للمتكلم، ولو اطّلع عليه لتبرَّأ منه، وأنكره، لبشاعة صورته، وفساد معناه.

قال السُّيوطي: «قيل إن النَّصارى كفروا بلفظة أخطؤا في إعجامها وشكلها، قال الله في الإنجيل لعيسى عليه السلام: أنت نَبِيّ ولَّدتك من البتول، فصحَّفوها وقالوا: أنت بُني ولَدتك من البتول»[20] بتخفيف اللام.

وقيل: إن أول فتنة وقعت في الإسلام، كان سببها ذلك أيضا، وهي: أن عثمان رضي الله عنه كتب للذي أرسله أميراً إلى مصر: إذا جاءكم فاقبلوه، فصحّفوها: فاقتلوه، فجرى ما جرى.

وقال أبو أحمد العسكري: «كتب سليمان بن عبد الملك إلى ابن حزم: أن احص مَن

(18) تصحيفات المحدّثين ص 322.

(19) المصدر السابق ص 343.

(20) تدريب الراوي 68/2. وهذا يدل على أن بعض أمثلة التصحيف التي ذكرتها الكتب، مؤلَّف للتندّر، مستبعد أن يكون واقعا فعلا، و إلا فكيف وقع مثل هذا التصحيف للنصارى في الإنجيل، وهو بغير لغة العرب.

قِبَلَك من المخنّثين، فصحّف كاتبه، فقرأ: اخصِ مَن قبلك من المخنّثين، قال: فدعاهم، فخصاهم، وخصى الدلّال فيمن خصى»[21].

ويروى أنه كُتب إلى ابن طاهر أن قائدا من الموالى بأصبهان يلبس خَزْلَجِيَّة (نوع من الثياب) ويتعرّض للنساء في الطرقات، فكتب ابن طاهر إلى عامله في أصبهان: أشخِص إليَّ فلانا وخَزْلَجِيَّتَهُ، فصحّف الكاتب، وقُرِىء على عامل أصبهان: «وجُزَّ لِحيته»، فجزّ لِحيته وأشخصه[22].

وقال العسكري: «غبر المحدِّثون بالبصرة زمانا يروُون أن عليا رضي الله عنه قال: «ألا إن خراب بصرتكم بالريح»، فما أقلعوا عن هذه التصحيفة إلا بعد مائتي سنة، عند مُعايَنتهم أمر الزِّنج.»[23].

وقد وقع منهم التصحيف في كتاب الله عزّ وجلّ.

قال العسكري: يروي أعداء حمزة الزّيات أنه كان في أول تعلمه يتعلم من المصحف، فقرأ: «ذلك الكتاب لا زيت فيه» فقال أبوه: دع المصحف، وتلقن من أفواه الرجال، وكان رجل يقرأ أول صورة (ص): ﴿ صٓ وَالْقُرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ ﴾، وأن مُشْكَدَانة قرأ: «ولا يغوث ويعوق وبِشرا» بدل ﴿وَنَسْرًا﴾، وقرأ ابن أبي شيبة: «جعل السِّقاية في رجل أخيه»، فقيل له: ﴿ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ﴾، فقال: تحت الجيم واحدة، وقرأ مرّة: «وما علمتم من الخوارج مكلِّبين» بدل: ﴿ الْجَوَارِحِ ﴾، وقرأ أول سورة الفيل: «ألّم تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل» كأوّل البقرة[24].

والأمثلة على ذلك كثيرة في كتب هذا الفنّ، منها ما هو في غاية الغرابة، ولعل منها ما هو موضوع على العلماء من خصوصمهم، للكيد والتندُّر.

هذا والتصحيف أنواع كثيرة، نذكر منها ما يلي:

1 ـ تصحيف العين وتصحيف الأذن:

من التصحيف ما يكون سببه العين، فيسمونه تصحيف البصر، ومنه ما يكون سببه

(21) تصحيفات المحدّثين 71/1.

(22) مناهج تحقيق التراث ص 132.

(23) تصحيفات المحدّثين ص 82.

(24) أنظر تصحيفات المحدّثين 144/1، والمزهر 369/2.

الأذن؛ لأن الحروف الواقع فيها التصحيف لا تشتبه على العين، و إنما جاء التصحيف فيها عن طريق السمع، فيسمونه تصحيف السمع.

مثال الأول: صحّف بعضهم قول عمر رضي الله عنه: «لا يورث حَمِيل إلا ببينة»[25]فقال: «لا يرث جميل إلا بُثينة».

ومنه ما ذكره أبو محمد القاسم بن أصبغ (ت 340هـ.) قال: لما رحلت إلى المشرق، نزلت القيروان، فأخذت على بكر بن حمّاد (ت 296هـ.) حديث مُسَدَّد، ثم رحلت إلى بغداد، ولقيت الناس، فلما انصرفت عدت إليه، لتمام حديث مُسَدَّد، فقرأت عليه فيه يوما حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «أنه قدم عليه قوم من مُضر مُجفتَابي النِّمار»، فقال إنما هو (مجتابي الثمار)، فقلت: إنما هو مجتابي النِّمار، هكذا قرأته على كل من قرأته عليه، بالأندلس، والعراق، فقال لي: بدخولك العراق تعارضنا وتفخر علينا! ثم قال لي: قم بنا إلى ذلك الشيخ ـ لشيخ كان في المسجد ـ فإن له بمثل هذا علما،... فقال الشيخ: إنما هو مجتابي النِّمار، وهم قوم كانوا يلبسون الثياب مشققة، جيوبُهم أمامَهم، والنِّمار جمع نَمِرَة، فقال بكر بن حماد، وأخذ بأنفه: رغِم أنفي للحقِّ، رغِم أنفي للحقِّ، وانصرف[26].

أما تصحيف السمع، فمثاله: أن بعضهم ذكر سنداً فيه عاصم الأحول، فقال: واصل الأحدب، وأن بعضهم ذكر حديث المغيرة في المسح على الخفَّين، وفي سنده بُكير بن عامر البَجَلي، فقال: أُكَيل بن عامر، قال الحاكم: «فكأنه أخذه إملاءا»[27].

2 ـ تصحيف اللفظ وتصحيف المعنى:

تصحيف اللفظ: أن تُقرأ اللفظة المصحّفة على حالها كما رسمت مصحّفة، وتصحيف المعنى ـ وهو أقبح ـ: أن يسيء القارىء فهم كلمة فيحذفها، و يأتي بمعناها على حسب فهمه الخاطىء.

مثال الأول: أن شيخا قُصِد للسَّماع، فكان في كتابه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ادَّهِنوا غبًّا» فقال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اذهبوا عنّا»[28]،

(25) أنظر تصحيفات المحدِّثين ص 62، وسنن الدارمي 279/2، والحَمِيلُ: ما يُحمل من بلاد الروم وغيرها من السَّبي وهم صغار، فيدّعي بعضهم أنساب بعض، فلا يقبل ذلك منهم إلا ببيّنة.

(26) تفسير القرطبي 287/1، ونفح الطيب 48/2.

(27) معرفة علوم الحديث ص 151، ومقدمة ابن الصلاح ص 142.

(28) معرفة علوم الحديث ص 147.

وصحّف بعضهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن الحِلَق ـ بكسر الحاء وفتح اللام ـ قبل صلاة الجمعة، فرواه «عن الحَلْق» ـ بفتح الحاء وسكون اللام، ـ، قال الخطابي في كتاب «إصلاح خطأ المحدّثين»، قال لي بعض مشائخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحوًا أربعين سنة بعدما سمعت هذا الحديث[29].

أمّا تصحيف المعنى، فمثاله ما رواه الحاكم، قال: «سمعت أبا منصور بن أبي أحمد الفقيه يقول: كنت بعدَن اليمن يوما، وأعرابي يذاكرنا، فقال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلّى نصب بين يدين شاة، فأنكرت ذلك عليه، فجاء بجزء فيه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى نصب بين يديه عَنَزة ـ بفتح العين والنون والزاي ـ، فقال: أبصر، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى، نصب بين يديه عَنْزة ـ بسكون النون ـ، فقلتُ أخطأتَ، إنما هو عَنَزة ـ بفتح النون ـ أي عصا»[30].

وصحّف أبو موسى محمد بن المُثَنَّى العَنَزيّ هذا الحديث تصحيفا آخر بالمعنى، فقد قال يوما لأصحابه: نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنَزة، قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم إلينا ـ يريد أنه صلّى إلى قبيلتهم ـ.

قالوا وقد وقع للجاحظ مثل هذا التصحيف، قال في «البيان والتبيين»: «قال محمد بن سلّام، قال يونس بن حبيب: ما جاءنا عن أحد من روائع الكلم ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» فقد جاء في بعض حواشي «البيان والتبيين»: «هذا مما صحّفه الجاحظ وأخطأ فيه، لأن يونس إنما قال: عن البتّي، وهو عثمان البتّي، فلما لم يذكر عثمان البتّي، التبس البتّي فصحّفه الجاحظ بالنبيّ، ثم جعل مكان النبي الرسول، وكان البتّي من الفصحاء»[31].

وتصحيف المعنى يكون أحيانا في السَّند، مثاله: قول السيوطي: «كحديث الزهري عن سفيان الثوري» فالزهري سابق، وليست له رواية عن سفيان الثوري، وصواب العبارة: «كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري» فالتبس على السيوطي أبو شهاب الحنَّاط (عبد ربه بن نافع ت 171هـ.) بابن شهاب الزهري (محمد بن مسلم ت 125هـ.)[32].

(29) منهج النقد في علوم الحديث ص 445.

(30) معرفة علوم الحديث ص 149.

(31) البيان والتبيين 18/2.

(32) الباعث الحثيث ص 75، وتحقيق النصوص ونشرها ص 63.

ومن التصحيف ما يحيل الكلمة الى معنى جديد ، مألوف للسياق ومناسب للجملة، ولكنه غير المعنى المقصود لصاحب القول ، وذلك مثل حديث : «من صام رمضان واتبعه ستا من شوال» ، قال الدارقطني: أملى أبو بكر الصولى الحديث فى الجامع، فقال فيه: «شيئاً من شوال».

وقال السيوطي: «صحّف حمّاد بن الزِّبرقان ثلاثة ألفاظ في القرآن لو قرىء بها لكان صوابا، وذلك أنه حفظ القرآن من المصحف، ولم يقرأه على أحد، واللفظ الأول: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ ، فقرأها: (أباه)، والثاني: ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ ، قال: (في غرة وشقاق)، والثالث: ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ ، فقال: (يعنيه).»[34].

وقد يحيل التصحيف الكلام إلى صورة مشوّهة لا معنى لها، قال الجاحظ:

«مررت بمعلم يلقّن صبيانا:

يا أَبا الفَيَّاش جَنِّي أخرج الفِتيان غثَّا
لَيْشَ في الأرض أَياسٌ شرِنُوا أَيْلَح مَثَّى

فقلت بالعبرانية هذا؟ قال: لا، هو بالعربية، فلمّا تأملته إذا هو مكتوب:

يا أبا العباس حُبِّي أخرج الفِتيان عَنَّا
ليس في الأرض أُناسٌ شرِبُوا أمْلَحَ مِنَّا

فقلت: أيها المعلم إنك ضائع بهذا البلد. قال: نعم قِدور ومرازيق»[35].

ومثاله في السند: «قال محمد بن عبدوس المقرىء سمعت بعض مشائخنا يقول: قرأ علينا شيخ ببغداد: عن شقبان الثوري عن جِلْد الجَدا عن الجِسْر، يقصد: سفيان الثوري، عن خالد الحذّاء، عن الحسن».

وقد وقع التصحيف للأئمة الحفاظ في الحديث واللغة والأدب، وقلّ من سلم منه، رُوِي عن الإمام أحمد قوله «ومن يَعْرَى من الخطإ والتصحيف»، فرويت تصحيفات

---

(33) مقدمة ابن صلاح ص 142.

(34) المزهر 386/2.

(35) محاضرات الأدباء 63/1، وتحقيق التراث العربي ص 172.

(36) المزهر 355/2.

لسفيان الثوري، ويحي ابن مَعِين، ومالك بن أنس، والجاحظ، وأبي عبيدة، وأبي عَمرو ابن العلاء، وسيبويه،والكِسائي، والأصمَعي.. وغيرهم، فما وقع للأصمعي أنه قرأ عَلَى أبي عمرو بن العلاء بيت الحطيئة:

وغــــــررتني وزعمت أنّــ ـــك لابِنٌ بالصيف تامِر

على صيغة المبالغة في الوصف باللبن والتمر، قرأها الأصمعي:

وغــــــررتني وزعمت أنّــ ـــك لا تني بالضيف تامُر

أي لا تتوانى في إكرام ضيفك وتأمر بتعجيل القِرَى إليه، فقال له أبو عمرو: أنت والله في تصحيفك هذا أشعر من الحطيئة[36].

ذكر الدارقُطني عن وكيع، أنه قال مرة في حديث معاوية: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الذين يشققون الخُطَب تشقيق الشِّعر»، فقال: يشققون الحطب (بالحاء المهملة)، ويُروَى أن الحافظ بن شاهين قال في جامع المنصور: أن النبي صلى الله عليه وسلم، نهى عن تشقيق الحَطَب، فقال بعض الملّاحين: يا قوم، فكيف نعمل، والحاجة ماسة[37].

والخفيف من التصحيف لا يكون قادحا، أما الفاحش منه، فيدلّ على غفلة، تذهب بالثِّقة في قول صاحبه جملة، «حكى القاضي أحمد بن كامل، عن أبي العيناء، قال: حضرت بعض مشائخ الحديث من المغفَّلين، فقال: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن جبريل، عن الله، عن رجل.

قال: فنظرت، فقلت: من هذا الذي يصلح أن يكون شيخا لله؟! فإذا هو صحّفه، وإذا هو: عزّ وجلّ»[38].

قال الحاكم: «وقع في مجلس الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبو النضْر يقرأ عليه كتاب «المختصر»، للمُزَني، فقال:

وتوضأ عمر في حِرِّ نصرانية، فضحك الناس، فقال أبوبكر:

لا تخجل يا بني، فإني سمعت المُزَني يقول: سمعت الشافعي يقول:

---

(37) مقدمة ابن الصلاح ص 142.

(38) تصحيفات المحدّثين 14/1.

ما ضُحِكَ من خطإ رجل إلا ثبت صوابه في قلبه»[39].

سبب التصحيف:

السبب في وقوع التصحيف تشابه الحروف العربية في صورة الكتابة، مثل الباء والتاء والياء والنون، ومثل الدال والذال، والراء والزاي، ومثل الجيم والحاء والخاء، وكذلك الصاد والضاد، والطاء والظاء... الخ، فيحصل للكاتب أن ينقط غير المنقوط، أو يزلّ قلمه فيكتب حرفا غير الذي أراد، للشبه القريب بينهما، ولا يفطن لذلك كسلا، أو غفلة، ثم لا يراجع كتابه، ولا يعارضه، فيقع في يد غيره، فيقرأه على ما وجده في الكتاب، ولا يتلقاه عن أستاذ، فيقرأه مصحَّفا، ويعتقده صوابا، فالتصحيف إنما يحصل غالبا لمن يأخذون العلم عن الكتب والصحف، دون أن يسمعوه عن معلِّم، ومن هنا جاء ذمّ الصَّحفى، الذى يأخذ العلم عن الصحف.

كيفية تقويم التصحيف:

تقويم التصحيف يحتاج إلى دُرْبة، يساعد عليها كثرة الإطلاع على ما وقع للعلماء منه، كما يحتاج إلى اطلاع واسع في الفن الذي يدور عليه موضوع الكلام المصحّف، هذا بالإضافة إلى كثرة الرجوع إلى مصادر ذلك الفن، فقد يهتدي الباحث إلى الجملة برمتها في مصدر من المصادر، أو يجد معناها يدور في تعبير آخر يلهمه إلى وجه الصواب في الكلمة المصحَّفة عنده.

جاء في كتاب «المزهر»: «قال ابن دُرُسْتَوَيه في شرح الفصيح: قول العامة نحوي لغوي على وزن جهِل يجهَل، خطأ أو لغة رديئة»[40]، وذكر المحققون أنهم لم يقفوا على صحة العبارة، وقد جاء في «مناهج تحقيق التراث» تصحيح العبارة: «والعبارة في تصحيح «الفصيح» لابن دُرُسْتَوَيه: فتقول غوِي يغوى على نحو جهِل يجهَل»[41]، فانظر كيف صارت (غوى) (نحوى) و (يغوى) (لغوى).

وينبغي في إصلاح التصحيف أن تكون الكلمة المقترحة صوابا قريبة قدر الإمكان في

(39) معرفة علوم الحديث ص 147.

(40) المزهر 225/1.

(41) منهج تحقيق التراث ص 134.

بناء حروفها من الكلمة المصحَّفة، فمثلا إذا وجدت الكلمة في حالة التصحيف «مُعيْطرة» تصوّب «مُتعطِّرة» وليس «عطرة»، و«مِغْطارة» صوابها «مِعْطارة» وليس «معطرة»، و«غَطْسَان» صوابها «عَطْشان» وليس «عَطِش»، و«عاظِمات القوم» صوابها «عَظَمَات القوم» دون «عِظام»، و«المَعْبز» صوابها «المَعِيز»، وليس «المَعَز» ـ بفتح الميم والعين ـ، ولا «المِعْزى» ـ بكسر الميم وسكون العين ـ، و إن كان الكل صحيحا في اللغة والمعنى.

تصدّي العلماء للتصحيف:

معرفة التصحيف فنّ دقيق لا يتقنه إلا الحذاق، وقد تصدى للتصحيف قديما جِلَّة من العلماء، فألفوا كتبا تنبه عليه، وأخرى تعني بضبط المتون، وأعلام الأشخاص، والأماكن والبلاد، فمِن كتب التصحيف «التنبيه على حدوث التصحيف» لحمزة بن الحسين الأصبهاني (ت 60 هـ.)، وكتابا «تصحيفات المحدِّثين» و«شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» لأبي أحمد العسكري (ت 382هـ.)، وكتاب «تصحيفات المحدّثين» للدارقطني (ت 385هـ.)، وألّف أبو سليمان الخطّابي (ت 388 هـ.)، «إصلاح خطأ المحدّثين».

ومما أُلِّف في التقييد والضبط: «مختلف القبائل ومؤتلفها» محمد ابن حبيب (ت. 245 هـ.)، و«المؤتِلف والمختلِف في أسماء الشعراء وكناهم» لحسن بن بشر الآمدي (ت 370 هـ.)، و«تقييد المُهمَل» لأبي علي الغساني، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض، و«مطالع الأنوار» لابن قُرقول، و«المؤتلِف والمختلِف» لابن ماكولا (علي بن هبة الله ت 475ه.)، و«التقييدات» لابن نُقْطَة (محمد بن عبد الغني ت 629ه.)، و«المشتبِه» للذهبي، و«تبصير المنتبِه بتحرير المشتبه» لابن حجر.

والحمد لله أولا وآخراً، وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

1 ـ آمالي مصطفى جواد في فنّ تحقيق النصوص ـ أعدها للنشر عبد الوهاب محمد علي ـ مجلة المورد المجلد السادس العدد الأول 1977م.

2 ـ إجازات السماع في المخطوطات القديمة صلاح الدين المنجد، مقال في مجلة معهد المخطوطات، 2/1 (نوفمبر 1955م).

3 ـ أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي (محمد بن عبد الله)، تحقيق محمد البجاوي، طبعة الحلبي، 1968م.

4 ـ أساس البلاغة لمحمود بن عمر الزمخشري، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، 1965م.

5 ـ أصول نقد النصوص ونشر الكتب، محاضرات المستشرق الألماني برجستراسر في كلية الآداب في القاهرة 1932/31م، إعداد محمد حمدي البكري، طبعة دار الكتب، 1969م.

6 ـ الأعلام خير الدين الزِّركلي، الطبعة الثالثة.

7 ـ الأغاني لأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، مصورة عن طبعة دار الكتب.

8 ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ابن موسى اليحصبي، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، 1970م، نشر دار التراث القاهرة، والمكتبة العتيقة تونس.

9 ـ الإملاء والترقيم في الكتابة العربية لعبد العليم ابراهيم، دار غريب للطباعة القاهرة.

10 ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ بن كثير (اسماعيل بن عمر)، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، 1983م.

11 ـ البرهان في علوم القرآن محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم، طبعة الحلبي، 1957م.

12 ـ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، الطبعة الألمانية، ليدن، 1937-1949م.

13 ـ تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين، ترجمة د. فهمي أبو الفضل ود. محمود فهمي

حجازي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

14 ـ تاريخ الكتاب الإسلامي محمود عباس حمودة، القاهرة، 1979م.

15 ـ تحقيق التراث عبد الهادي الفضلي، مكتبة العلم جدّة، 1982م.

16 ـ تحقيق التراث تاريخا ومنهجا محمد طه الحاجري، مقال في مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن العدد الأول، مايو ـ يونيو 1977م.

17 ـ تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره عبد المجيد دياب، نشر المركز العربي للصحافة، 1983م.

18 ـ تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، مؤسسة الحلبي للنشر 1965م.

19 ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ مطبعة السعادة.

20 ـ تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي (محمد بن أحمد) ـ دار إحياء التراث بيروت.

21 ـ ترتيب القاموس المحيط للطاهر أحمد الزاوي ـ الطبعة الثانية ـ عيسى الحلبي القاهرة.

22 ـ ترتيب المدارك للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ـ تحقيق أحمد بكير ـ منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

23 ـ تصحيفات المحدِّثين لأبي أحمد الحسين بن عبد الله العسكري ـ تحقيق محمود أحمد ميرة ـ المطبعة العربية الحديثة القاهرة 1982م.

24 ـ التمهيد لأبي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ـ وزارة الأوقاف المغربية.

25 ـ التنبيه والاشراف للمسعودي (علي بن الحسين) ـ دار مكتبة الهلال بيروت 1981م.

26 ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي ـ تحقيق بشار عواد معروف ـ مؤسَّسة الرسالة ـ الطبعة الأولى 1980م.

27 ـ تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (أحمد بن علي) مصور عن الطبعة الأولى حيدر أباد الدكن 1325هـ.

28 ـ الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ـ الطبعة الثالثة 1967م مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

29 ـ تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك لجلال الدين عبد الرحمن بن إبي بكر

السيوطي ـ دار الفكر بيروت.
30 ـ دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه لجماعة من العلماء ـ توزيع مكتبة المتنبي.
31 ـ رباعيات الإمام البخاري يوسف الكتاني ـ مكتبة المعارف الرباط 1984م.
32 ـ الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ طبعة مصطفى الحلبي 1940م.
33 ـ سنن الترّمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ طبعة مصطفى الحلبي ـ الطبعة الأولى 1937م.
34 ـ شرح سنن أبي داود لابن قيم الجوزية، المطبوع مع عون المعبود، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ـ المكتبة السلفية، المدينة المنورة 1969م.
35 ـ شرح الموطأ لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني ـ طبعة مصطفى البابي الحلبي 1961م.
36 ـ شرح النووي على صحيح مسلم ليحي بن شرف النووي ـ المطبعة المصرية.
37 ـ الشفا ـ المنطق ـ المدخل ـ لابن سينا (الحسين بن عبد الله) تحقيق الأب قنواتي وآخرين ـ الطبعة الأميرية 1952م.
38 ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (محمد بن عبد الله) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الكتب العلمية بيروت.
39 ـ الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية لاسماعيل بن حماد الجوهري ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ـ دار العلم للملايين 1987م.
40 ـ صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري لمحمد بن اسماعيل البخاري ـ طبعة مصطفى البابي الحلبي 1959م.
41 ـ صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج القشيري تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث بيروت.
42 ـ صحيح مسلم بشرح النووي لمسلم بن الحجاج القشيري ـ المطبعة المصرية.
43 ـ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ـ طبعة بالاوفست ـ دار المعرفة بيروت.
44 ـ فتح الباري للحافظ بن حجر (أحمد بن علي) طبعة مصطفى البابي الحلبي 1959م.
45 ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ

دار الكتب العلمية بيروت 1983م.
46 ـ الفهرست لمحمد بن اسحاق النديم ـ دار المعرفة بيروت 1978م.
47 ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني ـ تحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلّمي اليماني ـ صححه عبد الوهاب عبد اللطيف ـ مطبعة السنّة المحمدية.
48 ـ القرطبي ومنهجه في التفسير القصبي محمد زلط ـ المركز العربي للثقافة والعلوم بيروت.
49 ـ قواعد تحقيق النصوص لصلاح الدين المنجد ـ مجلة معهد المخطوطات 2/1 (نوفمبر 1955م).
50 ـ كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد بن علي التهانوي ـ تحقيق لطفي عبد البديع ـ القاهرة 1963م.
51 ـ كشف المغطّى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ محمد الطاهر بن عاشور ـ الشركة التونسية للتوزيع.
52 ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (أحمد بن علي بن ثابت) مراجعة عبد الحليم محمد وآخرين ـ الطبعة الأولى بمطبعة السعادة القاهرة.
53 ـ اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين عبد الرحمن بن إبي بكر السيوطي ـ دار المعرفة بيروت 1981م.
54 ـ مالك بن أنس ـ محمد أبو زهرة ـ دار الفكر 1964م.
55 ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للحسن بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزي ـ تحقيق محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر بيروت 1971م.
56 ـ المخطوط العربي منذ نشأته إلى آخر القرن الرابع الهجري ـ عبد الستار الحلوجي ـ الرياض 1978م.
57 ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وآخرين ـ القاهرة 1958م.
58 ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي ـ طبع ونشر المكتبة العتيقة تونس ـ ودار التراث القاهرة.

59 ـ معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الحموي ـ نشرة المستشرق مرجليوت أكسفورد 1907م.
60 ـ المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية ـ إخراج ابراهيم أنيس وآخرين ـ دار المعارف 1972م.
61 ـ معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ـ منشورات دار الآفاق الجديدة 1979م.
62 ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ تصحيح عبد الله محمد الصديق ـ دار الكتب العلمية بيروت 1979م.
63 ـ مقدمة ابن خلدون لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون ـ بيروت 1967م.
64 ـ مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوري ـ منشورات دار الحكمة دمشق 1972م.
65 ـ مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجي 1986م.
66 ـ مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي فرانتز روزنتال ـ ترجمة أنيس فريحة ـ دار الثقافة بيروت 1983م.
67 ـ المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ـ مطبعة السعادة القاهرة 1332هـ.
68 ـ منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر ـ دار الفكر 1979م.
69 ـ منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي صلاح الدين بن أحمد الأدلبي ـ دار الآفاق الجديدة بيروت 1983م.
70 ـ الموطأ بشرح الزرقاني للإمام مالك بن أنس الأصبحي ـ مصطفى البابي الحلبي 1961م.
71 ـ نسيم الرياض شرح شفاء القاضي عياض لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي ـ المطبعة الأزهرية 1327هـ.
72 ـ نظرة في تحقيق الكتب أحمد مطلوب ـ مقال في مجلة معهد المخطوطات ـ يناير ـ يونيو 1982م.

73 ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري للحافظ بن حجر (أحمد بن علي) تحقيق ابراهيم عطوة عوض ـ مصطفى البابي الحلبي 1963م.
74 ـ وفيات الأعيان لأحمد بن محمد بن خلِّكان ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار صادر بيروت 1977م.

فهـرس الموضـوعـات

رقم الصفحة

القسم الأول
تحقيق النصوص عند القدامى

الفصل الأول:
الجذور الأولى لتحقيق

الفصل الثاني
أصول قواعد التحقيق

المبحث الأول
قواعد فنّ التحقيق ومكملاته

المبحث الثاني
الأمور المساعدة على التحقيق

القسم الثاني
تحقيق النصوص عند المحدَثِين

الفصل الأول
مراحل تحقيق النصّ

الفصل الثاني
مكملات التحقيق

الفصل الثالث
الأمور التي تساعد على